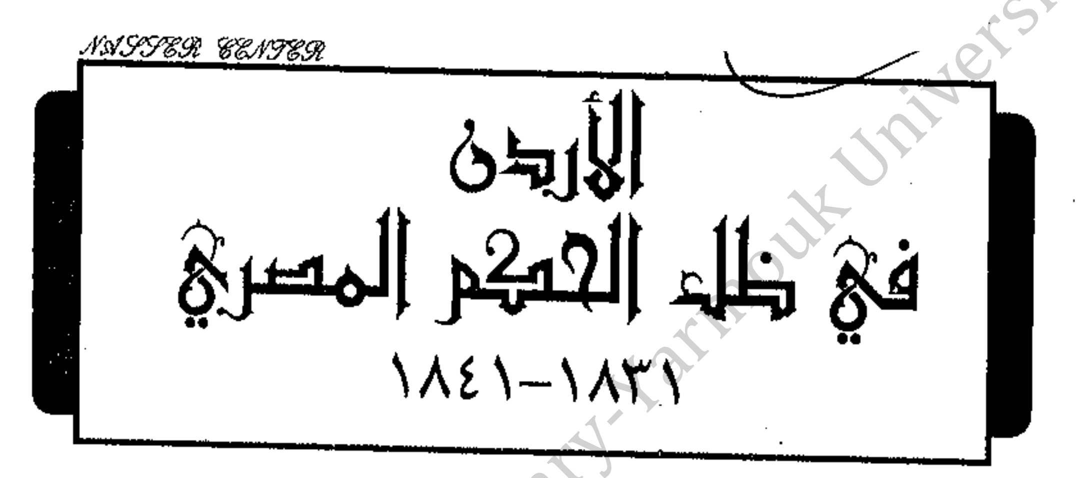
جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم التاريخ



رسالة ماجستير

إعداد

عبد الحميد محمد أبو صيني

إشراف

الأستاذ الدكتور علي محافظه

١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م

الأردن في ظل الحكم المصري
١٨٣١-١٨٤١

إعداد

عبد الحميد محمد أبو صيني

قدمت هذه الرّسالة إستكمالاً لمتطلّبات درجة الماجستير
في التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب - جامعة اليرموك

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور علي محافظة	.... مشرفاً ورئيساً
الاستاذ الدكتور محمد رجائي ريان	.... عضواً
الدكتور ممدوح الروسان	.... عضواً

١٩٩٥م

الإهداء:

إلى من علمني الصبر على الشدائد وحب الناس واحترامهم صغيرهم وكبيرهم، إلى والدي العزيز أطال الله في عمره وأبقاه لي ولإخواني وأخواتي ذخراً وسنداً.

إلى من حملتني جنينا، وأرضعتني طفلاً، وربتني يافعاً، وزرعت في نفسي الكفاح والنجاح، إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها ومنحها الصحة والعافية.

إلى روحه الطاهرة شهيد الوطن والواجب أخي يوسف رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى إخواني جميل وأحمد وياسين وعثمان وإبراهيم ومحمود حفظهم الله من كل مكروه وأنال كل واحدٍ منهم ما يتمناه.

إلى أخواتي أم صالح وأم ليث وأم وئام وأبنائهن وبناتهن وأزواجهن، وإلى أخواتي آمنة وعبير، لهن جميعاً خالص محبتي.

إلى الأردن بلد الصمود والشجعان الذي زرع فيّ حبُّ ترابه ونسماته حبَّ الإخلاص والعمل الصادق الدؤوب.

إلى جميع الأصدقاء والأحبة.

إلى كل أولئك أهدي ثمرة بحثي المتواضع هذا لأعبر فيه عن رد بعض فضلهم علي، والله من وراء القصد.

شكر وتقدير:

حقيقة لا بد من قولها وهي أنني مهما عبّرت عن شكري لأي كان لقاء مساعدة حصلت عليها مادية كانت أم معنوية فإن ذلك لن يكون كافياً، ولا أظنه يطال أو يلامس بل ويعجز عن التعبير عن تقديري واحترامي لكل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة وإظهارها إلى حيز الوجود بهذه الصورة.

وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي محافظه الذي لم يبخل عليّ بوقته الثمين ولا بمعلوماته الغالية وسعيه الحثيث لتقديم مساعدة مالية لي عن طريق جامعتي الحبيبة، فقد كان لتوجيهاته السديدة في تحصيل الوثائق وكيفية الاستفادة منها خير دليل لطالب يتلمس بداية الطريق، أعانني الله على رد فضله عليّ، وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أخص بالذكر أيضاً أستاذي الدكتور ممدوح الروسان الذي عانى معي بعض شدائد هذه الدراسة، فقد كان لي نعم الأستاذ أثناء دراستي لمواد الماجستير ونعم الأخ والصديق عندما كان لا يبخل عليّ بأي معلومة في أي وقت أطرق باب مكتبه فيه، فله الشكر والاحترام.

وأقدم شكري إلى أشقاء الغالية الأخوال الأعزاء الأستاذ حسن غرايبة (ابو عبد الله) والأستاذ محمد (أبو خالد) والدكتور حسين (أبو مجد) والدكتور أحمد (أبو ايهاب) الذين كان لتشجيعهم لي وزرعهم الطموح في نفسي كل الأثر في المساعدة للعمل على إكمال هذه الدراسة وهذه المرحلة.

وأتقدم الى كل من تعلمت منه حرفاً في مدرستي وجامعتي أساتذة ومعلمين، بالثناء والتقدير الكبيرين.

وأتوجه بالشكر إلى العاملين في جامعة اليرموك وخاصة في مكتبتها لتسهيلاتهم لي في الحصول على المعلومات وخاصة الأستاذ رفعت كنعان.

وأتقدم بالشكر الجزيل للعاملين في مكتبة الجامعة الأردنية وخاصة الأستاذ أحمد أبو دلو في قسم الإعارة والدكتور نوفان الحمود مدير مركز الوثائق والمخطوطات فيها.

ولا يفوتني أن أتوجه بصادق الشكر وعميق التقدير إلى أخي وصديقي أحمد أبو دلو الذي ساعدني في مراجعة الرسالة لغوياً ونحوياً، تخليصاً لها من أخطائها. وايضاً الأخت مها خصاونه والأخ ماهر هندي لما بذلاه معي من جهد في ترجمة بعض النصوص الاجنبية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع القائمين على مركز ناصر للخدمات الجامعية على ما تحملوه من عناء في طباعة الرسالة ومراجعة الأخطاء، وأخص بالذكر أخي وصديقي العزيز سائد أبوناصر.

وإن كنت أنسى فلا أنسى القائمين على مركز الوثائق القومية بالقاهرة لما أبدوه لي من مساعدة خلال اطلاعي على الوثائق التي شكلت أغلب أركان هذه الدراسة، فلهم الشكر والثناء.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

قائمة المختصرات:

اولاً: المختصرات العربية:

د.ت: دون تاريخ

ج: جزء

مج: مجلد

ع: عدد

ق: قسم

هـ: هجري

م: ميلادي

ص: صفحة

ص ص: من صفحة الى صفحة

ثانياً: المختصرات الاجنبية :

P: Page

PP: Page to Page

قائمة الملاحق

- ملحق رقم (١): نص الرسالة الصادرة من دمشق من يوحنا بحري إلى محمد علي باشا بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ٨أيار ١٨٣٢م.
- ملحق رقم (٢): الأمر الصادر من القاهرة من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ٢٠ أيار ١٨٣٢م.
- ملحق رقم (٣): نص رسالة إبراهيم باشا إلى الجناب العالي (محمد علي باشا) بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ٢٦ أيار ١٨٣٢م.
- ملحق رقم (٤): نص أمر محمد علي باشا إلى أحمد بك محافظ الشام بتاريخ غاية صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٨ تموز ١٨٣٢م.
- ملحق رقم (٥): أ: نص رسالة الميرلواء أحمد بك إلى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/٥ تشرين أول ١٨٣٣م.
- ملحق رقم (٥): ب: كشف يتضمن الأموال المطلوبة من الكرك والقرى الثلاث المجاورة لها بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٥ تشرين أول ١٨٣٣م.
- ملحق رقم (٥): ج: كشف يتضمن إحصاء بيوت الكرك والقرى الثلاث المجاورة لها بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٥ تشرين أول ١٨٣٣م.
- ملحق رقم (٦): كشف يتضمن القرى العامرة والمستجد إعمارها في مقاطعة إربد وعجلون بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٥٢هـ/ ٦ آذار ١٨٣٧م.
- ملحق رقم (٦): أ : كشف يتضمن القرى التي تعهد بإعمارها الذوات من سنة ١٢٥١ وأضعاف ثلاث سنوات بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٥٢هـ/ ٦ آذار ١٨٣٧م.
- ملحق رقم (٧): كشف يتضمن تفاصيل مراحل طريق قافلة الحج الشامي.

- ملحق رقم (٨): نص العريضة التي رفعها شيوخ الكورة إلى إبراهيم باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٢ آب ١٨٣٩م.
- ملحق رقم (٩): نص العريضة التي رفعها شيوخ الكورة وعجلون إلى إبراهيم باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٢ آب ١٨٣٩م.
- ملحق رقم (١٠): نص العريضة التي رفعها شيوخ عجلون إلى إبراهيم باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٢ آب ١٨٣٩م.
- ملحق رقم (١١): نص رسالة إبراهيم باشا إلى الجناب العالي بتاريخ ٢جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٣آب ١٨٣٩م.
- ملحق رقم (١٢): نص الرسالة التي رفعها إسماعيل عاصم بك إلى الباشا السر عسكر بتاريخ ١٩جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١ أيلول ١٨٣٩م.
- ملحق رقم (١٣): نص الرسالة من اسماعيل بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢ ايلول ١٨٤٠م
- ملحق رقم (١٤): نص أمر محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١١ذي القعدة ١٢٥٦هـ/ ٤شباط ١٨٤١م.
- ملحق رقم (١٥): نص بنود معاهدة لندن وملحقها.
- ملحق رقم (١٦): تعريف بأسماء القبائل والعشائر التي ورد ذكرها في الدراسة.
- ملحق رقم (١٧): الخرائط.

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مصادر ومراجع تنوعت ما بين وثائق ومخطوطات محققة ومذكرات وكتب رحلات، ومؤلفات معاصرة لفترة الدراسة حوت معلومات تاريخية هامة عن شرقي الأردن قبيل الحكم المصري وخلاله وبعده سواء كان ذلك في النواحي الإدارية أو الاجتماعية أو الاقتصادية خلال هذه الفترات.

ففي فترة ما قبل الحملة المصرية اعتمدت الدراسة على ما كتبه الرحالة الأوروبيون عن المنطقة وخاصة بيركهاردت في كتابه Travells In Syria وكتاب فولني Travells Through Syria and Egypt بالإضافة إلى كتاب الصفدي: تاريخ الأمير فخر الدين المعني الذي نشره الدكتور أسد رستم وكتاب دفتر مفصل لواء عجلون: تحقيق: عدنان البخيت، وكتاب عشائرالشام: لزكريا أحمد، ومذكرات عودة القسوس، وكتاب لويس Nomads And Settlers In Syria and Jordan، وكتاب العسكر في بلاد الشام لنوفان الحمود. هذا إضافة إلى الكتب التي أظهرت بعض الحديث عن شرقي الأردن في هذه الفترة ككتاب الدكتور محافظة: الفكر السياسي في الأردن وكتاب الموسى: إمارة شرقي الأردن، وكتاب الصلاح: الادارة في إمارة شرق الأردن ومقالة رافق: الاطار الإداري والسياسي لفلسطين.

كل هذه الكتب ساعدت في تقديم فكرة كبيرة عن أحوال شرقي الأردن الادارية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الفترة.

واعتمدت الدراسة في هذه الفترة على بعض المصادر والمراجع المساعدة في توضيح أو شرح أو تفسير حدث ما أو إسم شخص أو إسم مكان ومعلومات عنه، فكان من المصادر صبح الأعشى في صناعة الانشاء، رستم: لبنان في عهد الامراء الشهابيين، متولي: الفتح العثماني، إبن طولون: مفاكهة الخلان، إبن غنام: تاريخ نجد. وكان من المراجع: أبوعزالدين: إبراهيم باشا في سوريا، توما: فلسطين في العهد العثماني، كفاني: محمد علي، رؤية لحادثة القلعة.

أما خلال فترة الحكم المصري فتعتبر المحفوظات الملكية المصرية المحفوظة في دار الوثائق القومية في القاهرة أهم مصدر اعتمدت عليه الدراسة. وأظنني لا أستطيع أن أقدم عنها معلومات كاملة كما فصّل الدكتور أسد رستم معرفاً بها في كتابه: (المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام) الذي استقى منه الباحث معظم أرقام الوثائق التي تخص موضوع الدراسة. وقال الدكتور رستم: "... والمحفوظات الملكية مقسمة في الوقت الحاضر إلى ثلاثة أقسام رئيسية: محفوظات سراي عابدين الملكية، ومجموعة الدفتر خانة، وسجلات القضاء الشرعي.

ومحفوظات السراي الملكية مقسمة بدورها الى قسمين رئيسيين مكاتبات العمومية والمكاتبات الخصوصية. ويقسم كل من هذين القسمين إلى صادر ووارد. وأهم ما في الصادر من المكاتبات العمومية ما أرسل إلى أولي الأمر في الأستانة والى وكلاء الحكومة المصرية فيها وما وجه إلى المقامات المحلية المصرية. وأهم ما في الوارد من هذه المكاتبات نفسها ما جاء من الأستانة من رجال السلطنة أو من وكلاء مصر. فهناك سلسلة عظيمة من الفرمانات السلطانية والخطوط الهمايونية والمراسلات الرسمية السياسية والإدارية.

أما المكاتبات الخصوصية فانها تتعلق بأخبار إبراهيم باشا وغيره من قواد الجيش في بلاد العرب والسودان وجزيرة كريت وبر الشام وبلاد الأناضول وغيرها. وتبدأ المحفوظات الملكية في سراي عابدين منذ السنة ١٨١٠م وتقف عند سنة ١٩١٤م.

وفي الدفتر خانة المصرية محفوظات الإدارة ومحفوظات الروزنامة وفي الاثنين صادر ووارد كما سبق. ومحفوظات الادارة تشتمل أوراق المعَية السنية بفروعها وأوراق المجلس الملكي وديوان الكتخدا وديوان محافظة مصر والديوان الخديوي وديوان الخزينة أو المالية وديوان الداخلية والمجلس الخصوصي وديوان

الحقانية وديوان المدارس ومجلس الأحكام وضابطية مصر وديوان محافظة الاسكندرية وديوان الجهادية وديوان الأبنية والاشغال العمومية وديوان التجارة والمبيوعات وترسانة بولاق وتفتيش الفبريقات والعمليات والوابورات وجمرك الاسكندرية ومحافظة دمياط ومحافظة رشيد ومحافظة السويس والأوامر السائرة إلى اسماء متعددة من أعيان مصر ومحافظات تفتيش عموم الاقاليم وديوان الجفالك والعهد السنية ومجلس شورى النواب وتتناول هذه الاوراق السنيين ١٨١٧م إلى ١٩١٤م وفي محفوظات السراي الملكية والدفتر خانة المصرية مئات الألوف من السجلات والمحافظ والأوراق.

أما مجموعة القضاء الشرعي فإنها تتناول أوراق القضاء في مصر منذ الفتح العثماني. وهي مقسمة إلى ستة أقسام رئيسية: سجلات الديوان العالي ودفاتر مبيعات الباب العالي وسجلات القسمة العسكرية وسجلات القسمة العربية وسجلات المحاكم وفرمانات السلاطين العثمانيين. وهناك مجموعة قيمة لحجج الملوك والسلاطين تبدأ منذ السنة ١١٥٩ وتنتهي ١٥٩١م.

والمحفوظات الملكية دفاتر واوراق، والدفاتر ثلاثة أنواع: دفاتر تنسيق وترتيب ودفاتر قيودات ودفاتر فهارس. ودفاتر القيودات تشمل الارادات والافادات السنية وقرارات المجالس والدواوين، والصادر في محتويات الدفاتر محفوظ بنصه الكامل أما الوارد فانه ملخص تلخيصاً. واوراق المحفوظات إما ارادات سنية صادرة أو مفاوضات واردة أو فرامانات سلطانية او غير ذلك".

ووثائق المحفوظات الملكية منها ما هو عربي اللغة، فأعيدت كتابته بخط اليد، ومنها ما هو عثمانيّ اللغة ترجم إلى اللغة العربية، وتحمل كل وثيقة مترجمة أو معادة، نفس تاريخ الوثيقة الأصلية ورقمها ورقم محفظتها. والتاريخ المعمول عليه في وثائق المحفوظات الملكية في غالب الاحيان هو التاريخ الهلالي الهجري وذلك بالاشارة إلى اليوم والشهر والسنة بعد الألف.

عمل القائمون على دار الوثائق إلى تصنيف وثائق المحفوظات الملكية حسب

الأقاليم ذات الشأن فظهرت المحفوظات الملكية الخاصة ببلاد الشام وكذلك الخاصة بشبه الجزيرة العربية وايضاً الخاصة ببلاد السودان.... .

ضمّت وثائق الشام في سبعة وستين محفظة حوت كل محفظة ما لا يقل عن الالف وثيقة. حقيقة لا بد من قولها أن هذا عمل جليل يشكر عليه من قاموا بتصنيف هذه الوثائق حسب الأقاليم مما يسهل على الباحث حصر مشكلة دراسته في مجموعة محدودة او على الأقل معروفة لديه فتسهل عملية تخطيطه في البحث في هذه الأوراق. ولكنّ عدم اكتمال العمل في تصنيف الاوراق في كل محفظة-لحين انتهاء اطلاعي عليها- كان قد شكل عقبة كبيرة أمامي في البحث عن الوثيقة المطلوبة حيث كنت أضطر إلى البحث غالباً بكامل المحفظة لأجد الوثيقة وأحياناً لا أجدها. وكان لذلك حسنة،- على قول المثل- ربّ ضارة نافعة، اذ كنت أجد وثائق لم اسجلها أو أنها كانت غير موجودة في قائمة البطاقات التي أعددتها قبل مجيئي إلى دار الوثائق بالقاهرة وكانت من الأهمية أحياناً تفوق تلك الوثائق المسجلة أرقامها لديّ .

ولما كانت وثائق المحفوظات الملكية عبارة عن رسائل متبادلة بين صغار الموظفين وقادتهم أو بين القادة ومحمد علي أو بين السكان والقادة، فإنها كانت أقرب إلى وصف الأحداث والأخبار بدقة في اليوم والشهر والسنة.

ودليلنا على ذلك ايراد الوثائق لعرائض الاحتجاجات واللوم من قبل السكان ضد الحكومة المصرية، وايضاً تأريخها للهزائم التي كانت تحل بحملاتها العسكرية إلى شرقي الأردن وحتى اعترافاتها أيضاً بإيقاعها اللوم على بعض الموظفين المصريين وتهاونهم في تطبيق أوامر قادتهم وخاصة إبراهيم باشا.

ومن المصادر الهامة لمادة هذه الدراسة، جريدة الوقائع المصرية التي أنشأها محمد علي باشا في مصر في بداية حكمة لها، والتي أمر أن تنشر أخبار الدولة المصرية فيها . كما اعتمدت الدراسة في فصولها الأربعة اضافة إلى ما سبق على ثلاثة مصادر هامة لثلاثة مؤلفين معاصرين لفترة الدراسة تمثلت بمخطوطتين

محققتين تؤرخان لأحوال الحكومة المصرية في بلاد الشام، كان الأول كشف اللثام: لمؤلفه نعمة الله نوفل والذي تميز على الرغم من ايراده لكثير من الحقائق إلا أنه كان متحيزاً وغير منصف في ايراده لبعض الحقائق مقارنة مع المحفوظات الملكية كونه كان ناقماً على الإدارة المصرية لأنها قتلت والده.

وكان الثاني مذكرات تاريخية لمؤلف مجهول وهو مخطوط محفوظ في مكتبة برلين تحت رقم ٩٧٨٧ اخذت الجامعة الامريكية في بيروت صورة عنه حفظتها في مكتبتها وهذه الأخيرة هي التي اعتمد عليها الخوري قسطنطين باشا في نشره للمذكرات. وقام المحامي أحمد غسان سبانو بتحقيقه مرة أخرى شارحاً العبارات الغامضة وواضعاً بعض الملاحق له. ويرى سبانو ان المؤلف تعمد عدم ذكر اسمه على عادت كثير من مؤلفي تلك الفترة وذلك خوفاً على نفسه من أن يتهم بعدوان على جهة أو أخرى أو أنه لم يرغب بتدوين اسمه عليها لأنها مرسلة بالأساس لجهات رسمية أوربية، فإذا وقعت بأيدي السلطات المحلية اتهمته بالخيانة. وعلى حد قول سبانو بأن صاحب المذكرات كان احد كتاب الحكومة المحليين، لذلك فإن كتابته تعلقت بالتقارير والبلاغات الرسمية ولم يهتم بتمحيص الأخبار أو تدقيقها كما ولم يقم بتقصي أسباب الحوادث ونتائجها مما يؤكد أن واضعها كان كاتباً في الحكومة وعادة كاتب الحكومة، التسجيل فقط. وهذا ما نلمسه من الكتاب فعلاً.

ويتمز كتاب مذكرات تاريخية بوفرة ودقة معلوماته وانحصارها بفترة محددة جداً هي فترة الدراسة، ووصفه للحروب والثورات الداخلية التي واجهت ابراهيم باشا، واظهار التدخل الأجنبي ضد محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا.

أما المؤلف الثالث فهو كتاب: فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا. نقلاً عن: تقارير أنطون كتافكو قنصل النمسا في عكا وصيدا ١٨٣١-١٨٤١م. عربّها وعلق عليها الخوري بولص قرألي، وهي محفوظة في متحف بونابرت، في القاهرة، وصاحب هذه التقارير كان معاصراً لحوادث فترة الاحتلال المصري لبلاد الشام، فكان شاهد عيان لأكثرها. وتولى قنصلية النمسا في عكا

ثماني وعشرين سنة. فقدم معلومات قيمة عن أحوال بلاد الشام الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والسياسية في هذه الفترة.

ويعتبر كتاب أسد رستم الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا بأجزائه الأربعة، والذي ضم مجموعة وثائق مصرية مترجمة عن لغات أجنبية. وأيضاً كتاب امين باشا: تقويم النيل، الذي أدرج فيه أسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم وملاحظات تاريخية عن أحوال العامة وشؤون مصر الخاصة، عن المدة المنحصرة بين سنة ٩٢٣ هـ وسنة ١٢٦٤هـ/١٥١٧-١٨٤٨م، بما في ذلك عصر محمد علي باشا، معززاً بالوثائق المصرية، والتي اخذها عن جريدة الوقائع المصرية وعن المحفوظات الملكية بدار الوثائق المصرية ، أفضل كتابين يؤرخان لتاريخ المنطقة -بعد الذي سبق ذكره- في هذه الفترة عن بلاد الشام في الكتابين معاً عامة، وذكر ما يتعلق بشرقي الأردن في كتاب الأصول العربية لتاريخ سورية خاصة.

كما أن الدراسة اعتمدت على بعض المراجع التي أرّخت لتاريخ الحكم المصري لبلاد الشام عامة وكان منها كتاب الحكم المصري في بلاد الشام للطيفة سالم، وكتاب ذكرى البطل الفاتح لمجموعة مؤلفين، وكتاب إبراهيم باشا في سوريا لسليمان ابو عز الدين وكتاب بشير بين العزيز والسلطان لأسد رستم وكتاب بيتر كربيتس: إبراهيم باشا، وكتاب داوود بركات: البطل الفاتح إبراهيم باشا. اضافة إلى بعض رسائل الماجستير، فساهمت هذه المراجع إلى حد كبير في اعطاء صورة واضحة عن الحكم المصري في بلاد الشام عامة فأفادت موضوع دراستي الذي شكل جزءاً منها في ذلك الوقت.

كما أن الدراسة اعتمدت على كثير من المصادر والمراجع القريبة من زمنها وخلالها -ولكن بشكل غير متخصص- وخاصة عقبها في ايضاح إسم مكان او علم أو تأكيد معلومة تاريخية وتفسيرها. وكان من المصادر كتاب: اسماء المواقع الجغرافية في الأردن وفلسطين لحسن عبد القادر وأخرون، وكتاب: الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان لبولياك، وكتاب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين

لفليب حتي، وكتاب: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان الذي حققه سهيل زكار تحت عنوان بلاد الشام في القرن التاسع عشر وكتاب : وثائق اساسية من تاريخ ، لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠م لعبد العزيز نوار.

أما المراجع فكانت كتاب: الإدارة العثمانية في سوريا لعبد العزيز عوض، وكتاب : سوريا في القرن التاسع عشر لعبد الكريم غرايبة، وكتاب: تاريخ سوريا في العصور الحديثة لنادر العطار، وكتاب: تاريخ جبل نابلس والبلقاء لإحسان النمر.

اضافة إلى هذا فإن الدراسة لم تغفل الاطلاع على بعض المراجع الأجنبية والتي ساهمت إلى حد كبير في الحديث من قريب أو من بعيد عن تاريخ شرقي الأردن قبل وخلال وبعد الحكم المصري.

وزيادة على ذلك فقد اطلع الباحث على بعض رسائل الماجستير والموسوعات والدوريات العربية التي افادت في رسم صورة عن أحوال شرقي الأردن في فترة الدراسة وقبلها وبعدها. فكان منها رسالة أبو جابر: تطور الزراعة في شرقي الأردن خلال القرن التاسع ورسالة الجالودي: قضاء عجلون (١٨٦٤-١٩١٨م) ورسالة جراد: الحكم المصري في سوريا (١٨٣١-١٨٤٠م). ومقالتيّ أوين: فلسطين في عام ١٨٠٠ ورافق: الاطار الاداري والسياسي لفلسطين في الموسوعة الفلسطينية م١، ق٢.

أما الدوريات فقد اعتمدت الدراسة على بعض المقالات كان منها مقالة رستم: العوامل الجغرافية والاقتصادية والقومية في الصراع بين محمد علي والسلطان محمود الثاني في مجلة المقتطف، ومقالة أفندي: قوانين ال عثمان في مجلة دراسات العلوم الانسانية ومقالة العقاد: الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب (١٨١١-١٨١٨م) في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

المقدمة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقائها الضوء على فترة هامة من تاريخ شرقي الأردن في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، في العقد الرابع منه (١٨٣١-١٨٤١م)، حيث خضعت بلاد الشام، ومن ضمنها منطقة شرقي الأردن خلال هذه الفترة للحكم المصري، والتي لم تلق أي اهتمام من قبل الباحثين حتى الآن.

ولعل هذا السبب هو الدافع الأول الذي دفعني لاختيار موضوع الدراسة هذه على هذا الشكل (شرقي الأردن في ظل الحكم المصري) لابراز أحوالها، والدور الذي لعبه سكانها في صنع الأحداث، واثبات حضورهم على مسرحها، في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر.

أما السبب الثاني فهو توجيه أستاذي الدكتور علي محافظة على تغطية جزء -وإن كان بسيطاً- من تاريخ شرقي الأردن لتحظى بأكبر قدر ممكن من الدراسات التاريخية، لكشف حقائقها وازالة ما اكتنفها من غموض أو أحاط بها من نسيان.

ولعل موضوع الرسالة كان في البدء يمثل مشكلة لعدم توافر أي مصادر بين يدي، ولأن الكثير من الزملاء كانوا يبدون استغرابهم وعدم رضاهم عن اختيار الموضوع نظراً لأن المادة المتوافرة حوله قليلة جداً.

ولكن وبعون الله وارادته، وبتشجيع من أستاذي المشرف، استطعت الوصول إلى رأس ينبوع المعلومات التي شكلت معظم مادة هذه الرسالة.

ولم يكن هذا بالأمر السهل، بل تطلب شدّ عصا الترحال إلى القاهرة لزيارة دار وثائقها والاطلاع على كنوزها الثرة من الوثائق والمراسلات التي تجسد تاريخ مصر وما جاورها من مناطق وأقاليم، وصاحب ذلك عناء كبير وإنتظار طويل استمر ستة أشهر على الأقل إلى الحد الذي أدى إلى تسرب الشك إلى نفسي في إمكانية الاطلاع على الوثائق المتعلقة بموضوع الرسالة والتفكير في ترك هذه الدراسة والبحث من جديد عن موضوع آخر أتمكن من البحث فيه بسهولة أو على

الأقل أقل تعقيداً من هذا الموضوع.

إلا أن فضل الله كان عظيماً ورحمته قريبة، إذ جاء الرد من المسؤولين في دار الوثائق بالموافقة على طلبي بالسماح لي بالاطلاع على الوثائق المتعلقة بموضوعي بعد تقديم الأوراق الرسمية اللازمة لذلك. فسارعت إلى ترتيب إجراءات السفر من جديد، لأستبق الزمن وأستغل وقتي الذي ضاع جزء كبير منه بلا طائل. وإذ بي أمام عقبة أخرى تنص على عدم امكانية الاطلاع على الوثائق إلا أربع ساعات على الأكثر يومياً، وعدم امكانية التصوير إلا لثلاثين لقطة فقط مما أجبرني على النقل مهما كلفني ذلك من وقت واقامة فنقلت كماً ليس بالقليل في فترة خمسين يوم فقط، اضطرتني الظروف لعدم المواصلة، ولكن بحمد الله كانت المادة التي تم جمعها تغطي جزءاً كبيراً من مادة الرسالة، فاعتمدت على بعض المصادر والمراجع المساعدة لاكمال ما نقص من معلومات لتغطي أغلب أجزاء الرسالة مع إيماني بأن الكمال وحده لله سبحانه وتعالى.

تألفت هذ الدراسة من تمهيد وأربعة فصول، جاء التمهيد تحت عنوان شرقي الأردن قبيل الحكم المصري، حيث انقسم فيه الحديث إلى ثلاثة مواضيع رئيسية، كان الأول: الإدارة العثمانية تعرضت فيه للحديث عن شرقي الأردن، موقعها، وخضوعها للحكم العثماني عام ١٥١٦م، وأحوال الإدارة العثمانية فيها والأهمية الدينية لها، لأنها تشكل طريقاً لقافلة الحج الشامي. وجاء الموضوع الثاني تحت عنوان الحياة الاجتماعية: تحدثت فيه عن الحياة الاجتماعية في شرقي الأردن وانقسام مجتمعها إلى فئتين (فلاحين وبدو)، وأماكن سكناهم وعلاقة هاتين الفئتين ببعضهما البعض، والحياة الاقتصادية لهذا المجتمع. وجاء الموضوع الثالث تحت عنوان النفوذ المصري في شرقي الأردن: تعرضت فيه للحديث عن ارتباط شرقي الأردن وخاصة الأجزاء الجنوبية منها بمصر في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان الحملة المصرية على شرقي الأردن حيث عالج موضوعين رئيسيين، كان الأول بعنوان الحملة المصرية على بلاد الشام، تعرضت

فيه باختصار لأسباب الحملة على بلاد الشام والتي انقسمت إلى أسباب مباشرة وأسباب غيرمباشرة. وكان الثاني تحت عنوان الحملة المصرية على شرقي الأردن. تعرضت فيه لأسباب الحملة عليها، ثم تحرك الحملة إلى شرقي الأردن واخضاع بني صخر ثم إخضاع السلط وعرب العبّاد ثم ملاحقة بني صخر ثم حصار الكرك وإخضاعها. وتخلل هذا الفصل بعض التفصيل عن بعض المقاومات للجيش المصري وخاصة في الكرك، وأيضاً بعض التوضيحات والوصف لعدد من الأماكن وخط سير الحملة في شرقي الأردن.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الإدارة المصرية في شرقي الأردن، انقسم فيه الحديث إلى أربعة مواضيع رئيسية كان الأول التنظيم الإداري: تعرضت فيه باختصار إلى الإدارة المصرية في بلاد الشام عامة. وكيف نظمها إبراهيم باشا ثم الإدارة المصرية في شرقي الأردن وهيكلها الإداري. وجاء الموضوع الثاني تحت عنوان التنظيم المالي: وكيف أولت الحكومة المصرية عناية كبيرة بالمال وأهم العقبات التي واجهت هذا التنظيم والتي تمثلت بالاختلاس والرشوة وكيف عالجتها الإدارة المصرية. وكان القسم الثالث تحت عنوان التنظيم الضرائبي: الذي اتبعه إبراهيم باشا وطبقه على سكان بلاد الشام ومن ضمنها شرقي الأردن على الرغم من وعوده الكثيرة بالعمل على تخفيف الضرائب، إذ تنوعت هذه الضرائب ما بين ضريبة الفردة والشونة ..... وتعرضت للحديث عن مقدار الضرائب المترتبة على شرقي الأردن والسياسة المصرية في تحصيل هذه الضرائب. وكان القسم الرابع بعنوان التنظيم القضائي الذي تناولت فيه الحديث عن أهم إجراءات إبراهيم باشا القضائية سعياً إلى ضبط ميزان العدل والمساواة بين الناس معتمداً في ذلك على ما استقاه من أسس القضاء الفرنسي في القضايا المدنية وعلى القضاء الشرعي في القضايا الدينية.

واشتمل الفصل الثالث بعنوان الأحوال الاجتماعية والدينية والاقتصادية على ثلاثة مواضيع رئيسية كان الأول: الأحوال الاجتماعية: تحدثت فيه عن مجتمع شرقي

الأردن في فترة الحكم المصري: أحواله وفئاته ومناطق سكنه، ثم تعرضت لأهم إصلاحات إبراهيم باشا الاجتماعية والتي أخذت قضيتين رئيسيتين هما: إصلاح أحوال البدو، ومناداته بالعدل والمساواة بين السكان.

وأخذ الموضوع الثاني عنوان الاصلاحات الدينية (تأمين القيام بشعيرة الحج)، والتي قصرت فيها الحديث على أهم إجراءات الإدارة المصرية لتأمين قافلة الحج الشامي والمصري المارة عبر شرقي الأردن، من بناء وإصلاح بعض الاستراحات والقلاع على طول طريق الحج.

وكان الموضوع الثالث تحت عنوان الاصلاحات الاقتصادية، حيث تضمن الحديث عن اصلاحات إبراهيم باشا في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة من اجراءات تشجيعية وتحذيرية وأمنية واستغلالية (استغلال الأرض والمعادن).

أما الفصل الرابع والأخير فقد كان تحت عنوان الانتفاضات والانسحاب، وانقسم فيه الحديث إلى ثلاثة مواضيع: الأول الانتفاضات، وشمل الحديث بإختصار عن إنتفاضات بلاد الشام ثم الحديث عن أسباب قيام الانتفاضات في بلاد الشام عامة ثم أسباب قيام الانتفاضات في شرقي الأردن خاصة. وتحدث عن أهم هذه الانتفاضات في شرقي الأردن، كانتفاضة الكرك، وعجلون والكورة، وأهم الأحداث التي نتجت عنها، ثم الحديث عن سعي الحكومة جاهدة لضرب هذه الانتفاضات والقضاء عليها، وشمل هذا الموضوع الحديث عن معركة نصيبين ومواقف الدول الأوروبية منها خاصة بعد انتصار جيوش إبراهيم باشا فيها على جيش الدولة العثمانية، مما أدى الى تأزم الموقف الأوروبي ضد إبراهيم باشا بعقد معاهدة لندن عام ١٨٤٠م التي أقرت عدة بنود تحتم على محمد علي باشا إصدار الأوامر إلى إبنه إبراهيم باشا وجيشه في بلاد الشام بالانسحاب منها طواعيةً وإلا فبالقوة.

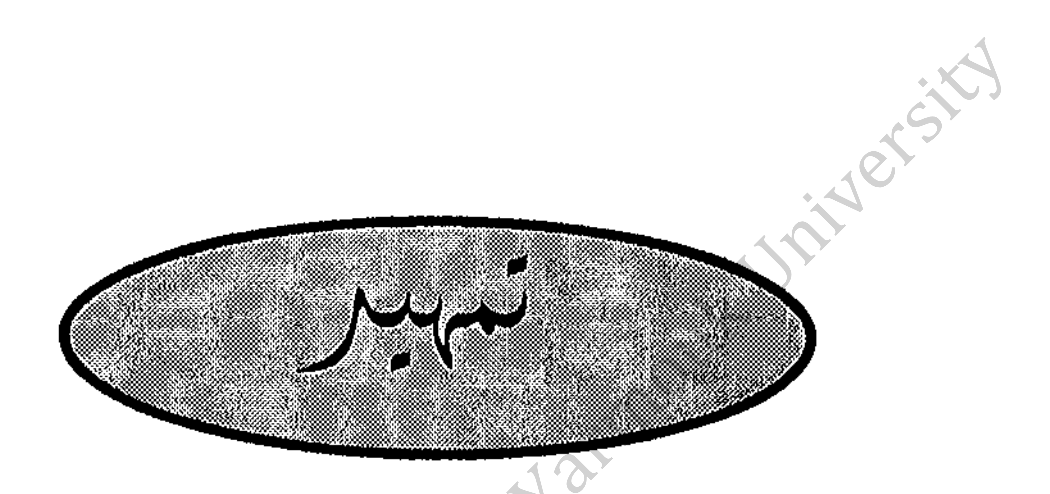
وتحدث الموضوع الثاني عن انسحاب إبراهيم باشا من بلاد الشام عبر أراضي شرقي الأردن بعيداً عن خطوط المواجهة مع قوات الدول الأوروبية تجنباً لأي مواجهة معها للمحافظة على سلامة أكبر عدد ممكن من قواته. وجاء الموضوع

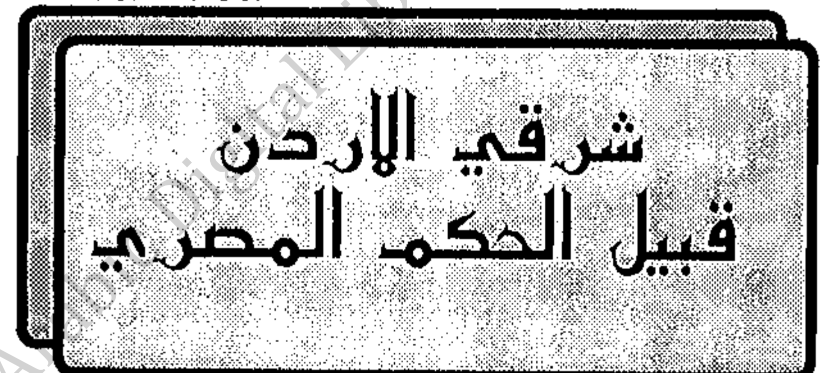
الثالث تحت عنوان: شرقي الأردن عقب الانسحاب المصري: تعرضت فيه باختصار لأحوال شرقي الأردن وكيف أصبحت بلا حكومة، وكيف عادت إلى سابق عهدها من التنازع بين قبائلها وعشائرها. ثم تعرضت للحديث عن أهم القوى المحلية التي لعبت دوراً بارزاً في تاريخ المنطقة. ثم تعرضت لاهتمام الدولة العثمانية بشرقي الأردن ومحاولتها مد سيطرتها الفعلية والمباشرة عليها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وضمنت الدراسة خاتمة أظهرت أهم النتائج التي خرجت بها ثم ثبتاً للمصادر والمراجع التي استقت منها معلوماتها. كما ضمنت الدراسة بعض الملاحق لنصوص بعض وثائق المحفوظات الملكية، ونص لبنود معاهدة لندن وملحقها عام ١٨٤٠م، وملحقاً خاصاً للتعريف بأسماء العشائر الفلاحية والقبائل البدوية- التي ورد ذكرها في هذه الدراسة - رتبت حسب الحروف الهجائية (أ،ب،ج،د، ...) كما ضمنت الدراسة ملحقاً ببعض الخرائط زيادة للفائدة. وضمنت الدراسة ملخصاً لها باللغتين العربية والانجليزية.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن الدراسة أوردت في أغلب فصولها كثيراً من أسماء الأشخاص المصريين والأردنيين والتي أوردتها وثائق المحفوظات الملكية من مقطعين فقط، دون ذكر إسم عائلة هذا الشخص أو ذاك. ونظراً لقلة المعلومات المتوافرة حول هذه الأسماء في مراجعنا الحديثة، فقد اقتصرت الدراسة على ذكر هذه الأسماء كما هي، معرفة لبعضها.

الباحث


تمهيد


NASSER CENTER
شرقي الأردن
قبيل الحكم المصري

تمهيد

شرقي الأردن قبيل الحكم المصري

- أولا: الادارة العثمانية
- ثانيا: الحياة الاجتماعية
  - أ- الفلاحون
  - ب- البدو
- ثالثا: بدايات النفوذ المصري في شرقي الأردن

تمهيد:

أولاً: الإدارة العثمانية:

شكلت المنطقة الممتدة بين نهر اليرموك شمالاً، والعقبة جنوباً، ونهر الأردن غرباً، وحدود البادية الشرقية شرقاً، جزءاً لا يتجزأ من بلاد الشام. ولم تظهر هذه المنطقة ككيان سياسي مستقل إلا في مطلع القرن العشرين، في بدايات العقد الثالث منه، بمجيء الأمير عبد الله بن الحسين إليها في أواخر عام ١٩٢٠م. إذ توحد هذا الجزء، وأصبح يعرف باسم إمارة شرق الأردن، ثم المملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٤٦م[1].

خضعت بلاد الشام ومن ضمنها شرقي الأردن للحكم العثماني[2]، في أعقاب إنتصارهم على المماليك في معركة مرج دابق عام ١٥١٦م، فدخلت بذلك في مرحلة جديدة من تاريخها، استمرت أربعة قرون على وجه التقريب[3].

عاشت شرقي الأردن في الفترة العثمانية السابقة للحملة المصرية على الشام في عام ١٨٣١م، في حالة من الفوضى، والاضطراب، وعدم الاستقرار، وحالة من الإهمال. ذلك أن الدولة العثمانية لم تحاول تأسيس جهاز حكوميّ فعّال في

---

(١) سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٠، ص ٧٩ ، ٢٨٣-٢٨٩.

(٢) أحمد فؤاد متولي، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته: من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية والمعاصرة له، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٧٦-١٧٧.

(٣) دابق: هي قرية تقع إلى الشمال الغربي من حلب. وعن معركة مرج دابق انظر:

- شمس الدين محمد إبن طولون، مفاكهة الخلاّن في حوادث الزمان (تاريخ مصر والشام). حققه وكتب له المقدمة والحواشي والفهارس: محمد مصطفى، القسم الثاني (٩٢٢-٩٢٦هـ/١٥١٦-١٥٢٠م)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٢، ص ٢٣-٢٤. وانظر: متولي، الفتح العثماني، ص١٥٧-١٧٦.

المنطقة[1] . فلم يعمل العثمانيون على إصلاح أحوال البلاد وتوطيد أمنها واستقرارها، إلا بقدر ما كانت مصالحهم العليا تستوجب ذلك. وكان همهم جمع المال وتجنيد الرجال. ولذلك نجد أنهم كانوا يكتفون أحيانا بتسيير حملات عسكرية إلى هذه الجهة أو تلك؛ فتضرب السكان دون رحمة، وتنزل بهم درساً قاسياً من العقاب[2].

ولم تكن أهمية شرقي الأردن في نظر سلاطين آل عثمان تزيد على كونها طريقاً لقافلة الحج الشامي، وقافلة الحج المصري، ولذلك أولتها رعاية مؤقتة مرتبطة بموسم الحج[3].

فالدولة العثمانية ممثلة بسلاطينها الذين كانوا يعتبرون تأمين الحجيج من أهم وظائفهم السياسية والدينية، عمدت إلى توفير الحماية للحجيج ذهاباً وإياباً

---

(١) كان السلطان سليم الاول (٨٧٥-٩٢٦هـ/٤٦٩-١٥٢٠م) قد عمل على إنشاء لواء عجلون أو سنجق عجلون، وأتبعه مباشرة إلى عاصمة الدولة (استانبول) نظراً لاهميته باعتباره طريقاً لقافلة الحج الشامي، واستمر لواء عجلون في تبعيته هذه حتى عام ١٨٥١م؛ اذ أتبع بعد هذا التاريخ لإيالة الشام (دمشق)، فشكل أحد الألوية الرئيسية التابعة لها. وشمل هذا اللواء معظم مناطق المملكة الأردنية الهاشمية حالياً باستثناء المنطقة الواقعة شمالي وادي الطيبة وحتى نهر اليرموك، والتي كانت تتبع إلى قضاء حوران، التابع لإيالة الشام. للمزيد انظر:
- محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون: طابو دفتري رقم ١٨٥. دراسة وتحقيق وترجمة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١م، ص ٩-١٣.

(٢) - Raouf said Abujaber; pioneers Over Jordan (The frontier of Settlement in Jordan (1850-1914), London. I.B. Tauris and Co.ltd Pulishers, 1989, P. 30.

وللمزيد انظر:

- علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن (منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الامارة ١٩١٦-١٩٤٦). الجزء الاول، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠، ص٧.

(٣) نوفان الحمود، العسكر في بلاد الشام (في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي). منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٦-٤٧.

من خطر الهجمات البدوية، وتسهيل سفرهم، والمحافظة على راحتهم، وتقديم المساعدة لهم[1]. وفي سبيل ذلك عملت على بناء بعض القلاع الجديدة على طول طريق الحج، من دمشق شمالاً إلى المدينة المنورة جنوباً. وكان لشرقي الأردن نصيب وافر من هذا الإهتمام، لأنه يشكل جزءاً ليس بالقليل من هذا الطريق يصل إلى ثلث المسافة بين دمشق والمدينة المنوّرة تقريباً، إضافة إلى أنّ هذا الجزء من الطريق كان الأكثر تعرضاً لغارات واعتداءات البدو على قافلة الحج[2].

أنشأ العثمانيون عدة قلاع في شرقي الأردن على طول طريق الحج، كان أهمها: قلعة الزرقاء وقلعة خان الزبيب (بين الزرقاء والقطرانة) وقلعة معان وقلعة العقبة. إضافةً إلى إنشاء بعض المحطات (الإستراحات) منها: محطّات الرمثا والمفرق وزيزياء والحسا والعنيزة[3].

وزيادةً في تأمين مرور القافلة، نجد أن العثمانيين يعمدون إلى شراء ولاء القبائل الكبيرة[4] بالمال، وعرف هذا المال بحق الطريق[5]. كما كانوا يعمدن الى إستخدام القوة أحياناً أخرى.

---

(1) - Abujaber; Op. cit. P. 24.

(2) الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص:٢٩.

(3) للمزيد عن اهتمام العثمانيين ببناء القلاع الجديدة وأسماء هذه القلاع وتفصيل عن كل قلعة انظر: الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص٤٨-٥٠.
وعن محطة عنزة انظر:
-J.L. Burchardt; Travels In Syria And The Holy Land. London. 1822 P. 409.

(4) كقبائل السردية وبني صخر والولد علي، وهم من قبائل عنزة. راجع عن هذه القبائل - احمد زكريا، عشائر الشام: قدم له المحامي أحمد غسان سبانو، جزئين، دار الفكر، ١٩٨٣ ص١٠٦-١٠٩.

(5) حق الطريق: كان هذا المال يدفع على شكل صرة لذا عرف ايضاً "بالصرة" وكان أمير الحج يدفع نصف هذا المال للبدو في طريق الذهاب والنصف الثاني في طريق العودة. ويقوم البدو مقابل ذلك بالعمل كادلاء لقافلة الحج في الصحراء وبتأمين سلامتها. وتكون كل قبيلة مسؤولة عن القافلة في المنطقة التي تسيطر عليها: انظر: عبد الكريم رافق، الإطار الاداري والسياسي لفلسطين: الموسوعة الفلسطينية، م٢، ق٢، بيروت ،١٩٩٠، ص: ٧٠٢-٧٠٣.

ثانياً: الحياة الاجتماعية:

إنقسم المجتمع الأردني في المرحلة العثمانية السابقة للحملة المصرية إلى فئتين هما:

أ- الفلاحون

ب- البدو.

أ- الفلاحون: يقطنون في القرى الكبيرة والصغيرة في المناطق الشمالية، وكذلك المناطق الجبلية وأطرافها في الناحية الغربية من وادي الأردن. وكانوا يعتمدون على الزراعة مورداً أساسياً في معيشتهم، ولا سيما زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، إضافة إلى ممارستهم للتجارة على نحو بسيط[(١)].

وقد عانت هذه الفئة من ظلمين: الأول: ظلم الدولة العثمانية[(٢)] ممثلةً بالباشا (والي دمشق)، الذي أرهقهم بضرائب كثيرة كان أهمها:ضريبة الميري[(٣)]، ونفقات إطعام الجند والطوارئ[(٤)]. والظلم الثاني

---

(١) رؤوف سعيد أبو جابر، تطور الزراعة في شرقي الأردن خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، إشراف أ.د عبد الكريم غرايبة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٤م، ص١٨.

(٢) Burchardt; Op.cit. P. 299-302.

(٣) ضريبة الميري: يدفع الفلاح للدولة كيسين من القمح عن كل خمسة أفدنة، وقيمة الميري هذه مسجلة في دفاتر الباشا وعلى القرية أن تدفع المقرر عليها سواءاً بقي سكانها فيها أم هجروها. للمزيد عن هذه الضريبة انظر:

-Ibid: P. 299-300.

(٤) ضريبة نفقات إطعام الجند: كان جنود الباشا ينزلون عادةً في بيت الشيخ، فيقدم لهم الطعام ولخيولهم العلف، وفي مقابل ذلك تعفيه الدولة من ضريبة الميري.
ضريبة الطوارئ: كانت هذه الضريبة لا تظهر الا عندما يكون الباشا جشعاً، حيث يُظهر أمره إلى حكام المناطق وهؤلاء يطلبون من مشايخ القرى تنفيذ رغبة الباشا ويكون لكل طرف من هؤلاء الثلاثة نصيب من هذه الضريبة، للمزيد انظر:

- Ibid: P. 301.

هو ظلم العربان [1] (البدو) المجاورين لهؤلاء الفلاحين؛ إذ كان الفلاح يضطرّ إلى دفع ضريبة الخاوة (الخوّة) لهؤلاء البدو، والتي كانت تصل إلى نصف الإنتاج أحياناً. ويكون ذلك مقابل عدم الاعتداء على محاصيلهم، وتوفير الحماية لهم[2].

وفي الحالتين يكون نصيب الفلاح أقل القليل؛ فلا يأتيه من زراعته إلا التعب؛ فكأنه يزرع ويحصد لغيره، مما سبب كرهه للأرض، وتفكيره بالهجرة من قريته إلى مناطق أخرى[3].

ب:-البدو: ترددت على شرقي الأردن في فترة الحكم العثماني السابقة للحكم المصري لبلاد الشام عدة قبائل بدوية، مختلفة في أصولها ومتفاوتة في قوّتها، كقبائل: الفيحيلي والعيسى والسردية والسرحان وبني صخر وعنزة والحويطات[4]. وعاشت هذه القبائل على تربية الإبل ورعاية الماشية. لذلك كانت تنتقل من مكان إلى آخر طلباً للكلأ والماء[5]، فغلبت عليها صفة عدم الاستقرار في مكان معين لفترة طويلة من الوقت. وكانت هذه القبائل تجد أحياناً في الغزو والسطو وسيلة أخرى

---

(١) وهم عربان العجيلي والسردية والسرحان وبني صخر وعنزة؛ وقد كان لكل قبيلة عدة قرى تأخذ منها ضريبة الخاوة (الخوة). وأحياناً لا يقنع شيخ القبيلة البدوية بمقدار الخاوة التي حصل عليها في السنة الماضية بل كان يميل إلى زيادتها. عن سلطة شيخ القبيلة انظر:

- M.C.F.Volney; Travels Through Syria And Egypt. Vol: 1. London, Republished In 1972. P. 369-371.

(٢) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤-١٩١٤). دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٢٩٨-٢٩٩.

(٣) محافظة، الفكر السياسي في الاردن، ج١، ص٧. وللمزيد انظر:

- عليان الجالودي، قضاء عجلون (١٨٦٤-١٩١٨م). رسالة ماجستير، إشراف: أ.د عدنان البخيت، ١٩٩٠م، ص١٣٩.

(٤) عن اصول كل قبيلة انظر: ملحق رقم (١٦).

(٥) Norman Lewis; Nomadoa and Settlers In Syria and Jordan. 1800-1980. Cambridge University Press. 1987, P. 124.

ومصدراً من مصادر معيشتها وحياتها(١).

وقد ضمت بقاع شرقي الأردن قبائل شبه بدوية، غلبت عليها صفة الإستقرار، خاصة في المناطق القريبة من جداول المياه والينابيع. واعتمدت هذه القبائل على تربية الأغنام والماعز في معيشتها، إضافة إلى ممارسة بعضها للزراعة بصورة محدودة. ومن هذه القبائل: عشائر بني حسن في منطقة الصويت شرق جرش، وعشائر الدعجة والعجارمة وعبّاد والعدوان والغنيمات، التي تحيط بمادبا. وإلى الجنوب منها سيطرت قبائل عنزة والحويطات والشرارات، كما أحاطت قبائل بني حميدة والحجايا والسليط والحويطات بالطفيلة، وقبائل العمرو والمجالي والبرارشة بالكرك، وقبيلة الغزاويّة في الأغوار الشمالية(٢).

وقد لعب الفلاحون والبدو دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية لشرقي الأردن خاصةً، ولولاية دمشق عامةً؛ نظراً لما تمتعت به من موقع متوسط بين الحجاز وفلسطين وسوريا، ولكونها طريقاً لقافلة الحج الشامي والحج المصري. فقد شهدت شرقي الأردن أنشطة زراعية وصناعية بسيطة وأخرى تجارية كان يمارسها السكان أنفسهم أو التجار الذين يأتون إليها -خاصة من فلسطين- في موسم الحج لتسويق

---

(١) - Voloney; Vol: 1: OP. Cit: P. 369-371.

(٢) محافظة، الفكر السياسي في الاردن، ج١، ص: ٨.

- وانظر ايضاً :

- محمد احمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٦)، تقديم: عاكف الفايز، دار الملاحي للنشر والتوزيع، اربد ١٩٨٦م، ص٢٦.

بضائعهم للحجاج[1]،

وكان لهذا الموقع المتوسط الذي تمتعت به شرقي الأردن أثره الكبير في تنافس كثير من الزعماء المحليين في لبنان وفلسطين في سعي كل واحد منهم للتفرد في الزعامة على مناطق شرقي الأردن دون أي محاولة جادة من الدولة العثمانية لتعزيز وجودها فيه[2].

ولعل الدولة العثمانية كانت مدركة لأهمية شرقي الأردن، على الأقل كطريق لقافلة الحج الشامي، ولكنها كانت ترى أن هناك مناطق أخرى أكثر أهمية خاصة تلك القريبة من المركز السياسي للدولة يتحتم عليها الإهتمام بها. وسبب آخر تمثل في سياسة الدولة العثمانية في حكم ولاياتها البعيدة عن مركزها السياسي في استدرار خيراتها، عن طريق استمرار التنابذ القبلي والإقطاعي بين

---

(١) عن اهم الانشطة الزراعية والصناعية والتجارية في شرقي الاردن انظر:

- جون لويس بيركهاردت، رحلات في سوريا الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، راجعه: شكري المهتدي وآخرون، المطبعة الاردنية ١٩٦٩. الصفحات ذات الارقام التالية: (١٥، ١٧، ٢٩-٣١، ٣٥، ٣٧، ٧١، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٣١، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٩).

وعن أهم المنتجات الصحراوية والصناعية انظر:

- روجر أوين، فلسطين في عام ١٨٠٠م: الموسوعة الفلسطينية، م١، ق٢، بيروت ١٩٩٠، ص ٥٥٤.

وللمزيد انظر: البخيت، دفتر مفصل لواء عجلون، ص ٣٠.

(٢) احمد الخالدي الصفدي، تاريخ الأمير فخر الدين المعني، نشرة أسد رستم وآخرون تحت اسم (لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني)، *منشورات الجامعة اللبنانية*، بيروت، ١٩٦٩م، ص١٢٦- ١٢٧. حيث يورد بعض التفاصيل عن هذه الصراعات.

وللمزيد انظر:

- رافق، الاطار الاداري والسياسي لفلسطين، ص ٧٠٠- ٧٠٤.

القوى المحلية الطامعة بالحكم باسم السلطان فيها، وهذ ما كان سائداً في شرقي الأردن في هذه الفترة[1].

وكان لهذه السياسة آثار سلبية على أوضاع المنطقة الاقتصادية، ومعيشة سكانها؛ فبقيت المنطقة تعيش في فراغ سياسي واداري، وفي حالة من الإضطراب وعدم الاستقرار والحروب بين القبائل البدوية من جهة وبين البدو والفلاحين من جهة أخرى[2]، الى أن خضعت المنطقة للحكم المصري.

---

(١) شجعت الدولة العثمانية استمرار التنابذ القبلي لتحقيق مصالحها في مناطق شرقي الأردن بالإنحياز إلى فئة معينة ضد أخرى، فكانت تشجع العشائر الكبيرة كعشائر عنزة ضد العشائر الأصغر في محاولة لكسب هذه القبائل إلى جانبها. انظر:

- Abujaber; OP. Cit. P. 29.

وانظر ايضاً عن أهم القوى المحلية والإقطاعية الطامعة بالحكم بإسم السلطان:

- أسد رستم ود. فؤاد افرام البستاني، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين: محققان، منشورات الجامعة اللبنانية، ق٣، بيروت، ١٩٦٩، ص ٥٩٢.

وللمزيد انظر:

- إميل توما، فلسطين في العهد العثماني، الدار العربية، عمان، ١٩٨٠، ص٢٨.

(٢) يصف سليمان أبو عز الدين هذه الحالة " ... فالبدو يسرحون ويمرحون حيث شاءوا وأكثر من ستة الاف منهم منتشرون في البادية ..." انظر: سليمان ابو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا. المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٩، ص ٦٩- ٧٠.

وعن تعديات البدو على الفلاحين وحروبهم معهم انظر:

- الجالودي، قضاء عجلون، ص١٣٩.

- عودة القسوس، مذكرات عودة القسوس (١٨٧٧-١٩٤٣) وثورة الكرك (١٩١٠). وثائق ووقائع من تاريخ شرق الأردن خلال ٧٠ عاماً، ص٣ - ٤.

ثالثا: بدايات النفوذ المصري في شرقي الأردن:

إرتبطت الأجزاء الجنوبية من شرقي الأردن في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر الميلادي بمصر في عهد واليها محمد علي باشا[1]، لكونها تشكل ممراً لقافلة الحج المصري. ونظراً لأهمية تامين مرور هذه القافلة بسلام، ولما يضفيه ذلك من نفوذ سياسي على حكم محمد علي في مصر، نجده يعمد إلى إقامة علاقات طيبة مع سكان المنطقة الجنوبية من شرقي الأردن، وخاصة عرب الحويطات[2]. فعقد معهم

---

(١) محمد علي باشا: ولد في عام (١٧٦٩ أو ١٧٧٠م) في قوله، إحدى قرى اليونان،ونشأ وترعرع فيها، والتحق كضابط تحت التجربة في الجيش العثماني، ثم رفّع لرتبة ملازم أول والحق بالأسطول العثماني. وكان محمد علي أحد أفراد الوحدة العسكرية التي أرسلها السلطان سليم الثالث ١٧٩٩م لطرد الفرنسيين من مصر. وقد أبدى مهارة فائقة وذكاءً خارقاً في عملياته العسكرية ضد الفرنسيين وإخراجهم من مصر، وفي تطهير مصر من الخلافات الداخلية وتخليصها من الاضطرابات، فأحبه الشعب والقادة العسكريون. وتمكن محمد علي باشا من الوصول إلى مصر في ١٢ ايار ١٨٠٥/صفر ١٢٢٠هـ بناءاً على رغبة شعبها وأعيانها.

وبدأ محمد علي يعمل علي استقرار أحوال مصر بالتخلص من منافسيه و أعدائه، وانشاء دولة قوية بالاعتماد على العناصر الأوربية والتركية والشركسية. وتم له ذلك.

-حسين كفاني محمد علي رؤية لحادثة القلعة. *الهيئة المصرية العامة للكتاب*،١٩٩٢، ص ٥٩- ٧٨، ٨٢، ١١١.

- وللمزيد عن اصل محمد علي ونشاته وفواتح أعماله وقدومه إلى مصر والنزاع بينه وبين المماليك وطموح محمد علي إلى منصب الولاية ووصوله اليها وتثبيته عليها ومحاولته التفرد بها انظر:

- أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ١-٢٣.

(٢) الحويطات، عن اصل هذه القبيلةانظر: ملحق رقم (١٦).

الإتفاقات لنقل الحجيج المصري وأمتعتهم من مصر إلى الديار الحجازية، والتكفل بسلامة القافلة من الاعتداءات ومخاطر الطريق[1].

وفي تطور آخر لهذه العلاقات بين محمد علي باشا وسكان الأجزاء الجنوبية من شرقي الأردن، ساهم عرب الحويطات بقيادة شيخهم إبن رشيد في عام ١٨١١م بنقل لوازم جيش محمد علي باشا من مصر إلى العقبة عبر سيناء، ومن ثم إلى ينبع لمحاربة الوهابيين[2].

وذهب عرب الحويطات إلى إلحاق قواتهم بجيش محمد علي ضد إبن سعود الوهابي أثناء غزواته على حوران وشرقي الأردن[3].

---

(١) كان عرب الحويطات يقبضون أموالاً كاتاوة على القلاع على طريق الحج المصري وكانت هذه الاتاوة كما وصفها بيركهاردت (Burchardt): مبلغ كبير جداً. وكانوا يلتزمون مقابلها بنقل الحجيج المصري وأمتعتهم من مصر إلي الديار الحجازية. وللمزيد عن هذه الاتفاقات انظر:
- Burchardt; Op.cit. P 407-412.
وكان عرب الحويطات يعمدون إلى نهب قافلة الحج المصري في حالة خلافهم مع باشا مصر. وهذا ما حدث على ذمة بيركهاردت قبل عدة سنوات من تاريخ رحلته الى المنطقة عام ١٨١٢م. حيث كانت الغنيمة عدة آلاف حمل بعير من البن اليمني الممتاز. انظر:
-Ibid: P. 417-418.

(٢) - الحركة الوهابية: هي حركة سلفية إسلامية أسسها محمد بن عبد الوهاب في نجد في القرن الثامن عشر، تبنتها الأسرة السعودية عام ١٧٧٤م. تقوم على الأخذ بصريح الكتاب والسنة واعتبار ما لا أصل له بدعة. ويعتبر كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب المرجع الأول لدراستها. للمزيد وتفاصيل أكثر عن الحركة الوهابية وعن محمد بن عبد الوهاب ونشأته وتولد فكرة التوحيد عنده وعن اتصاله بإبن سعود. وأيضاً انتقال الحركة الى المرحلة الحربية (الغزوات) انظر:
- الشيخ الإمام حسن ابن غنام، تاريخ نجد، حرره وحققه: د. ناصر الدين الأسد. قابله على الاصل عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الشيخ، دار الشروق، بيروت ١٩٨٥، ص ٨١-٢٨٣.

(٣) كانت قد اتجهت أنظار الوهابيين إلى الشمال في أعقاب فتحهم المدينة المنورة، فوصلوا في غزواتهم إلي الجوف والبتراء عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧م واجتازوهما إلى الكرك وحوران، ووقفوا منتصرين عند أبواب الشام وفلسطين، انظر:
- أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته. وهو يشتمل على نبذات ثلاث في نواحي نجد، ومحمد بن عبد الوهاب وآل سعود منذ نشأتهم إلى حين استيلاء محمد بن رشيد على نجد، =

وكان" هذا التقبل من السكان في المناطق الجنوبية من شرقي الأردن بحماية قافلة الحج المصري وإلحاق قواتهم بالجيش المصري أيضاً، نتيجةً طبيعية للعلاقات الطيبة التي كانت سائدة بين الطرفين في هذه الفترة، والتي وصلت في حدها إلى درجة تأثر سكان هذه المناطق

= وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن إلى فيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها. منشورات الفاطرين بالرياض بالإشتراك مع دار الكتاب العربي في بيروت ، ط٥، ١٩٨١م ، ص ٧٠- ٧١.

وكانت قد تجمعت عدة أسباب دفعت الوهابيين إلى الزحف على بلاد الشام، ومن ضمنها شرقي الأردن أهمها: رغبة ابن سعود في توسيع سلطانه بضم بلاد الشام إليه كونها تشكل مصدراً أساسياً في إقتصاده. إضافةً إلى ما تحويه بلاد الشام من تجمع سكاني يكون مواليا لسلطانه عسكرياً ودينياً باعتناقه المذهب الوهابي: أنظر:

- أسد رستم، بشير بين العزيز والسلطان (١٨٠٤-١٨٤١). القسم الثاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧، ص ٢٧- ٢٨.

وثاني هذه الاسباب: أن ابن سعود لما علم بوجود عربان بني صخر وعنزة وغيرهم في الشام عزم على ضمها لملكه بحجة محاربة هاتين القبيلتين. انظر: رافق، الاطار الاداري والسياسي لفلسطين ، ص٨٥٥. وثالث هذه الاسباب: أن الجدب والفقر وضيق المعيشة دفعهم إلى الزحف الى الشام لفك كربهم الذي هم فيه. انظر:

- نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيّا الحكومة والحكام في إقليمي مصر وبر الشام. أوجزه جرجي يحي، قدم له وحققه وأعاد ملاحقه وفهارسه ميشا أبي فاضل وآخرون، طرابلس، ١٩٩٠م، ص٢٥١.

كانت شرقي الأردن هي أكثر المناطق المتضررة من الغزوات الوهابية، فإضافةً إلى إنقطاع الحج في بعض السنوات، الذي أدى إلى نتائج سلبية على أوضاع السكان الاقتصادية، التي أصابها الشلل، فقد انقطعت التجارة واغلقت الاسواق. إضافة إلى أن هذه الغارات تركت آثارها السلبية أيضاً على أوضاع السكان الاجتماعية والأمنية. فلم يفلت السكان من ظلم الوهابيين لما كانوا يقومون به من نهب وحرق وقتل. انظر: رستم، لبنان في عهد الامراء الشهابيين، ق٢، ص٥٣٤. وكان الوهابيون قد حاولوا فرض سيطرتهم على شرقي الأردن بفرض تعاليمهم الدينية وجمعهم الضرائب، التي أخذت طابع القوة والشدة، شعر معها السكان بالرعب والخوف، مما سبب هجرات أعداد كبيرة منهم إلى المناطق الشمالية في جبل عجلون وحوران. انظر: المصدر نفسه ص٥٥٦ – ٥٥٧.

بالمجتمع المصري[1].

ولذلك، نجد أن محمد علي باشا عمد على وضع حامية مصرية كبيرة في العقبة لمراقبة تحركات الوهابيين[2]، وتعزيز وجوده في المناطق الجنوبية على طريق الحج المصري. فاحتفظ بحامية مصرية في محطة النخل (التي كانت مخصصة للحجيج المصري) تألفت من خمسين جندياً، واحتفظ في قلعتها بمستودع لخزن مؤن الجيش أثناء الحملة على الوهابيين[3].

وكان محمد علي قد أوجد أيضاً حامية مصرية في قلعة العقبة، مؤلفة من ثلاثين جندياً، كانت الغاية منها حماية المؤن المكدسة هناك لتزويد الحجاج المصريين بها في وقت الحج، ولتزويد الفرسان المصريين عند مرورهم بالقلعة في طريقهم للالتحاق بالجيش المصري المتجمّع في بلاد الحجاز[4].

ويتبيّن لنا مما سبق، أن الأجزاء الجنوبية لشرقي الأردن كانت شبه خاضعة لنفوذ محمد علي باشا قبل خضوعها له فعلياً إثر حملته على بلاد الشام في العقد الرابع من القرن التاسع عشر الميلادي.

---

(١) - Burchardt; OP. Cit: P.407.

حيث يورد بيركهاردت مثالاً على هذا التأثر، بأنه شاهد نساء البصيرة يضعن الحجاب والبرقع على وجوههن، مما يدل علي قوة ارتباط المنطقة الجنوبية لشرقي الأردن بمصر.

-Ibid: P. 407.

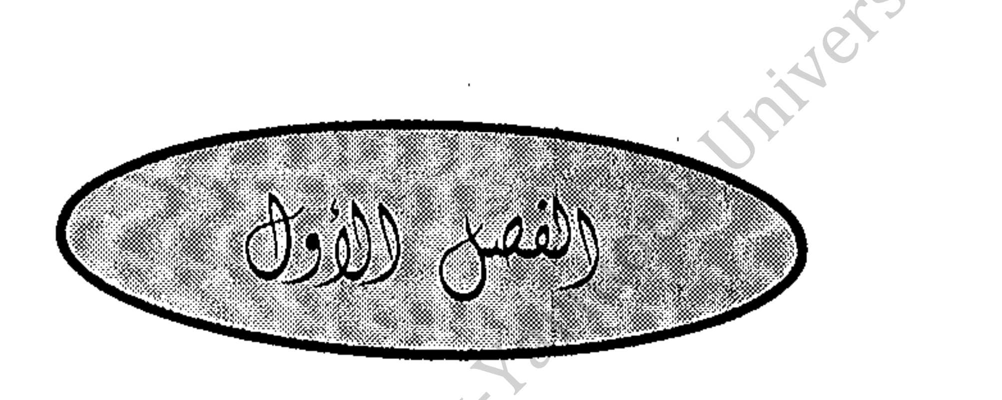
(٢) - Ibid: P. 418-419.

(٣) - Ibid: P. 450.

(٤) رأس الحامية المصرية في العقبة آغا. وكان قد حدث أن أعلن عصيانه على القاهرة في سنة ١٨١٢م، فأغلق أبواب القلعة في وجه الجنود المارين بها، معتمداً في عمله هذا على مساعدة قبيلة العمران لزواجه من إبنة شيخها.

ولما علم محمد علي باشا بالأمر أرسل قوة من الجند لإخضاعه، ولكنه هرب الى قبيلة زوجته، ولما ضاق به الأمر هرب الى سوريا. انظر:

- Ibid: P. 510.



الحملة المصرية
على شرقي الأردن

الفصل الأول

الحملة المصرية على شرقي الأردن

- أولا: الحملة المصرية على بلاد الشام
  - أ- الأسباب غير المباشرة
  - ب- الأسباب المباشرة
- ثانيا: الحملة المصرية على شرقي الأردن
  - أ- اسباب الحملة
  - ب- تحرك الحملة
    - اخضاع بني صخر
    - اخضاع السلط وعرب العبّاد
    - ملاحقة بني صخر
    - حصار الكرك واحتلالها

أولا: الحملة المصرية على بلاد الشام:

كان طموح محمد علي بضم بلاد الشام لحكمه يراوده منذ أن بدأت أحواله السياسية في الاستقرار داخل ولايته (مصر)، فلم يكن يتأخر لحظةً واحدة عن تنفيذ مطالب السلطان العثماني في محاربة الوهابيين في الحجاز ١٨١١-١٨١٨م وعن إخماد ثورة اليونان (حرب المورة) ١٨٢٤-١٨٢٧م، التي خسر فيها أسطوله البحري في معركة نفارينو ١٨٢٦م [1]. كل هذا وهو يأمل أن يكافئه السلطان بمنحه ولاية الشام التي طالم طالبه بضمها إليه مغرياً إياه بتأمين قافلة الحج الشامي . وكانت قد تجمعت عدة اسباب جعلت محمد علي باشا يفكر في ضم بلاد الشام لحكمه هي:

أ- الاسباب غير المباشرة:

- أهمية بلاد الشام الاستراتيجية كموقع استراتيجي مكمل لمصر من الناحية الجغرافية، إذ يعطيها بعداً جغرافياً واستراتيجياً يفصلها عن مركز السلطان في آسيا الصغرى بحاجز طبيعي ضخم، هو جبال طوروس التي تشكل مانعاً قوياً يقي بلاد الشام ومصر من الغزو القادم من الأناضول. وكان السلطان العثماني قد أحس بأن محمد علي يهدف الى انفراد أسرته بحكم مصر فكان لا بد له من تحصين حكمه خوفاً من أن يقوم السلطان بعزله، ونقل حكم مصر إلى شخص آخر [2].

- أهمية بلاد الشام من الناحية الاقتصادية والمالية فهي تؤلف قوة اقتصادية هائلة تؤمن له الأموال والموارد اللازمة لتنفيذ مشروعاته في مصر[3].

فبلاد الشام غنية بغاباتها الكثيفة، ذات المساحات الواسعة ، التي توفر له ثروة خشبية كبيرة لبناء سفن أسطوليه الحربي والتجاري. وهي غنية بمزروعاتها المختلفة كالقمح والشعير والذرة والارز، والأشجار المثمرة كالتفاحيات

---

(١) ابو عز الدين، مرجع سابق ص٣٢.

(٢) -Asad Rustum; The Royal Archives of Egypt And The Origins of The Egyption Expedition To Syria: 1831-1834, Printed at the American Press. Beirute. 1936. P.77-81.

(٣) - Ibid: P. 63-76.

والحمضيات والزيتون والتوت، بالاضافة الى الدخان والمحاصيل اللازمة للصناعة[1].

ومن مظاهر قوة بلاد الشام الاقتصادية، أنها غنية بثرواتها الحيوانية والمعدنية (كالفحم والنحاس). وبذلك يؤمن احتياجاته التموينية، ويضمن توافر المواد الخام التي تعد الأساس الذي تقوم عليه حركته الصناعية[2] ومما زاد من أهمية بلاد الشام الاقتصادية وقوعها على طرق التجارة الدولية التي تربط بين شطري الوطن العربي شرقه وغربه من جهة، وبين الوطن العربي والعالم الخارجي كبلاد فارس وآسيا الصغرى وأوروبا والشرق الأقصى من جهة أخرى وهي فوق ذلك معبر للحجاج القادمين من آسيا الصغرى. فكان محمد علي يهدف إلى الحصول على أموال ضخمة، عن طريق تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وفتح أسواق بلاد الشام لمنتجات مصر وصادراتها[3].

ولم يكن أمام محمد علي، بعد تبنيه السياسة الاحتكارية في مصر، إلا سياسة التوسع في البلاد المجاورة، والسيطرة على مقدراتها ومواردها الاقتصادية. فكانت بلاد الشام تغريه بإمكاناتها الاقتصادية الضخمة[2].

-توافر الطاقات البشرية الهائلة في بلاد الشام، التي تسهم بشكل فاعل في دعم حركة الانتاج وتنشيط الحياة الاقتصادية، وخاصة في الزراعة. وكذلك تميزها

- Rustum: The Origins: P.72.

(1)

(2) رستم، بشير بين العزيز والسلطان، ص٥٠.

(3) أبو عز الدين ، إبراهيم باشا في سوريا، ص٥٢.

وللمزيد انظر:

- عدنان جرار، الحكم المصري في سوريا (١٨٣١-١٨٤٠)، رسالة ماجستير إشراف: أ.د عبدالكريم غرايبة، ١٩٧٩م، ص٣١-٣٢.

(٢) أسد رستم، العوامل الجغرافية والاقتصادية والقومية في الصراع بين محمد علي والسلطان محمود الثاني: مجلة المقتطف: الجزء الأول، مجلد ٦٧، ١ حزيران ١٩٢٥م/٩ ذي القعدة ١٣٤٣هـ، ص ٦٤.

كان محمد علي قد مارس سياسة اقتصادية ذكية في مصر، تمكن من خلالها من ضبط موارد بلاده بيد مدبُره، ينفق منها ما يقتضيه الصالح الوطني. فأصبح هو المزارع الوحيد والتاجر الوحيد والصانع الوحيد: للمزيد انظر:

- عبد الرحمن البكباشي زكي، حملة الشام الأولى والثانية: من كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨-١٩٤٨. مجموعة أبحاث ودراسات تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته. مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٨٩.

بوفرة الصناعات اليدوية المختلفة، كصناعة الحرير والمنسوجات العامة، وصناعة الصابون واستخراج زيت الزيتون وتجفيف الفواكه، والكفاءة العالية للقائمين على هذه الصناعات. وأيضاً توافر الرجال القادرين على حمل السلاح وتحمل مشقات الحرب، لاسيما بعد فشل محمد علي في تجنيد السودانيين في جيشه[1].

- ومن أهم الأسباب التي دفعت محمد علي لاحتلال بلاد الشام، ضعف السلطان العثماني وعجزه عن نشر الأمن فيها، وإحكام السيطرة عليها، مما شجعه على احتلالها في وقت يعجز فيه السلطان عن حمايتها وردعه عنها إذا ما بدأ بتنفيذ مشروعه هذا[2].

ب- **أما الأسباب المباشرة**: التي عجّلت بتسيير الحملة المصرية لإحتلال بلاد الشام فقد تمثلت بتأزم العلاقة بين محمد علي باشا وبين عبد الله باشا والي صيدا (عكا) [3] .

---

(١) - Rustum: The origins: P. 72.

(٢) اختار محمد علي باشا الوقت المناسب لمنازلة السلطان محمود الثاني، ففي الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية خائرة العزم منهوكة القوى بسبب النكبات والخسائر التي حلت بها، كثورة اليونان التي انتهت بنيلها الاستقلال. وفي أثناء ذلك كان السلطان محمود الثاني قد بطش بالإنكشارية في حزيران ١٨٢٦م، ففقدت الدولة العثمانية قوة كان يرهب جانبها.وقبل أن تتمكن الدولة العثمانية من تدريب جيش جديد وقعت الحرب بينها وبين روسيا، التي الحقت بها خسائر كبيرة في الرجال والأموال. في الوقت نفسه كانت الدول العظمى منهمكة في الشؤون الأوروبية ومقاومة آثار مبادىء الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م.انظر:
- أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص٦٨، وللمزيد انظر:
- عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٣) - عبد الله باشا: ولد في عكا عام ١٧٩٩م. عينته الدولة العثمانية والياً على ولاية صيدا في عام ١٨٢٠م خلفاً لسليم باشا، ومنحته لقب الوزارة والباشوية. واستمر عبد الله باشا في ولايته على صيدا، حتى قدوم الحملة المصرية إلى الشام. أنظر:
ميخائيل مشاقة وآخرون: مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان. (بلاد الشام في القرن التاسع عشر: روايات تاريخية معاصرة لحوادث عام ١٨٦٠ ومقدماتها في سورية ولبنان)، دراسة وتحقيق : سهيل زكار. دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٢، ص١١٣. =

بدأ النزاع بينهما بتصادم مصالحهما؛ إذ كان كلٌ منهما يسعى لضم الشام إلى ولايته. ونتيجةً للمراسلات التي كانت تجري بين الطرفين، فقد حقد عبد الله باشا على محمد علي باشا لمخاطبته إياه بلفظة (ولدنا)، بينما كان يخاطب الأمير بشير حاكم جبل لبنان – وهو تابع لعبد الله باشا – بلفظة (أخينا)، مما جعله يظن بأن مخاطبته له بولدنا تنقص من قدره، وحمله ذلك على توجيه كلام جارح بحق محمد علي باشا[1].

وكان هذا مؤشراً لبداية الخلاف بينهما، والذي زادت حدته نتيجة فرار نحو ستة آلاف من الفلاحين المصريين إلى ولاية صيدا، هروباً من أعمال السخرة والتجنيد الإجباري التي كان يمارسها محمد علي باشا في مصر. فخشي محمد علي باشا من هذه الهجرة وما ينتج عنها من المضار الاقتصادية، فطلب من عبد الله باشا أن يعيد المهاجرين المصريين إلى بلادهم[2]. فرفض عبد الله باشا طلبه متذرعاً بأن المصريين من الرعايا العثمانيين، ولهم الحق في أن يقيموا أنّى شاؤوا. فغضب محمد علي من هذا الجواب، وكتب إليه يتوعده وينبئه أنه قادم ليعيدهم جميعاً بزيادة واحد (هو عبد الله باشا) [3].

يضاف إلى ذلك أن عبد الله باشا وقف عائقاً أمام وصول عُقل التوت من لبنان إلى مصر، بالاستيلاء عليها بالقوة تحدياً لمحمد علي الذي كان يعتمد عليها في

= – وتجدر الاشارة هنا إلى المساعي الكثيرة التي بذلها محمد علي باشا عند السلطان العثماني من أجل تثبيت عبد الله باشا في منصبه كوالٍ على صيدا على إثر خلافاته مع السلطان العثماني. للمزيد عن ذلك انظر:
– أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ٤٨–٥٠.

(١) كان محمد علي باشا قد إستخدم لفظة ولدنا لعبد الله باشا لصغر سنه مقارنة مع عمر الأمير بشير الشهابي الذي كان يكبر محمد علي باشا بثلاثة سنوات؛ إذ كان عُمْرُ محمد علي باشا في وقت قدوم الحملة المصرية إلى الشام ستين سنة تقريباً. انظر: أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص:٥٥.

(٢) المحفوظات الملكية: دفتر ٤٠، وثيقة رقم ٣٢٢ معية سنية، من محمد علي باشا إلى والي عكا، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٤٥هـ/٢٢ اذار ١٨٣٠م.

(٣) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ٥٦.

تنشيط زراعة التوت وتربية دودة القز[1].

كما أن عبد الله باشا ساعد على تهريب التجارة الدولية من الجمارك المصرية، وتحويلها عن طريق سيناء، وابتزاز التجار المصريين[2]. وسبب أخير تمثل في إمتناع عبد الله باشا عن تسديد المبلغ الذي كان قد إستلفه من محمد علي باشا عندما طالبه السلطان بدفع ستين ألف كيس إلى الخزينة السلطانية، من أجل العفو عنه[3].

أراد محمد علي أن يتخذ من هذه الأسباب ذريعةً أمام السلطان العثماني للزحف على ولاية صيدا، ليؤدب واليها الذي طالما خرج عن أمر السلطان وطاعته. غير أن السلطان لم يكن ليوافق محمد علي على عزمه هذا، لعلمه بأهداف الحملة الحقيقية[4]. تجاهل محمد علي موقف السلطان[5]، الذي إستصدر فتوى بتكفيره

---

(١) جرار، الحكم المصري، ص٢٢.

(٢) المحفوظات الملكية: دفتر ٤٠ وثيقة رقم ٦٨٧معيه سنية، من محمد علي باشا إلى برتو أفندي محافظ دمياط، بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٢٤٦هـ/٣حزيران ١٨٣١م.

(٣) جرار، الحكم المصري، ص٢٢.

(٤) يظهر ذلك من الرسالة التي بعث بها أحمد خلوصي إلى والي دمشق: -المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣١ وثيقة رقم ٢ عابدين، بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٤٧هـ/١٢ آب ١٨٣١م.

(٥) كان محمد علي في هذه الأثناء قد أمر بتجهيز حملة كبيرة لدك أسوار عكا، تألفت إبتداءاً من ست آلايات من المشاة واربع آلايات من الفرسان، عدتهم ثلاثون ألف مقاتل بقيادة إبراهيم باشا، مجهزين بأربعين مدفعاً من مدافع الميدان وعدة من مدافع الحصار وما يكفيهم من الذخائر والمؤن. للمزيد انظر: - أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص٧٣.

وكانت قد اشتركت العمارة المصرية في الحملة وتألفت من ست عشرة سفينة حربية وسبع عشرة سفينة نقل. عن ذلك انظر: الوافعي، عصر محمد علي، ص٢٥١.

سارت الحملة من مصر ودخلت التخوم الشامية في تشرين ثاني ١٨٣١م، فاحتلت خان يونس وغزة ويافا، وحاصرت عكا حتى تمكنت من فتحها عقب ستة أشهر، وانتصر إبراهيم باشا على الاتراك في ١٤ نيسان١٨٣٢م. وفتح دمشق في ١٦ تموز ١٨٣٢م، وحمص في ١٨ آب ١٨٣٢م وحماة وحلب، وانتصر في بيلان على حدود سوريا الشمالية في ٣٠ آب ١٨٣٢م، وانتصر أيضا في واقعة قونية على العثمانيين في ٣١ كانون أول ١٨٣٢م، واحتل كوتاهيه في أيار سنة ١٨٣٣م. للمزيد عن هذه الانتصارات وما صاحبها من إتفاقيات بين محمد علي من جهة وبين السلطان العثماني انظر: زكي، حملة الشام الاولى والثانية، ص ٢١٠-٢٩٦.

وعزم على محاربته، فكان جواب محمد علي على ذلك أن أعلن خروجه على السلطان، واستمال إلى جانبه شريف مكة. فأذاع في الأقطار -وخاصة في مكة والمدينة- منشوراً نسب فيه إلى السلطان محمود الثاني المروق من الدين، والإسترسال في تقليد الكافرين، معلناً بأنه لا يليق به أن يتبوأ منصب الخلافة والجلوس على عرش آل عثمان. وأتبع ذلك بنداء إلى المؤمنين كافة يستنهضهم إلي إنقاذ الدين من السلطان الذي يجب أن يكون أشد المخلصين والمدافعين عنه[1].

ثانياً: الحملة المصرية على شرقي الأردن

لم تكن حملة إبراهيم باشا على شرقي الأردن إلا جزأً ثانوياً من حملته علي بلاد الشام، ذلك أن الأسباب التي دفعت ابراهيم باشا للقيام بحملة عسكرية على شرقي الأردن لضمها فعليا للنفوذ المصري، أملتها عليه طبيعة الظروف السكانية والجغرافية لشرقي الأردن، عقب ضمه لأجزاء كثيرة من بلاد الشام، على الرغم من خلو شرقي الاردن نهائياً من أي جيش أو قوة عثمانية.

١- اسباب الحملة المصرية على شرقي الأردن:

كان محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا والقادة المصريون المكلفون بضم بلاد الشام لمصر مدركين لأهمية شرقي الأردن[2]، لما تحويه من إمكانيات عملية تساعدهم في تسهيل أمور الحملة عسكرياً، خاصة وأنها تضم في أحضانها قبائل بدوية تمتلك أعداداً كبيرة من وسائل النقل (الجمال) والتي يمكن استغلالها في نقل الذخائر والمؤن، وتساهم في جر المدافع، وتنفيذ المهمات على الجبهات الشمالية في الشام وفي اسيا الصغرى[3]. إضافة إلى إمتلاكهم الخيول التي لا

---

(١) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ٥٨.

(٢) لم يقدم محمد علي باشا على ضم بلاد الشام لنفوذه إلا بعد دراسة عميقة لأحوالها الاقتصادية والاجتماعية (السكانية) والجغرافية. وأيضاً على علم بالظروف الدولية المحيطة به، وكان ذلك بارسال عملائه يستقصون له الأخبار ويدونون له المعلومات الكافية التي تؤهله لاتخاذ قرار صائب. وناجح: عن ذلك انظر:
- المحفوظات الملكية: دفتر ٣ وثيقة رقم ١٢٤عابدين من الجناب العالي إلى الخواجا حنا بحري بتاريخ ٢ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٣ أيار ١٨٣٢م.

(٣) المحفوظات الملكية: دفتر ٣ وثيقة رقم ١٥٢عابدين رسالة من الجناب العالي إلى إبراهيم باشا (السر عسكر) بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ٢٠ ايار ١٨٣٢م.

تقل أهميتها عن الإبل في وقت عَزّ فيه توفر وسائل النقل العسكرية الحديثة الموجودة في حاضرنا الحالي.

أصدر محمد علي باشا أوامره إلى ابنه إبراهيم باشا يحضه فيها على إستئجار الجمال من بني صخر وعنزة والسرحان في بادية الشام، لتوافرها لديهم بكثرة، أو بشرائها[1] أو أخذها بالقوة إذا تعذر ذلك[2].

وبدأ قادة محمد علي في الشام بتنفيذ أوامره لتحصيل وسائل النقل من القبائل البدوية بالطرق السلمية بمحاولة إستمالة مشايخهم ومنحهم الأمان ودفع الأجور لهم مقدماً، والإنعام عليهم بالخلع (الهدايا) عند الضرورة[3].

وكان لذلك نتائج ايجابية بداية، حيث استجاب مشايخ عرب عنزة لتقديم الجمال للجيش المصري، وتعهدوا بإحضار ألفي جمل مقابل الأجرة في أقرب وقت ممكن[4].

ويبدو أن عربان عنزة لم يكونوا جادين كثيراً في تنفيذ ما تعهدوا به؛ إذ بدأوا بالمماطلة في إعطاء الجمال. لذلك جاء أمر المتابعة من القاهرة (من محمد علي باشا) إلى أحمد بك محافظ الشام بدمشق، بأن يستدعي إلى طرفه الشيخ دوخي السمير من مشايخ عرب عنزة وجاء في الأمر قوله: "الذي تعهد بنقل الذخائر اللازمة للجيش واستلم نصف الأجرة مقدماً ديناً عليه، بأن يعتني بنقل الذخائر بسرعة حسب تعهده وإلا فإنه سيجرد عليهم قوة عظيمة من الفرسان وتخريب قراهم ومصادرة أموالهم وأملاكهم" [5].

---

(١) المحفوظات الملكية: دفتر ٣ وثيقة رقم ١٢٤.

(٢) المحفوظات الملكية: دفتر ٣ وثيقة رقم ١٥٢. أنظر نص الرسالة ملحق رقم ٢.

(٣) المحفوظات الملكية: دفتر ٣ وثيقة رقم ١٤٢.

(٤) عبر السر عسكر إبراهيم باشا عن فرحته بهذا الأمر بالشكر لله عز وجل على هذه النعمة الإلهية، خاصة أنه بذلك سيتمكن من تذليل عقبة الطريق إلى حلب بعد الاستيلاء على الشام. راجع:
- المحفوظات الملكية: دفتر ٤ وثيقة رقم ١١٩عابدين. أمر عالي إلى الباشا السر عسكر. بتاريخ ١٤ محرم ١٢٤٨هـ/١٣ حزيران ١٨٣٢م. جاء هذا الأمر كرد على الرسالة التي بعث بها إبراهيم باشا بتاريخ ٩ محرم إلى الجناب العالي يتحمد الله فيها على تذليل الصعوبات في الطريق إلى حلب.

(٥) المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٠ وثيقة رقم ٦٩عابدين. أمر عالي إلى أحمد بك محافظ الشام بتاريخ غاية صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٨ تموز ١٨٣٢م. أنظر نص الرسالة ملحق رقم ٤.

ولم يكن عرب عنزة وحدهم المعنيين في تقديم الجمال، بل جاءت الأوامر كذلك لعرب بني صخر. ويظهر ذلك جلياً في الرسالة التي بعث بها يوحنا بحري[1] الى محمد علي باشا بتاريخ ١٧ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٨ أيار ١٨٣٢م، رداً على أوامره بالحصول على الجمال من العربان، يؤكد فيها أن التقارير التي ارسلت إليه تبين عدم امكانية الحصول على الجمال التي تشكل ركناً أساسياً يقوم عليه الجيش، سواء باستئجارها او بشرائها ، خاصة وأنّ ثمن الجمل الواحد بلغ خمسين قرشاً، الأمر الذي من شأنه أن يثقل كاهل الدولة وأعباءها. وأمام هذا الوضع بدأ محمد علي يفكر باستخدام القوة ضد هؤلاء العربان، لإجبارهم على تقديم الجمال للجيش المصري لنقل الذخائر والمؤن والمعدات الحربية، وتنقل الجيش من مكان لآخر على الجبهات الرئيسية في المناطق الشمالية لبلاد الشام[2].

ونستطيع أن نتبيّن عزم محمد علي على اللجوء إلى هذا الخيار الأخير في الحصول على الجمال من خلال الرسالة التي بعث بها إبراهيم باشا إلى والده في ١٧ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ١٨ ايار ١٨٣٢م، يشعره فيها بوصول أمره بضرب قبيلتي بني صخر والسرحان لإمتناعهما عن تقديم الجمال المطلوبة منهم، ويقترح عليه

(١) يوحنا بحري، هو يوحنا بن ميخائيل بن عبود البحري الحمصي الأصل. وقد تبنى أبراهيم الصباغ العكاوي ميخائيل، الذي قدم إلى عكا مع والده لما ظهرله من نجابته وجعله يتعلم الاداب العربية علي يد الشيخ أحمد الشويكي مفتي عكا مع أولاده وأولاد الشيخ ضاهر العمر. فنشا ميخائيل كاتباً ماهراً وشاعراً بارعاً؛ وتقرب إلى حكام زمانه في عكا والشام وتخرج علي يده أولاده عبود (الاكبر) وحنا وجرمانوس، ولزموا ديوان عبد الله باشا. تقرب عبود وأخواه إلى محمد علي وخاصة حنا بحري لحسن خطه ودقته وإتقانه للحسابات، فاعتمد عليه محمد علي في تنظيم حسابات الشام وكان حنا بحري أول من نال لقب بك من المسيحيين. انظر:
- مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا: تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو. دار قتيبة، دمشق، ص٥٩.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٤ وثيقة رقم ٣١ عابدين ، من يوحنا بحري إلى الجناب العالي بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ٨ أيار ١٨٣٢م. أنظر نص الرسالة ملحق رقم ١.

تعيين الآغا سليم السلحدار، على رأس حملة للقيام بهذا الواجب[1].

وكان محمد علي باشا قد أصدر أوامره إلى متسلم آغا السلحدار لضرب عربان بني صخر القاطنين في شرقي الأردن لتأديبهم والعمل على محو آثارهم،وجاء في الأمر قوله: "وأن من يدخل بيدك منهم على قيد الحياة ترسله إلى منيب أفق كاتب الديوان في عكا"[2]، وأكد محمد علي باشا في أمره على وجوب إخضاعهم ومناطق سكناهم للسيادة المصرية الفعلية والمباشرة[3].

يضاف الى كل ما سبق، بعض الأسباب الثانوية الأخرى التي دعت محمد علي باشا الى ضم شرقي الأردن إلى دائرة الحكم المصري، منها: توحيد مناطق حكمه في الجزيزة العربية وبلاد الشام، لأن شرقي الأردن تشكل حلقة وصل بين هاتين المنطقتين، بحيث لا يكون هناك أية عوائق جغرافية وسكانية تحد من سيطرته وبسط حكمه وحرية انتقال جيوشه من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام أو العكس

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٤ وثيقة رقم ٧٦ عابدين، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٢٦ ايار ١٨٣٢م. أنظر نص الرسالة ملحق رقم ٣.

- السلحدار: هو المنوط بحمل سلاح السلطان أو الأمير الذي هو في خدمته، ومن وظيفته أيضاً الإشراف على (السلاح خاناه) وما هو من توابع ذلك. ولفظ السلحدار مركب من كلمتين اولاهما عربية ومعناها آلة القتال، والثانية فارسية: معناها ممسك، فيكون المعنى ممسك السلاح. أنظر:

- أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشاء: نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ومذيلة بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية مع دراسة وافية،ج٥. وزارة الثقافة: المؤسسة المصرية، ١٩٦٣م، ص٤٥٦- ٤٦٢.

(٢) واشار محمد علي باشا في الأمر الذي بعث به إلى سليم السلحدار أنه قد بعث برسالة الى منيب افق يأمره فيها "أنه بوصولهم اليه يكشف عليهم الصاغ سليم منهم يضعه بمراكب القرصان والسقط يضع برجليهم حديد ويدعهم يشتغلون بالطوب والتراب في قلعة عكا" وحذره من هرب أي منهم: عن ذلك أنظر:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٧ وثيقة رقم ١١٠ عابدين، من الجناب العالي إلى متسلم أغا السلحدار بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٤٨هـ/١١آب ١٨٣٢م.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٦ وثيقة رقم ١٥١ عابدين، من بطرس كرامة إلى الجناب العالي بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٤٨هـ/٢٣ تموز ١٨٣٢م.

في حالة الضرورة[1].

وثاني هذه الأسباب، يكمن في حرص محمد علي على تأمين مرور قافلة الحج الشامي والمصري من الاعتداءات البدوية على طول الطريق في مناطق شرقي الاردن، لما يضفيه ذلك من هيبة سياسية على حكمه، وبالتالي على أمن الدولة واستقرارها. ولذلك وجد نفسه بحاجة لإخضاع شرقي الاردن للسيطرة المصرية المباشرة[2].

وثمة سبب ثالث تمثل في تطلع محمد علي باشا إلى نشر الأمن في جميع مناطق حكمه في بلاد الشام، خاصة وأن شرقي الاردن عاشت في الفترة العثمانية السابقة لقدوم الحملة المصرية إلى الشام حالة من الفوضى وعدم الإستقرار الأمني. وما زالت هذه الحالة مستمرة بإعتداءات العربان على الفلاحين، ونهب محاصيلهم واعتداءاتهم على المسافرين بالسلب والنهب. فوجد محمد علي نفسه مضطراً بوصفه السيد الاول في هذه البلاد إلى وقف هذه الإعتداءات وتأمين السكان[3].

والسبب الرابع هو سعي ابراهيم باشا لملاحقة الثوار الفارين إلى شرقي الأردن والقضاء على الثورات فيها[4].

---

(١) كان محمد علي باشا قد تمكن من إخضاع معظم مناطق شبه الجزيرة العربية للحكم المصري إثر حملة ابنه طوسون على الوهابيين. لمزيد من التفاصيل عن هذه الحملة ونتائجها انظر:
- صلاح العقاد، الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب (١٨١١-١٨١٨)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع٦، جامعة الكويت، ١٩٧٦، ص١٠٧-١٢١.

(٢) نستطيع أن نتبين ذلك من خلال الوثائق التالية:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣١، وثيقة رقم ١٧عابدين، من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ١٤و١٥ جمادى الثانية ١٢٤٧هـ/ ٢٠ و٢١ تشرين ثاني ١٨٣١م.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٦ وثيقة رقم ١٥١،وانظر ايضاً : المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٥ وثيقة رقم ٨٢عابدين، من محمد شريف بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٩ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ ٩ نيسان ١٨٣٢م.

(٤) هذا ما سيتعرض له الباحث في فصل لاحق

ب- تحرك الحملة الى شرقي الاردن:

كان للأسباب السابقة الذكر مجتمعة كلّ الأثر في عزم واصرار محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا على ضم شرقي الأردن فعلياً وعملياً لدائرة الحكم المصري. فبدأت القوات المصرية بقيادة سليم بك السلحدار بالزحف على شرقي الأردن من الجهة الشمالية.

١- إخضاع بني صخر:

وما أن وصل سليم السلحدار بقواته الى وادي الشلالة، حتى استدعى إلى طرفه الشيخ مصطفى الشريدة (شيخ قرية الشجرة)، وطلب منه البحث عن تجمعات بني صخر في القرى المجاورة لقريته، فأجابه بأنهم ذهبوا إلى العين الزرقاء[1].

وسار سليم السلحدارالى العين الزرقاء، مصطحباً معه مصطفى الشريدة كدليل للحملة. وكان سليم السلحدار قد سير أحمال الجيش (التموين) على طريق الحج، وسار هو في طريق غربي الطريق المذكورة ويقال له طريق الصويت، وتصفه الوثيقة بأنه طريق جبلي وعر كثير الأشجار[2].

ولم يستطع عرب بني صخر مقاومة الجيش، وذلك لأنهم -كما تصفهم الوثيقة- لم يشهدوا من قبل رؤية جيش مدرب ومجهز بأسلحة لم يرو أشكالها من قبل. فما كان أمامهم غير الفرار، طالبين النجاة وتاركين ذخائرهم وأثقالهم

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩عابدين، من سليم بك السلحدار إلى إبراهيم باشا بتاريخ: ٢٦ ربيع اول ١٢٤٨هـ/ ٢٣ اب ١٨٣٢م.

(٢) - الشريدة، عن اصل هذه العشيرة أنظر ملحق رقم (١٦).

- وادي الشلالة: يقع هذا الوادي بين قريتي بشرى وسال من قرى إربد، ويمتد إلى الشمال الغربي حتى يتصل بنهر اليرموك شرقي قرية سمر. انظر: حسن عبد القادر واخرون، اسماء المواقع الجغرافية في الاردن وفلسطين. من منشورات اللجنة الاردنية للتعريب والترجمة والنشر، ١٩٧٣م، ص ٢٠٥.

- عين الزرقاء: تتبع مدينة عمان وتقع جنوب غرب مادبا. انظر:

- عبد القادر، اسماء المواقع الجغرافية، ص ١٣٢.

غنائم للمصريين.

وما أن وصلت القوات المصرية إلى قلعة الزرقاء، حتى بدأ شيوخ العشائر في شرقي الأردن بالتوافد لإعلان الطاعة والولاء للمصريين. وكان ذياب العدوان شيخ عشائر البلقاء مع أتباعه أول الحاضرين. ووصف سليم السلحدار عبارات الولاء التي نطق بها الشيخ امامه بشكل حرفي حيث قال: "أنه عبد مملوك لمولانا لا يقبل العنف وتعهد بحسب المقام وتقديم الخدمة" [1]. طلب سليم السلحدار من ذياب العدوان مساعدته في كشف مكان بني صخر، فأفاد بأنهم عند ماء عمان[2]، وبعضهم الآخر إلى جانب الشرق. ولذلك قرر قائد الحملة المسير إلى جهة عمان[3].

وما أن وصل سليم السلحدار بقواته ماء عمان حتى وجد بني صخر غادروه إلى

---

(١) كانت أولى المناوشات بين الطرفين في ٢٩ ربيع أول ١٢٤٨/ ٢٦ آب ١٨٣٢م، عند العين الزرقاء، حيث انبرى عدد من فرسان بني صخر فأخذوا يناوشون مقدمة الجيش المصري فقتل منهم نحو سبعين وفر الباقون. وكانت القوات المصرية قد أقامت مدة يومين في قلعة الزرقاء، حيث تم استدعاء مصطفى أغا محافظ حوران سابقاً إلى الحضور إلى وادي الشلالة، ولكنه كان في قرى عجلون ولم يلحق بالحملة المصرية. انظر:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩عابدين، بتاريخ ٣ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ٣٠ آب ١٨٣٢م، وعن اصل عشيرة العدوان أنظر ملحق رقم ١٦.

(٢) ماء عمان: لعلها رأس العين: شمال شرق السلط.

(٣) كان الشيخ ذياب العدوان قد التمس من قائد الحملة المصرية إذنا في إخراج نفر من الفرسان (فرق استطلاع) إلى الأطراف ليتقصّوا آثار بني صخر، فاذن له في ذلك. وكانت الغنائم التي غنمها الجيش المصري أكثر من خمسة الاف شاة، إلا أن بعضها قد ضاع وبعضها قد ذبح، وبقي منها أربعة آلاف واحدى عشرة شاة. إضافة إلى أربعمائة وخمسة جمال سلمها إلى مصطفى أغا محافظ حوران سابقاً وكايد البركات شيخ عجلون لتحفظ في مناطق مسؤوليتهم. انظر: المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩.

وادي الوالة. وكان ذلك في ٣ ربيع أخر ١٢٤٨هـ/٣٠ اب ١٨٣٢م(١).

فتعقبهم سليم السلحدار إلى الوادي المذكور، فلم يجد منهم إلا سبعين فارساً ومائة راجل في بيوتهم. وتصف الوثيقة المناوشات التي دارت بين القوات المصرية وهؤلاء العربان على لسان السلحدار كما يلي: "فخرج عليهم جنودنا المنتصرين بوفرة من الوادي وهجموا عليهم وقتل من جنودنا ثلاثين جندياً وجرح جنديان. ومات من الأغوات رجل يدعى حسين. وترك جميع القوم ممتلكاتهم، وفروا ناجين بأنفسهم وجمالهم. فغنمنا جميع أرزاقهم وأشيائهم الموجودة في خيامهم المنصوبة وألف حمل شعير وحنطة ودقيق وغلال و٣٣١ جملاً والف شاة" (٢).

وحاول سليم السلحدار مطاردة هؤلاء الهاربين في الجهة المقابلة من الوادي المذكور دون جدوى(٣). فلجأ سليم السلحدار إلى إستخدام الأساليب الحديثة في تقصي أخبار عربان بني صخر قبل مهاجمتهم، عن طريق ارسال فرق استطلاع تحدد له أماكن وجودهم وأعدادهم، مستخدماً في ذلك الأسلوب نفسه الذي استخدمه محمد علي باشا في معرفة أخبار وأحوال بلاد الشام قبل اخضاعها لحكمه. ولذلك نجده يرسل في يوم الخميس ٤ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ٣١ أب ١٨٣٢م عدة فرسان إلى الأكناف. وكان من جملتهم آغا المعجون -أحد قادته- يصحبه مائتا فارس. وكانوا قد وصلوا الى وادي الموجب(٤) -الذي يتميز بوعورته- فرأوا فيه كثيراً من الغنم. ولم يجرؤ فرسان الآغا على النزول إلى الوادي رافضين أوامره فعادوا -تاركين الغنم- ليخبروا سليم السلحدار بالخبر. فاصطحب معه ثلاثمائة فارس. وغادر وادي الوالة -يوم الجمعة- متوجهاً إلى وادي الموجب. ولمّا بلغه، تبين له وعورته،

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٢٨ وثيقة رقم ٢٣٩.

- وادي الوالة: يقع: يقع إلى الجنوب الغربي لمدينة مادبا. انظر: عبد القادر، اسماء المواقع الجغرافية، ص ٢٠٥.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٢٨ وثيقة رقم ٢٣٩.

(٣) ولذلك عاد بقواته إلى موضعه الأصلي واقام فيه مدة يوم. انظر:

- المحفوظات الملكية:محفظة ٢٢٨ وثيقة رقم ٢٣٩بتاريخ ٢ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/ ٣١ اب ١٨٣٢م.

(٤) وادي الموجب: يقع شمال الكرك. انظر: عبد القادر، اسماء المواقع الجغرافية، ص٢٠٤.

وأن النزول إلى الجهة المقابلة منه يحتاج إلى ساعتين ونصف الساعة.

وبوصوله إلى الوادي لم يجد إلا بعض عبيد بني صخر وثلاثين جملاً فغنمهما. ولكنّه واصل مسيرة مقتفياً آثارهم باتجاه الكرك. وفي طريقه حدثت بعض المناوشات بينه وبين بعض فرسان بني صخر. وكان منها تلك التي حدثت على مسافة خمس ساعات من وادي الموجب على مدخله؛ إذ التقى بثمانية فرسان وثلاثين راجلاً، وأخذوا بإطلاق عيارات نارية من جانب الوادي، فزحف عليهم سليم السلحدار بقواته، ففروا إلى داخل الوادي، وغنم منهم نحو مائة وثمانية وعشرين جملاً [1].

وعندما لم يتحقق قائد الحملة من وجهة بني صخر عاد بقواته الى وادي الوالة. وفي أثناء إقامته فيه[2]، تبين له أن بني صخر ذهبوا بغنمهم ومتاعهم ونزلوا بالقرب من أهل السلط وعرب عبّاد[3]. ولذلك قرر سليم السلحدار الزحف عليهم، فغادر الوالة متجهاً إلى حسبان، التي وصلها في الساعة الثامنة من يوم الاربعاء ١٠ ربيع الاخر ١٢٤٨هـ/ ١٦

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ١ أيلول ١٨٣٢م. ولم تكن هذه الغنائم التي غنمها الجيش المصري لبني صخر، حيث تبين فيما بعد أنها لعرب الكرك، ومع ذلك أصر سليم السلحدار على اغتنامها لانهم لم يقدموا الطاعة بل ظلوا عصاة، وأطلقوا على جنوده عيارات نارية.

(٢) كانت القوات المصرية قد أقامت مدة ثلاثة أيام في وادي الوالة لتتحقق من وجهة بني صخر، ومن أجل أن تستريح خيول الفرسان التي اعتراها الوهن والتعب. انظر:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، بتاريخ ٦ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/ ٢ ايلول ١٨٣٢م.

(٣) كانت عشيرة العباد قد نزلت أيضاً على مقربة من قلعة السلط وتعاهدت على قتال القوات المصرية اذا زحفت عليهم. انظر:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، بتاريخ ١٠ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/ ٦ ايلول ١٨٣٢م.

أيلول ١٨٣٢م، ونزل عند ماء حسبان[1].

وخلال إقامته في حسبان، تسلم سليم السلحدار كتاباً من محمد بن الخطيب الفايز -أحد شيوخ بني صخر- جاء فيه: "إلى جناب حضرة أفندي السلحدار سلمه الله تعالى آمين، غب اهداء تحيات سنية، وكثرة اشواق عاطرة زكية، إلى مشاهدة نور وجهكم بكل خير وعافية. والثاني نبدي لكم يا أفندينا ان جاءنا من افندينا إبراهيم باشا بردى امان. ورأى أننا نحنا طايعيين الله والسلطان وطايعيين أفندينا إبراهيم باشا، واننا في خدمة افندينا وما عندنا قصار، واننا قدمنا إلى سعادة جنابكم حصانين وفرس ورحنا إلى الزرقاء لقيناكم داخلين على أهلنا وأخذتوهم. ونظركم كفاية وأن المرزق مرزقكم والرجال رجالكم" [2].

وردّ سليم السلحدار على هذا الكتاب برسالة حمّلها لرسول محمد الخطيب الفايز جاء فيها: "يقول محمد الخطيب في كتابه أنه أتاه كتاب أمان من مولانا ولي النعم وأنه مطيع، نعم إنّه قد أُعطي هذا البيورولدي[3]، إلا أنه لم يراع قيمته بعد إذ تلقاه بل عصى فأمرنا بالزحف عليه. ألم يعلم أننا أتينا للقبض عليه واتباعه من العرب ونأخذ أمواله ونمحوا إسم بني صخر من الدنيا. وأخذ يقول أنا مطيع ويكتب إلينا كتاباً عن باب الخداع يسرد فيه اعذاراً واهية؟ أفيرجوا نجاته بهذه الوسائل؟ فإن قال انه لا يعلم كونه عاصياً على الوجه الذي اسلفناه فالجواب أنه عصى بقصد وعلم. وقد صدر الأمر باهلاكه لاقترافه أنواع السيئات الممكن اقترافها. فإن كان

---

(١) ماء حسبان: عين تقع الى الشمال الغربي من ماديا. انظر: محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك ١٢٨١-١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤-١٩١٨م): منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٢م، ص ٣٤ .

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، ١٠ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٦ أيلول ١٨٣٢م.

(٣) بيورولدا: في التركية: فعل ماض مبني للمجهول بيورمق بمعنى يأمر، وصار إسماً للكتاب المختوم بالختم الهمايوني الصادر من الصدر الاعظم، وكان يطلق في مصر على شهادة التعيين في وظائف الدولة حتى الدرجة الثانية وعلى شهادة الأزهر. انظر:

- محمد احمد الدهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي: دار الفكر المعاصر بيروت، ١٩٩٠م، ص٤١ .

يرجو النجاة مع ذلك فقد خاب رجاؤه ولا سبيل الى نجاته. ولقد اخذنا ما له ولقبيلته من السرداقات والاشياء والغلال وهم يهربون مع طائفة من إبلهم ونحن دائبون على مطاردتهم ولعلنا نلحق به وباتباعه فننفذ أمر ولي النعم ونجعلهم عبرةً لغيرهم".

٢- إخضاع السلط وعرب العبّاد:

بينما كانت قوات سليم السلحدار تستعد لمهاجمة بني صخر وعرب عبّاد في جهة السلط، جاءه سليمان الشبلي مندوباً عن شيوخ السلط وعباد والعدوان مبلغاً إياه طاعة هؤلاء الشيوخ. ويلتمس إعطاءهم أمر الأمان. فأجابه سليم السلحدار بقوله: "إذا كان اولئك مطيعيين كما تقول -يقصد سليمان الشبلي- فكان ينبغي لهم ان يأتوا بانفسهم ويأخذوا أوامر الأمان. ولكنهم لم يأتوا وأوفدوك. فهذا يدل على عصيانهم وتمردهم فارجع إليهم. فإن لم يأتونا لغاية صبح غدة فقد يبين لنا أنهم مصرون على العصيان، فليعلموا اذاً أننا زاحفون عليهم وآخذون أموالهم وأملاكهم ومزهقون أنفسهم" [1].

وفي صبح ذلك اليوم جاء مصطفى بن نصر الله شيخ السلط[2] وسليمان الشبلي شيخ العدوان طائعين يلتمسان الأمان لمشايخ السلط وعبّاد، ولكن جهودهما لم تفلح أمام اصرار سليم السلحدار الذي أجابهما: "ان الذين يريدون أن يأمنونا كان

---

(١) سليمان الشبلي: شيخ العدوان.

يقصد صباح يوم الخميس ١١ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/١٧ايلول ١٨٣٢م.

انظر:

المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، ١٠ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٦ أيلول ١٨٣٢م.

(٢) مصطفى بن نصر الله: من عائلة القواعير الذين ينتسبون إلى فاعور. انظر:

- عمر كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨، ص:٩٣٢.

ينبغي لهم أن يأتونا ويحدثونا. فبما أنهم لم يأتونا نأذن للجنود فيهلكون أنفسهم وينهبون اموالهم"[1].

وتضرع مصطفى بن نصر الله إلى سليم السحدار آخذاً على عاتقه أن يذهب ويأتي بالمشايخ جميعهم. إذ كانوا قد غشيهم الخوف والخشية، فإذا زحف عليهم الجيش فإنهم يزدادون رعباً ولا يجرؤون على المجيء. فأجاب سليم السلحدار التماسهم هذا بقوله: "لو كانوا يخافون كما تقول لما وسعهم الا أن يأتونا مسرعين ويلاقونا. والظاهر من هذا التعلل والمماطلة إنهم يريدون أن يصرفونا كما صرفوا وزراء الشام من قبل عن دخول السلط[2]. فإن لم يأتونا فليعلموا أنني داخلها عنوة"[3].

وأمام التماس إبن نصر الله الشديد، أجابه سليم السلحدار أن يبلغ المشايخ أنه وجيشه حملوا أثقالهم بغية الزحف على السلط. وأنهم نازلون عند دماء سيرة، فإن لم يحضر المشايخ هناك من عصر يوم الخميس ويقدموا الطاعة فإنه سيزحف عليهم.

وعاد مصطفى نصر الله الى السلط ليطلع الشيوخ على هذه المطالب. ولما كان مغرب ذلك اليوم، الذي كانت قوات سليم السلحدار قد عسكرت فيه عند ماء سبرة (وادي السير)، جاء مشايخ العباد ناصر وموسى العيسى معلنين طاعتهم لإبراهيم باشا، قائلين: "وان اموالهم واملاكهم كلها تحت تصرفه" [4]. واستطردوا قائلين: "ولم يأتينا أحد حتى الآن غيركم ولا سألنا عن طاعتنا ولا عصياننا فقعدنا

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، ١١ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٧ أيلول ١٨٣٢م.

(٢) هذا يؤكد على دراسة محمد علي وقواده لتاريخ المنطقة واحوالها قبل عزمهم على اخضاعها لنفوذهم.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، ١١ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٧ أيلول ١٨٣٢م.

(٤) لم يجد الباحث مرجعاً يستطيع من خلاله تحديد موقع هذا الماء ، وربما المقصود وادي السير. ويمكن تحديد الجهة التي يقع فيها هذا الماء من خلال الوثيقة في الجهة الجنوبية من السلط وبالقرب منها، كونه يقع بين حسبان – الجهة التي انطلقت منها الحملة والتي كانت مكانا للتفاوض بين شيوخ السلط – والسلط الجهة المقصودة أو المستهدفة.

وقد أتيتم أنتم الآن فنحن مطيعون ونطلب الأمان" .

وكان سليم السلحدار قد أجابهم بداية بإعطائهم الأمان بقوله: "هذا أمان للذين أطاعوا مولانا ولي النعم، لا يصيبهم زوال ولا نقص" [1]. ولكنه أخذ عليهم قولهم: "أنهم مطيعون، وأن أحداً لم يأتيهم ولا سألهم عن طاعتهم ولا عصيانهم، فأخلدوا إلى الهدوء والسكون. وأنه لما جاءهم بقواته أتوه مستأمنين. فأين كانوا عندما قدم مولاه إبراهيم باشا إلى الشام والتي شرفها بقدومه باستئمان جميع مشايخ العرب فيها فأمنوا"، واستطرد قائلاً لهم: "كان يجب عليكم أن تذهبوا وتقدموا طاعتكم وتأخذوا بيورولدي الأمان. ولكنكم لم تذهبوا ولم تأخذوه. فإن قلتم لم نتمكن من الذهاب إلى مولانا ابراهيم باشا. وقد كان بعطاء وكيله بالشام وقائم مقامه. كان ينبغي لكم أن تذهبوا اليهما حتى الآن. وان قلتم انهما على مسافة بعيدة منكم، فقد كان متسلم حوران وعجلون على مقربة منكم. وكان الوصول إليه لا يكلفكم إلى أكثر من مسيرة مرحلتين. ولكن لم يذهب منكم أحد ولم يعلن طاعتكم. والان اخذتم تعتذرون بأعذار واهية وتقولون بأنكم على طاعة. فلو أنكم حقيقة على طاعة لاتيتمونا إذ نزلنا عند ماء عمان. ولكنكم تجاسرتم على قتالنا متفقين مع عشيرة عبّاد. ولما زحفنا عليكم بعد إذ دمرنا بني صخر ندبتم إلينا رجلاً واحداً يبلغنا أنكم مطيعون، فأجبناكم أن يأتينا مشايخكم كلهم. والان وقد قدمتم أنتم ثلاثتكم عن شيوخ السلط واثنان عن مشايخ عباد ولم يرافقكم بقية المشايخ. يتبين لنا من ذلك أنكم لستم على طاعة، مع أنكم أتيتم تعلنون الطاعه. إنكم عاصون والواجب يقضي علينا أن نؤدب كل رجل نلقاه عاصياً ونعاقبه، فلا نجاة لعاصٍ. إذهبوا فإن وزر أتباعكم على رقابكم وأنا أتيكم غداً" [2].

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، ١١ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٧ أيلول ١٨٣٢م.

(٢) ما كان من الشيوخ إلا أن أسفوا وتحسروا على هذا الجواب وقالوا لسليم السحدار: "نحن آتوكم غداً بجميع المشايخ فلا تبرحوا هذا المكان ونأتيكم غداً جميعاً ان شاء الله" حاكمين على أنفسهم إن لم يأتوا باستحقاقهم العقاب. انظر:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، بتاريخ ١٢ ربيع اخر١٢٤٨هـ/٨ايلول١٨٣٢م.

تحرك سليم السلحدار في فجر يوم الجمعة ١٢ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ٨ أيلول ١٨٣٢م، بقواته قاصداً السلط. وخلال مسيره وعلى مسافة ساعتين من السلط لقيه نفر من مشايخها، وهم: مصطفى نصر الله وحسين حمود وحمود الدروبي، ومحمد الأحمد، ونفر من مشايخ العباد، وهم : ناصر الحسن وموسى العيسى الذين أظهروا أعذارهم، وأنهم وأهل السلط مطيعون. فما كان من سليم السلحدار إلا أن اجابهم بأنه سيتبين ذلك عندما يصل إلى السلط. وكان هؤلاء الشيوخ قد التمسوا من سليم السلحدار ان لا ينزل إلى السلط، بحجة أن ماء السلط لا يكفي أهلها. وطلبوا منه أن ينزل بجيشه عند ماء على مسافة ساعة من السلط. الا أن طلبهم قوبل بالرفض، أمام إصراره على أن يشرب وجيشه من الماء الذي يشرب منه أهل السلط. فإن وجدهم مطيعين كان بها، وإلا فإنه سيعاقب العصاة . ولما أصبحت القوات المصرية على مقربة من السلط -من جانبها الشرقي- شاهد عرب العباد الجنود المصريين، ففروا نحو الجبل غربي السلط مع اولادهم ومواشيهم. وترك أهل السلط مواشيهم في القرية، وصعد مجموعة منهم من حملة البنادق إلى القلعة. فكان لهذه الظاهرة اثر كبير في إثارة إستغراب سليم السحدار مقارنا هذا مع ما قاله الشيوخ الذين رافقوا الجيش إلى السلط. فقال لهم: "أنتم تقولون أنكم مطيعون وهل هذا الموقف يدل على الطاعة؟"[1]. وما كان من الشيوخ إلا أن تعهدوا بالذهاب إلى السلط لتهدئة الأهالي. ثم يعودون الى سليم السلحدار بأخبار تؤكد ما قالوه سابقاً. وعاد شيوخ السلط مبررين تصرف الاهالي بأنهم ذعروا وفزعوا -لجهلم- ولأنهم لم يروا الجنود العثمانيين من قبل، وهم

---

(١) - المحفوظات الملكية:محفظة ٢٢٨ وثيقة رقم ٢٣٩، بتاريخ ١٢ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/ ٨ ايلول ١٨٣٢م.

جميعاً ملك وعبيد لمولاهم.

واقتنع سليم السلحدار بما أفاد به المشايخ، مؤ كداً لهم منحهم والأهالي الأمان ولكل من أطاع. وطلب منهم قائلاً لهم "ان لا ينزعجوا وليمض السكان في بيعهم وشرائهم وقضاء مصالحهم. وأن يترددوا على الجيش غادين راغبين لجلب ما يبتغيه من المشتريات والحاجيات". وأخبرهم بأنه سيأتيهم في اليوم التالي لمعاينة القرية والقلعة. فعاد الشيوخ الى الأهالي لإخبارهم بهذا الأمر[1].

ويبدو أن بعض أهل السلط لم يكونوا جادين في تقديم الطاعة. ويتضح ذلك من المعلومات المهمة التي قدمها شيوخ طائفة النصارى في السلط لسليم السلحدار عن الشرائح الاجتماعية في السلط وعن الموقف الحقيقي لبعض سكان السلط ، بعد ذهابهم لتقديم الطاعة له وطلبهم الأمان . وقالوا له : " ونحن أهل البلد والقلعة اربع فرق فرقة منها نصارى واسم الفرقة الثانية الكراد[2]، وتسمى الفرقة الثالثة العاملي[3] ،وهم اتباع حسين حمودة ومحمد الأحمد ، ويقال للفرقة الرابعة القطيش[4] ، وهي تابعة للشيخين نصر الله ومفلح . أما طائفة الكراد، والنصارى يقيمون في القرية. ويسكن القرية نحو مائة بيت من فرقتي العاملي والقطيش، ومقطن بقية هاتين الفرقتين داخل القلعة . وأن هؤلاء الساكنين في القلعة لم يوافقوا على تسليم

---

(١) – المحفوظات الملكية:محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩،بتاريخ ١٢ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/ ٨ ايلول ١٨٣٢م.

(٢) الكراد: عن أصل هذه القبيلة أنظر ملحق رقم ١٦.

(٣) العاملي (العواملة): عن أصل هذه القبيلة أنظر ملحق رقم ١٦.

(٤) القطيش: عن أصل هذه القبيلة أنظر ملحق رقم ١٦.

القلعة إلى مولانا، وقد قرروا فيما بينهم القتال متحصنين بالقلعة" .

وذهب الأمر بطائفة النصارى إلى أبعد من ذلك. إذ عزموا على اخراج أموالهم وأولادهم من القرية- اذا سمح لهم سليم السحدار بذلك -ووضعهم في مكان خارج السلط. وأن يعودوا إلى مشاركة القوات المصرية في قتال أهل القلعة. فأجابهم سليم السلحدار بأن لهم ذلك، اذا كانوا يخشون العاقبة، وأنه ليس بحاجة الى مساعدتهم هذه.

وفي هذه الأثناء رجع شيخ السلط (نصر الله) إلى سليم يلتمس منه أن يبعث رجلاً معتمداً لديه مع نفر من الجنود فيعاينوا القلعة ويصفوها له، متذرعاً بما يمكن أن يصيب الأطفال والنساء من الذعر عند رؤيتهم الجنود المصريين[1]. وما كان من التماس شيخ السلط الا أن أثار غضب سليم السلحدار، الذي وصفه بالجهل وأنه بهيم، وأنه سيأتي القلعة ويقطع رأسه فيها ثم طرده[2]. وبهذا تبين لشيوخ السلط[3] إصرار سليم السلحدار على مهاجمة السلط والقلعة. لذلك جاؤوا يتضرعون إليه لكي لا يأخذ الطائعين بذنب العاصين، إضافة الى أنهم أخبروه بإطاعة هؤلاء العصاة. وأنهم والقلعة ملك للمصريين. وأنه باستطاعته وقواته دخول السلط متى شاؤوا. فطلب منهم سليم السلحدار أن يعودوا إلى السلط ويخرجوا عيالهم وأولادهم منها. وأعطاهم مهلة الى صباح اليوم التالي (١٣ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ٩ ايلول ١٨٣٢م). فإن لم يأتوه فقد حكموا على أنفسهم بالهلاك وسينزع عنهم

---

(١) - المحفوظات الملكية:محفظة ٢٢٨ وثيقة رقم ٢٢٩، بتاريخ ١٢ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/١٨ايلول١٨٣٢م.

(٢) إن ما أثار غضب سليم السلحدار هو ما أوصلته له فرقة النصارى من معلومات عن تحصن بعض الفرق في القلعة .

(٣) وهم: الشيخ نصر الله ومصطفى وحسين الحمود ومحمد الأحمد.

الأمان. فما كان من الشيوخ إلا أن استجابوا لأوامره[1].

وفي صبيحة اليوم المذكور أمر سليم السلحدار الجنود السكبانية[2] -الذين كانوا قد حضروا قبل ثلاثة أيام بناءً على طلبه من جهة حوران -وأرفق معهم شيوخ السلط بالمسير الى السلط والقلعة ليتسلموها. فسار الجنود ودخلوا السلط وتمكنوا بهدوء تام دون اراقة دماء من استلام القلعة. وتوزعوا في الاماكن المناسبة فيها وفق أوامر السلحدار. وعاد قائدا السكبانية الى سليم السلحدار ليبشراه بنجاح مهمتها دون قتال[3].

توجه سليم السلحدار في اليوم التالي الى القلعة ليطلع على أوصافها[4]. وهناك جاءه شيوخ العباد، الشيخ موسى العيسى والشيخ ناصر الحسن وثلاثة من أقاربهما. وقدموا له هدية من سبعة جياد. ولما كان هؤلاء الشيوخ يؤوون في طرفهم بعض أعراب بني صخر، وبعض المواشي من غنم وإبل، طلب إليهم سليم

---

(١) - المحفوظات الملكية:محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩،بتاريخ ١٢ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/ ٨ ايلول ١٨٣٢م.

(٢) برئاسة محمد آغا وعبد الله آغا والبلوكباشي حسين مع مائتين من السكان بقيادة محمد اغا وأمين الخفتان.

(٣) - المحفوظات الملكية:محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩،بتاريخ ١٣ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/ ٩ ايلول ١٨٣٢م.

(٤) قدم سليم السلحدار في رسالة بعث بها إلى محمد علي باشا وصفاً عاماً لقلعة السلط وأهلها جاء فيها قوله: "وفي غده يوم الاحد ١٢ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ١٠ ايلول ١٨٣٢، إتجهنا شخصياً إلى القلعة لنراها ونطلع على أوصافها، فوجدناها بنيت على أساس صخري على قمة نائفة بين واديين ويبلغ طولها ٢١٠ ذراع معماري (هندسي) وعرضها ١٤٤ ذراعاً في كل من اركانها الأربعة برج وفي وسطها برج آخر يقال له القلعة الداخلية. وهي مكونة من طابقين وما بينهما مبنياً بالحجارة. وكان يسكن أهلها تحت هذه المباني الحجرية وفيها بئر تسقيهم وصهريج ومدفع حديد عيار ثلاث آفات وليس له قاعدة وقد إنهدم من بنيان القلعة نحو ثمانية أذرع من الطابق العلوي من يسار الباب، والباقي منه متين ورصين، وتوجد فيها غلال مخزونة للأهالي تقدر بثلاثة الاف اردب. والبيوت التي في القلعة وفي القرية الخارجة عنها تبلغ ثمانيمائة بيت على التخمين. وقد سمعنا ان فيهم الفاً من حملة البنادق. وكروم العنب التي يملكها الأهلون تبلغ مساحتها ستمائة فدان على الاقل، ولهم حدائق تين ورمان مساحتها مائة فدان فالمجموع سبعمائة فدان حدائق وكروم كما رأيناها راي العين". انظر: - المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، بتاريخ ١٤ ربيع آخر ١٢٤٨/ ١٠ أيلول ١٨٣٢م.

السلحدار- مستخدماً ضدهم أسلوب الزجر- الاعتراف بذلك. وأمام رفضهم أمر بسجنهم لتاكده أنهم يؤوون أربعة وعشرين بيتاً من عصاة بني صخر، وألفاً وخمساً عشرين شاةً وتسعين جملاً وتسعة جياد[1].

٣- ملاحقة بني صخر

كان سليم السلحدار عازماً على إخضاع قبيلة بني صخر. وخلال إقامته في السلط، كان يستقصي أخبارهم. فعثر على فرقة منهم من أولئك الذين قاتلهم عند العين الزرقاء. وحاول اللحاق بهم ولكنهم فرّوا. وكانت فرقة أخرى قد فرّت إلى جهة حوران. وكان لهذه الفرقة غلال مخزونة في قرى ناحية اربد. فذهب منهم نحو أربعين فارساً لتسلم هذه الغلال، فلم يسلمها أهل القرى لهم[2].

وكان قد بلغ سليم السلحدار خبر من طرف مصطفى أغا- متسلم حوران -مضمونه أن عدد بني صخر الذين قدموا نحو حوران يبلغ خمسمائة فارس[3]. وكان مصطفى آغا قد التمس في كتابه إمداده بثلاثمائة فارس ليتمكن من مواجهة هذه القوة. فأرسل اليه سليم السلحدار جنوده الذين استبقاهم عند العين الزرقاء[4].

---

(١) - المحفوظات الملكية:محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩، بتاريخ ١٤ ربيع اخر١٢٤٨هـ/١٠ايلول١٨٣٢م.
وقام شيوخ العباد أمام اصرار سليم السلحدار بتسليم جمال بني صخر دون الغنم وتسليم رجال بني صخر جميعهم – كان منهم رجلان مريضان هرمان أطلق سراحها- ولم يغير هذا من وضع سجناء العباد شيئاً لعدم تأديتهم جميع مطالب القائد المصري.

(٢) كان سليم السلحدار على علم بهذه المعلومات ولذلك اصدر أمراً بي مصطفى اغا محافظ حوران بضبط هذه الغلال. انظر:
- المحفوظات الملكية:محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩بتاريخ ٢٣ ربيع آخر ١٩/١٢٤٨ ايلول ١٨٣٢.

(٣) لم يكن هؤلاء الفرسان جميعهم من بني صخر بل ضموا فرسان من قبيلة السرحان ومن بعض الخارجين على الحكم المصري من العربان. وكانوا قد نقلوا بعض الامانات التي كانوا قد تركوها في القرى. انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة ٢٤٢ عابدين، من يوحنا بحري الى الباشمعاون بتاريخ ٢٤ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/٢٠ ايلول ١٨٣٢م

(٤) ضمت هذه القوة ثلاثة وسبعين فارس من بلوكباشية احمد اغا وستين فارساً من معية مصطفى اغا، اضافة الى بعض الغنائم التي تالفت من مائتين وواحد وثلاثين جملاً أرسلت =

وكانت" طائفة أخرى من بني صخر قد فرت من السلط بقيادة حميدي الخرشان نحو الشرق الى جهة الأزرق. وعزم سليم السلحدار على المسير عليهم وإقتفاء آثارهم، فتوجه إلى المزيريب ليتزوّد بذخيرة وتموين خمسة عشر يوماً من شعير ودقيق، واستبدال بعض الجمال التي أنهكها التعب، ومن ثم يمضي لملاحقة حميدي الخرشان وأتباعه[1]. وعندما وصل ألى المزيريب، تبين له أن حميدي الخرشان غادر الأزرق على بعد عشر ساعات منه إلى جهة الشرق في حين تناهى إليه من الشيخ ضاهر الكليب [2]- شيخ عرب السردية- أن حميدي الخرشان وجماعته قد هربوا إلى الكرك.

لم يثق سليم السلحدار بكلام الشيخ ضاهر الكليب في أول الأمر. لكنه تأكد من صدقه، وأنهم فعلاً هربوا إلى الكرك. فبعث برسالة إلى إبراهيم باشا وصف له فيها الكرك، واستأذنه بملاحقة حميدي الخرشان وجماعته[3].

إلا أن إنشغال سليم السلحدار في الأجزاء الشمالية لشرقي الأردن في تعقب آثار بني صخر ومحاولته تأديبهم والإستيلاء على أغنامهم، وانشغاله في تأديب

= مع الشيخ كايد شيخ جبل عجلون والشيخ رباع الشريدة شيخ الكورة. وكانت هذه الطائفة قد عانت من قساوة الطريق والمكان، ولذلك هلك كثير من أطفال بني صخر وشيوخهم ونسائهم. انظر:- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩ بتاريخ ٢٣ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/١٩ أيلول ١٨٣٢م

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٨٣، من ميخائيل العوره إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٩ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/ ٢٥ ايلول ١٨٣٢.

(٢) كان الشيخ ظاهر الكليب قد طلب الأمان والعفو من سليم السلحدار معلناً براءته من قبيلة بني صخر، ومتعهداً بالخضوع التام والطاعة المطلقة. انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٩ وثيقة رقم ٢٧، من سليم السلحدار إلى إبراهيم باشا، بتاريخ ٤جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ ٣٠أيلول ١٨٣٢م.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٩ وثيقة رقم ٣٥، من سليم السلحدار إلى ابراهيم باشا بتاريخ ٥ جمادى الاولى ١٢٤٨ هـ/ ١ تشرين اول ١٨٣٢م.
ووصف سليم السلحدار الكرك بقول: "...ان كرك مكان وعر صعبة المسالك لا يمكن استخدام الفرسان فيه ..." ويسأل في نهاية الرسالة هل يسمح -إبراهيم باشا- له بمهاجمة الكرك بخمس مائة من البيادة مع مدفعي.

قبلتي الشيخين حمد المهنا ودوخي السمير -من عربان عنزة- لإعتداءاتهم على المسافرين والمارة بالسلب والنهب؛ كان ذلك كله سببا في غض الطرف عن إخضاع الشيخ حميدي الخرشان فترةً من الوقت استمرت بضع أشهر[1].

وكان الشيخ حميدي الخرشان بسبب الملاحقات المستمرة من قبل الحكومة المصرية له قد قدم إلى متسلم حوران طالباً الامان غير أنه لم ينل ما أراده، إذ أن أوامر ابراهيم باشا كانت تقضي بعدم اعطائه الامان الا بشروط[2]، وهي:

أولا: أن يقدم الأموال الأميرية المطلوبة منه ومن جماعته نقداً.

ثانياً: ان يقدم الى الحكومة خمسمائة رأس من الابل وخمسين رأساً من الخيل النجدية الأصل.

ثالثاً: أن يترك هو وعشيرته حياة الخيم ويسكنوا في اراض اقل خصوبة من أراضي الفلاحين، ويقوموا بإصلاح بعض القرى الخربة.

وبذلك تمكن سليم السلحدار من إخضاع معظم المناطق الاردنية الواقعة الى الشمال من وادي الموجب، دون أن يعمل على الابقاء على حاميات كبيرة في هذه المناطق، مكتفياً بما قدمه سكانها من طاعة وولاء.

وكانت القيادة المصرية قد كلفت قادة آخرين بإخضاع المناطق الغربية والجنوبية في شرقي الأردن، فقد كلفت قفطان أغاسي لإخضاع المناطق الغربية للبلقاء، الذي أحرز نصراً كبيراً على عرب البلقاء، وغنم منهم غنائم كثيرة من

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٩ وثيقة رقم ٣٣ ورقم ٣٤ من سليم السلحدار إلى إبراهيم باشا، بتاريخ : ٥ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ ا تشرين أول ١٨٣٢م.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٥ عابدين وثيقة رقم ٨٢، وأوضحت نفس الوثيقة أنه لم يرد على هذه الشروط من قبل حميدي الخرشان.

وعلى ما يبدو من وثيقة متأخرة بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٣ تشرين اول ١٨٣٩م أن الشيخ حميدي الخرشان لم يقبل بهذه الشروط في ذلك الوقت، وبقي خارجاً على الحكومة المصرية التي أصرت على عدم إعطائه الامان إلا إذ قبل بهذه الشروط. انظر:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨، عابدين وثيقة رقم ١٤٤ رسالة رقم ٤ من اسماعيل عاصم بك الى ابراهيم باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٣ تشرين اول ١٨٣٩م.

المواشي والأموال[1].

٤- حصار الكرك واحتلالها:

كانت القيادة المصرية قد أرسلت في ٤ ربيع أول ١٢٤٩هـ/ ٢٢ تموز ١٨٣٣م حملةً بقيادة سليم سري بك إلى الكرك، غير أنه لم يستطع أن يحقق نصراً فيها أمام صمود سكانها الذين هزموا الحملة وأبادوها عن آخرها[2].

وما أن علم إبراهيم باشا بما حل بقواته، حتى كلف الميرلواء أحمد بك بالقيام بحملة أخرى على الكرك وأهلها، وتحصيل الأموال المطلوبة منهم[3]. فسار الميرلواء أحمد بك في جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ تشرين ثاني ١٨٣٣م، تلبية لأوامر السرعسكر إبراهيم باشا إلى الكرك. وما أن وصلها حتى تمكن -بعد اشتباكات عنيفة مع سكانها والعرب المجاورين لها- [4] من إخضاعها وما جاورها للنفوذ المصري[5].

أقام الميرلواء أحمد بك مدة أسبوعين في الكرك أعد خلالهما كشوفاً أحصى فيها مكان ومنازل الكرك والقرى الثلاث المجاورة لها[6]، وكشوفاً خاصة بالأموال المترتبة على الأهالي، وكان قد إحتجز ثمانية عشر

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٢ عابدين وثيقة رقم ٢٤٢، من محمد شريف بك إلى إبراهيم باشا، في غاية شعبان ١٢٤٨هـ/٢١ كانون ثاني ١٨٣٣م.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٧ عابدين وثيقة رقم ١٣٩ من سليم سري بك الى سامي بك بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٤٩هـ/ ٢٢ تموز ١٨٣٣م. و انظر أيضاً :

-عودة القسوس، مذكرات عودة القسوس (وثائق من تاريخ شرق الأردن خلال ٧٠ عاماً) (١٨٧٧-١٩٤٣م)ص٧-٨.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠. من الميرلواء أحمد بك إلى دولة الباشا السرعسكر، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/٥ تشرين ثاني ١٨٣٣م.

(٤) القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص ٨.

(٥) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠.

(٦) القرى هي قرية خنزيرة وقرية العراق وقرية كثربا. انظر: المصدر نفسه.

شيخاً[1] من مشايخ الكرك كرهائن إلى أن يسدد الأهالي الأموال المترتبة عليهم والتي بلغت ما يقارب ثلاثمائة كيس غير أثمان البغال[2].

غادر الميرلواء أحمد بك الكرك متوجهاً إلى السلط مبقياً في قلعة الكرك جزءاً من قواته مكونا من ثلاثة بلوكات من العساكر- بقيادة الملازم أول في الأورطة الثانية من ألآلي المشاة الثالث عشر - لحراسة غنم الحكومة خارج المباني[3].

وقد مارست هذه القوات المتبقية ألواناً من الشدة والعنف ضد السكان، تمثلت بالسطو على أعراضهم ونهب أموالهم وسوقهم للقيام بالأعمال الشاقة لمصلحة الجيش[4]. وهذا لم يألفه السكان من قبل، فلم يرق لهم ذلك وازداد غيظهم. فعمدوا إلى مهاجمة الحامية المصرية في قلعة الكرك. إذ قام نحو ألف فارس من الفلاحين بمهاجمة القلعة ليلاً [5]. وبدأت المناوشات بينهم وبين

---

(١) لم تذكر الوثيقة سوى إسم إثنين من هؤلاء الشيوخ هم الشيخ قاسم بن الشيخ إسماعيل الشوفي (وهو من عشيرة المجالي: القسوس: مذكرات عودة القسوس، ص٨ وعن أصول هذه القبيلة أنظر ملحق رقم ١٦). والشيخ ابراهيم (وهو من نفس العشيرة).

(٢) كان أهالي الكرك قد التمسوا أكثر من مرة من أحمد بك إمهالهم عشرين أو ثلاثين يوماً لتسديد الأموال المطلوبة منهم، إذ ليس عندهم من النقود ما يكفي، وهم يحتاجون إلى المهلة المذكورة حتى يتمكنوا من بيع دوابهم ويوردوا المبلغ المطلوب إلى الديوان. وكاد الميرلواء أحمد بك لا يوافق على إلتماسهم، ولكنه في آخر الأمر لاحظ أنهم لا يستطيعون أن يؤدوا المبلغ المطلوب ما لم يبيعوا دوابهم، فوافق على ذلك مقابل الرهائن الذين احتجزهم عنده. انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨، وثيقة رقم ٢٠. انظر نص الرسالة ملحق رقم ١٥.

(٣) بلغ عدد أفراد هذه البلوكات حوالي سبعين جندياً: انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠ عابدين، من اللواء علي بك إلى سامي بك بتاريخ ١٥ محرم ١٢٥٠هـ/٢٤ أيار ١٨٣٤م.

(٤) القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص: ٨.

(٥) كان الفلاحون قد بدأوا هجومهم بإطلاق رصاص البنادق باتجاه القلعة، مما حمل قائد الحامية إلى إخراج قواته خارج القلعة لحماية غنم الحكومة المصرية. انظر: - المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠.
وكان قد تزعم الفلاحين في حركتهم هذه الشيخ اسماعيل الشوفي، الذي كان قد جمع شيوخ ووجوه العشائر، وتذاكر معهم الأمر، وقرروا الفتك بالجنود المصريين: انظر:
- القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص٨.

القوات المصرية التي اصطفت لمواجهة الهجوم خارج القلعة. واستمر القتال إلى فجر ليل ذلك اليوم. وأسفر عن مقتل أربعين، وإصابة إثنين من العساكر المصرية ولم يبق مع القائد المصري سوى ثلاثين من عساكره، وقد نفذت ذخيرتهم وقلت حيلتهم. فأرادوا النجاة بأنفسهم، فهربوا بإتجاه الغرب قاصدين الخليل تتعقبهم قوات الفلاحين[1].

وإزاء هذه المقاومة، نجد أن إبراهيم باشا - وقد أغاظه هذا الأمر- قرر أن يقوم بنفسه على رأس حملة كبيرة[2] يتولى قيادتها لإخضاع الكرك والمناطق المجاورة ولملاحقة الثوار الفلسطينين الذين لجأوا إليها[3]، وتأديب عربان عنزة الذين رحلوا إلى الكرك، والعمل على جمع الأسلحة من أهاليها[4].

انطلق ابراهيم باشا بحملته من الخليل ماراً بغور الصافي ثم الطفيلة التي أقام فيها ثلاثة أيام حيث توافدت عليه وفود العربان والسكان لإعلان الولاء والطاعة وطلباً للأمان. فأصدر إبراهيم باشا أمر بإعطائهم الأمان، وردّ السكان على ذلك وكما تصف وثيقة مصرية: "ولما رأو منه عطفاً ورحمة شملت الجميع أخذوا يوردون

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠.

(٢) تألفت الحملة من الالاي الأول والثاني من الورديا المشاة والالاي الرابع والثامن من المشاة والالالي الثاني والخامس من الفرسان. انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠١ عابدين. من اللواء أحمد منكلي بك إلى سامي بك بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٢٥٠هـ/١٤ آب ١٨٣٤م.

(٣) وهم: قاسم الأحمد وابنه علي وعلي البرقاوي وابنه مصطفى وعبد الله الجرار. انظر :
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ١٩٥عابدين، من دولة السرعسكر إبراهيم باشا إلى الجناب العالي بتاريخ ٣ ربيع الخر ١٢٥٠هـ/٩ اب ١٨٣٤م.
وكان قاسم الأحمد ومؤيدوه قد هربوا الى الكرك للإحتماء بقلعتها ذات الجدران العالية، والاعتماد على دعم أتباعهم من البدو ظناً منهم أنه بإمكانهم الإقامة في الكرك بانتظار فرصة أخرى أو على الأقل أنهم سينجون بأرواحهم من قبضة ابراهيم باشا. انظر:
- Asad Rustum; The Rogal Archires of Egypt And The Disturrbances In Palestine, 1834. Printed at American Press Beirut, 1938, P. 76.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩وثيقة رقم ١٩٧ عابدين بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٢٥٠هـ/١ اب ١٨٣٤م.

الذخائر بكثرة وقدموا إلى إبراهيم باشا وجيشه الهدايا كالغنم والجمال والسمن".

وسار إبراهيم باشا إلى قرية بصيرا من قرى الطفيلة حيث حدثت بعض الاصطدامات بين جنوده وبين بعض عربانها (عربان الامارة، الجرامنة والقويسات) الذين أقدموا على اطلاق العيارات النارية على الجنود المصريين فسطا الجنود المصريون عليهم ونهبوا اموالهم وخربوا ديارهم وأسروا عدداً كبيراً منهم ولكن ابراهيم باشا اطلق سراحهم[1].

ومضى ابراهيم باشا بجنوده في مسيره الى الكرك ماراً بوادي الحسا متحملاً وقواته وعورة الطريق ومشقتها[2] إلى أن أصبح على مقربة من الكرك. حيث إستولت قواته على الروابي والمرتفعات المطلة على القلعة من الجهتين الجنوبية والشرقية دون أي مقاومة تذكر، باستثناء مقاومة عدد قليل من الفلاحين الذين اصطدم معهم ففروا إلى الكرك واعتصموا بقلعتها.وتابع إبراهيم باشا مسيره إلى أن وصل إلى الكرك[3]. فوجد سكانها قد اعتصموا بالقلعة. وصمم إبراهيم باشا

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩وثيقة بدون رقم عابدين، من الشيخ عبد الجواد (أحد مشايخ الخليل)، بتاريخ ٢١ ربيع أخر ١٢٥٠هـ/٢٧ اب ١٨٣٤م.

(٢) واجهت الحملة المصرية الكثير م المتاعب التي تمثلت بطول الطريق بين الخليل والكرك، وايضاً طبيعة المناطق التي سلكتها الحملة (منحدرات وجبال) والتي ارهقت العساكر المصرية اضافة الى شدة حرارة الجو -في شهر اب- والعطش. كل هذه الظروف تسبب في وفاة مائة واثنين من الجنود المصريين. انظر:
- جريدة الوقائع المصرية: عدد ٥٨٢ بتاريخ ١٢ جمادى الاخرة ١٢٥٠هـ/ ١٦ تشرين اول ١٨٣٤م.
-و انظر ايضاً: المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠٩.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٢٥ عابدين، من ابراهيم باشا الى محمد علي باشا. رسالة صادرة من الكرك بتاريخ ٢١ ربيع اخر ١٢٥٠هـ/٢٧ اب ١٨٣٤م.
ووصف إبراهيم باشا الكرك في رسالته الى والده بما يلي: " .... ان ما نسميه الكرك مدينة يكتنفها واد من جوانبها الاربعة غير محاطة بسور الا أن القوم أقاموا بأطرافها (حولها) احجاراً على نحو السور ويجد القاصد الى المدينة قلعة في الجهة اليسرى منها وبرجاً في الجهة =

على مهاجمة"القلعة في نفس اليوم الذي وصل فيه اليها. فوزع قواته على الجهتين: الجنوبية والجنوبية الشرقية للقلعة[1]. وحاول إقتحام القلعة، إلا أن الفلاحين أبدوا مقاومة شديدة بإطلاق النار ورمي الحجارة من داخل القلعة على القوات المصرية المهاجمة، مما إضطرها إلى التراجع إلى الوراء. فتراجعت الأورطة الأولى من الالاي الواردیا الأول، وكذلك الأورطة الأولى من الالالي الرابع، ونزلوا من المكانيين المخصصين لهما، فأمر إبراهيم باشا الاورطة الرابعة من الآلي الوارديا الثاني بالصعود، لكنها تراجعت أمام صمود الفلاحين، وهنا أدرك ابراهيم باشا أنه لنيتمكن من فتح القلعة في هذا اليوم، فأمر جنوده بالانسحاب إلى الوراء[2]، وجمع جنوده

= اليمنى والمسافة بينهما مرمى رصاصة ويوجد برج أخر في الجهة الأخرى كما أنه يوجد بعض أبار مياه قبل الوصول إلى المدينة".

(١) يعودالسبب في هذا التصميم لعدم كفاية مياه الآبار في هاتين الجهتين وعدم تمكنه من الوصول إلى المصادر الرئيسية للمياه، التي تعد مهمة جداً لجيش يتقدم في شهر اب. وهذه المصادر تقع في ممرات ضيقة يتعذر بلوغها في الجهتين الشمالية والشمالية الغربية للقلعة. انظر:

- Rustum: The Disturrbances In Palestine . P.72.

وسبب أخر في هذا التصميم يعود لنفاذ شعير الدواب. لذلك قرر ابراهيم باشا احتلال القلعة في يوم وصوله اليها. فوزع قواته على الشكل التالي: تمركزت الاورطة الاولى من الالاي الوارديا الأول في الجهة الشرقية من القلعة، وتمركزت الاورطة الأولى من الالي الرابع على جرف على يسار القوات السالفة الذكر. ثم ارسل ابراهيم باشا الاورطة الثانية والرابعة من الالي الوارديا الاول بقيادة يعقوب بك (وهو شركسي) مير لواء الوارديا، وتمركزت هذه القوات على الجانب الايسر للأورطتين السابقتين.

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٢٥.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٢٥.

وكان إبراهيم باشا قد طلب من أحمد بك مير لواء الوارديا الثاني أن ينادي يعقوب بك بالشركسية ويطلب منه الكف عن القتال وإنزال جرحى الاورطتين المتقدمتين اولاً، وعدم تعريض السالمين لرصاص العدو وحجارتهم فلم يجبه. وثبت بعد تكرار المحاولة أن يعقوب بك قد لقي ربه.

بالقرب من الآبار خارج الكرك[1] من أجل أخذ قسط من الراحة، والتشاور مع قادته في أمر فتح القلعة والأساليب الممكن إتخاذها بهذا الشأن.

وفي الوقت الذي اكتملت فيه الإستعدادات لمهاجمة القلعة[2] في صباح اليوم التالي، وبينما كان ابراهيم باشا يتداول مع قادة جنده خطة الهجوم، وإذا برجل[3] يحمل عصاً عليها خرقة بيضاء على شكل علم يأتيه ويخبره بأن الفلاحين قد فروا ليلاً من القلعة. فسار إبراهيم باشا وجميع جنوده إلى القلعة وأقاموا فيها.

وكان إبراهيم باشا قد علم أثناء إقامته في الكرك أن الفلاحين ما زالو بالقرب من المدينة[4] فصمم على ملاحقتهم. فسار إليهم مصطحباً معه الالي الواردیا الثاني والآلي المشاة الثامن. وما أن لحق بهم بعد مسير إحدى عشرة ساعة حتى بدأ وقواته بمهاجمتهم، حيث قتل منهم جملة أفراد وغنم غنائم كثيرة، ورجع وقواته إلى الكرك لأخذ قسط من الراحة[5].

---

(١) هي آبار الثنية: القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص١٠.

(٢) كان إبراهيم قد أمر من أجل الاستعداد الأمثل باحضار المدفعين الصغيرين من مؤخرة حملته -اللذين كانا مخصصين لأجل طريق الحج فقط- لاستخدامها في الهجوم على القلعة. انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٢٥.

(٣) لم تذكر الوثيقة اسم هذا الرجل ولكنها ذكرت بأنه مسيحي.
يذكر عودة القسوس في مذكراته أن إسم هذا الرجل هو عبد الله الصناع، انظر: القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص١٠. ويؤكد رستم ايضاً أن هذا الرجل يدعى عبد الله الصناع، انظر:
- Rustum: The Distarrbances In Palestine: 1834. P. 81.

(٤) لم يبق من سكان القلعة الا قلة من المسيحيين.
ولما دخل إبراهيم باشا وجنوده المدينة والقلعة اخذوا ينهبون كل ما وجدوه فيها من اموال ومواشي.
وتسمى المنطقة التي هرب إليها سكان الكرك بـ(الحمرة) وهي منطقة منحدرات في نهاية وادي الكرك جنوب مدينة الكرك. انظر: القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص١٠.

(٥) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة ٢٢٥.
ويجد المتصفح لمذكرات القسوس وكتابات رستم معلومات تتناقض تماماً مع المعلومات التي أوردتها الوثيقة السالفة الذكر، إذ يقول القسوس: "فأرسل ابراهيم باشا سرية (فرقة) =

أعاد"إبراهيم باشا الكرة على الفلاحين، مصطحباً معه هذه هذه المرة آلالي الوارديا الأول والرابع. وسار إليهم فغنم منهم أحد عشر ألف رأس من الغنم، وثلاثمائة راس من الخيل والبغال والحمير. كما أسر نحو سبعة وعشرين من الفلاحين وعاد الى الكرك[1].

وبذلك خضعت معظم مناطق شرقي الأردن للنفوذ المصري الفعلي في وقت مبكر من قيام الحملة المصرية على بلاد الشام، علماً بانها كانت خاليةً من أي جيش أو قوة عثمانية.

= من الطواري (الخيالة) إلى جنوب الكرك، فضلت هذه الفرقة الطريق بسبب سوء الاحوال الجوية وما صاحبها من غيوم داكنة وأمطار غزيرة، فالتقى افرادها بشخص من عشيرة المباشنة إسمه جلحد، والقوا القبض عليه وطلبوا اليه ان يدلهم على الطريق الى مخابئ الفارين، فسار بهم عن طريق (القنيّة) غربي قرية خنزيرة، وكانت هذه الطريق وعرة صعبة المسالك تنحدر مع الجبال الرملية، فانحدر معها الجنود بخيولهم الواحد تلو الآخر خلف دليلهم جلحد، وما أن تكامل عددهم في المنحدرات الوعرة حتى فرّ الدليل الى أهالي الجبال وأخذ يصرخ ويستنجد بهم، فحضر لنجدته بعض الفارين المختبئين برؤوس الجبال المحيطة به فاستولى الهلع على الجنود، ولم يتمكنوا من الرجوع بنفس الطريق بسبب الانهيارات الارضية في الطريق لكثرة مياه الامطار، وقد أودت بهم هذه الانهيارات الى أسفل الوادي السحيق مع خيولهم، فهلكوا جميعاً، ولم يبق منهم احدٌ فانقض عليهم الأهلون من رؤوس الجبال وغنموا أسلحتهم ونقودهم وملابسهم وبعض الخيول التي لم يدركها الهلاك"، انظر:

– القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص ١٠. وانظر أيضاً:

Rustum: The Distrrbances In Palestine: 1834, P. 81.

ذلك أن الحملة كانت في شهر من أشد الأشهر حرارة هو شهر آب.

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٢٥.

الفصل الثاني

الإدارة المصرية في شرقي الأردن

الفصل الثاني

الإدارة المصرية في شرقي الأردن

١- التنظيم الاداري
٢- التنظيم المالي
٣- التنظيم الضرائبي
٤- التنظيم القضائي

ا- التنظيم الاداري:

ارتبطت شرقي الأردن في الفترة العثمانية السابقة للحملة المصرية على بلاد الشام -غالباً- بولاية دمشق[1]، التي شكلت واحدةً من أربع ولايات أقامها العثمانيون في بلاد الشام[2]. واستمر هذا الإرتباط أيضاً في فترة الحكم المصري.

فما أن دخلت الجيوش المصرية بلاد الشام في ٢٤ جمادى الاخرة ١٢٤٧هـ/٣١ تشرين ثاني ١٨٣١م بقيادة إبراهيم باشا، وتمكنت من السيطرة عليها وخاصة بعد سقوط عكا في ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٢٧ أيار ١٨٣٢م[3]؛ حتى بدأ إبراهيم باشا بوضع تشكيل إداري جديد فيها يحمل الصبغة المصرية بعد أن ألغى التقسيمات

---

(١) كان العثمانيون قد شكلوا سنجق عجلون عام ١٥٩١م الذي ارتبط بولاية دمشق. للمزيد من التفاصيل انظر: البخيت، دفتر مفصل لواء عجلون، ص ٩-١٢.

(٢) كانت بلاد الشام قبل أن يستولي عليها إبراهيم باشا مقسمة إلى أربعة أقسام كبرى هي ايالات، حلب، طربلس، دمشق وصيدا. وكانت القدس ويافا وغزة غير داخلة في هذا التقسم، غير أن الوزير الذي كان يتولى الحكم على إيالة صيدا كان يبسط سلطته أحياناً على البلدان المذكورة وعلى ايالة طرابلس الشام. وهكذا كانت الحال عندما زحف إبراهيم باشا بجيشه على سوريا، فإن عبد الله باشا والي صيدا كان متولياً ادارة إيالة طرابلس الشام ومتسلطاً على بلاد فلسطين حتى برية سيناء. للمزيد انظر: عوض، الادارة العثمانية، ص ٦١-٦٢.

(٣) صمدت عكا بقيادة عبد الله باشا أمام القوات المصرية حوالي سبعة أشهر، وذلك لما كانت تتمتع به من دفاعات قوية محصنة بأسوار متينة تحميها عدة أبراج من الشرق والشمال، إضافة إلى أن جهة البحر كانت لا تسمح برسو السفن الكبيرة على مقربة منها لأن المياه المجاورة لها قليلة العمق. ولما كانت جميع الحصون بحالة جيدة وحاميتها كبيرة تصل في اعدادها الى ثلاثة آلاف مقاتل ويملكون مدفعية قويّة وكميات وفيرة من المؤن والذخيرة والمياه والطعام تكفيهم لحصار طويل الأمد. لذلك فقد استعصت على المصريين على الرغم من قوة جيشهم الحديث في تدريبه وأسلحته وعدده. للمزيد انظر:

- Asad Rustum; Notes On Akka And Its Defences Under Ibrahim Pasha: American University of Beirut 1926, P. 52-57.

الادارية السابقة[1].

ونصب نفسه حاكماً عاماً لجميع المناطق المفتوحة وكان قد جعل مقر إقامته في انطاكيا وذلك لأسباب عسكرية بحته، كي يتمكن من مراقبة تحركات الجيش العثماني، ومنعه من القيام بأي هجوم على مناطق نفوذه[2].

وكان لزيادة مشاغل إبراهيم باشا العسكرية وإنهماكه فيها على الجهات الشمالية أن جعل الأمير بشير الشهابي[3] مديراً عاماً للمصالح يختم الأوراق التي يجب ختمها من الباشا[4]، ثم رأى أن يفصل الادارة عن قيادة الجيش، وأن يعين

---

(١) كانت حكومة الأستانة هي المرجع الأعلى لحاكم بلاد الشام. أما بعد استيلاء ابراهيم باشا عليها وانضمام كيليكيا إليها، أصبحت حكومة محمد علي في القاهرة المرجع الأعلى للبلاد الشامية وكيليكيا. عوض، الادارة العثمانية، ص٦٣.

(٢) تظهر أسباب اختيار إبراهيم باشا انطاكيا مقراً له في الرسالة التي بعث بها إلى والده بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/٧ تشرين أول ١٨٣٣م. حيث بعث يقول: "...... لانها تقع وسطاً بين أضنه والبلاد العربية وأقرب على الحدود فيكون الإشراف منها على مصالح جميع الجهات اسهل". انظر: المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨، وثيقة رقم ٣٧ عابدين. من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا. بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١٢ تشرين أول ١٨٣٣م.

(٣) الامير بشير الشهابي بن قاسم بن حيدر بن علي بن منصور الشهابي: حكم جبل لبنان في الاعوام من ١٧٨٨-١٨٤٠م. كان حكمه مزعزعاً وغير مستقر في بداية الأمر. إضطر إلى الفرار إلى قبرص عام ١٧٩٩م لرفضه مساعدة الجزار ضد الفرنسيين. ثم عاد بعد بضعة اشهر ليقهر خصومه ويستولي على الحكم مرة أخرى. ثم أبعد إلى مصر على إثر توسطه في نزاع قام بين والي دمشق ومنافسه والي طرابلس في عام ١٨٢١و ١٨٢٢. وهناك أنشأ صداقة متينة مع محمد علي نائب السلطان في مصر.

وعندما أقدم محمد علي على إحتلال بلاد الشام في عام ١٨٣١م لم يتوان الأمير بشير عن تقديم الولاء له والمشاركة إلى جانب القوات المصرية في إخضاع الشام. مما سهل كثيراً من الأمور على مهمة محمد علي باشا بقيادة إبنه إبراهيم باشا لاحتلال بلاد الشام. للمزيد انظر:

- فيليب حتي: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ترجمة د. كمال اليازجي: أشرف على مراجعته وتحريره د. جبرائيل جبور، ج٢، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٤٠-٢٤٤.

(٤) أسد رستم، إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها: من كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا (١٨٤٨-١٩٤٨): مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية: تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م. ص١١٣.

حاكماًعاماً للبلاد المفتوحة[1]. ورأى إبراهيم باشا أن يتخذ من دمشق مركزاً ومقراً للحكم لأسباب كثيرة[2]. وكان قد عرض على الأمير بشير الشهابي تسلم هذا المنصب ولكنه أبدى إعتذاره فكتب إبراهيم باشا إلى والده يقترح عليه تعيين محمد شريف بك حاكماً عاماً لبلاد الشام، لما يحمله من مؤهلات الحكم. وبعث إليه يقول: "وأرى أن يقوم بهذه المهمة من أتباعكم البك كتخداكم، لذلك أرجو أن ترسلوه على جناح السرعة ليتولى إدارة شؤون البلاد كي لا تتعطل المصالح" [3].

فوافق محمد علي على ذلك. وأصدر أمره الى محمد شريف بك بتعينه حاكماً على جميع إيالة بر الشام وأمورها الملكية، باستثناء جبل لبنان. ولقبه

---

(١) يقول إبراهيم باشا في رسالة بعث بها إلى والده مبيناً هذه الأسباب بقوله: "ولا يمكنني أن أقوم بإدارة البلاد لبعد الشقة بينها (يقصد الشام) وبين أضنة ولكثرة أعمالي العسكرية" انظر: - المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٧ وثيقة ٢٥٦ عابدين. من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا بتاريخ: ٢٩ ربيع اول ١٢٤٨هـ/٢٦ آب ١٨٣٢م.

(٢) - Yitzhak Hofman; The Administration Of Syria And Palestine Under Egyptian Rule (1831-1840). In Studies On Palestine During The Ottoman Period. Edited By Moshe Ma'oz. Jerusalem.1975.P.322.

وذكر إبراهيم باشا في رسالة بعث بها إلى والده هذه الإعتبارات: " ... ولمّا كان هذا القطر واسع الأرجاء كما أن عاصمته دمشق مدينة كبيرة عرف سكانها بالتزوير وقلة الأدب معرفة النار على علم فلا بد لادارة حكومتها من شخص عاقل مدبر ..." - المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٧ وثيقة رقم ٢٥٦.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٧ وثيقة رقم ٢٥٦.

نشأ محمد شريف بك منذ نعومة أظفاره في كنف محمد علي باشا نظراً لصلة القربى التي تربط بينهما فاتخذه محمد علي كتخداه الخاص (نائبه) وعينه حاكماً للصعيد فيما بعد.

فكان محمد شريف باشا صاحب تجربة ادارية ناجحة في منصبه هذا ولذلك رأى إبراهيم باشا فيه انه أجدر رجل بهذا المنصب (في الشام).

حكمدارعربستان وبيّن له أن هذا الأمر جاء بناءاً على إستحسان إبنه السرعسكر باشا[١].

وسجل محمد علي في قرارتعيين محمد شريف بك الأسس التي يجب عليه أخذها بعين الإعتبار، وانصبت على العمل للصالح العام، وإقامة النظام التام وإجراء الحق والعدل ومراعاة العادات والتقاليد، والإنصاف في تحصيل الأموال، وحماية أصحاب الحاجة وغير القادرين على رفع الأعباء عن أنفسهم والمساواة بين أفراد المجتمع فقيرهم وغنيّهم ومنع الأذى والضرر ومعاقبة المنحرفين وتقويمهم[٢].

ووصل محمد شريف بك إلى دمشق في ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٨ هـ/ ٢٠ تشرين

---

(١) صدر أمر من محمد علي باشا إلى محمد شريف بك "إنه بالنسبة لإستحسان ولدنا السرعسكرباشا بتعينك حكمداراً مستقلاً لايالة عربستان الشامية الملحقة بالحكومة المصرية وموافقتنا على ما رآه إبننا المشار إليه يقتضي الحال منكم التوجه علـى وجه السرعة بمفردك بلا تأخير إلى الجهة المذكورة بحراً، ثم ترسل أمتعتك ومتعلقاتك إليك براً. راجع:
- المحفوظات الملكية: دفتر ٤٤ وثيقة رقم ٣٢٧معية سنية من محمد علي باشا الى البك الكتخداه (محمد شريف بك) بتاريخ ١١ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ٨ أيلول ١٨٣٢م.

(٢) جاء في فرمان تولية محمد شريف بك: "أمير الأمراء الكرام، كبير الكبراء الفخام صاحب المجد والاحتشام ذو القدر والاحترام كتخدانا. بالفعل من بلغ المراد في هذه المرة بحكومة إيالة بر الشام وعمموم أمورها الملكية على التمام الأمير محمد شريف دام مصحوباً بعناية الله تعالى الملك اللطيف، إنك حيث كنت أرشد أهل دائرتنا المنظور إليهم وأحد ذوي الرأي من جماعة قبيلتنا المعتمد عليهم أحيل على عهدتك إيالة بر الشام التي انضمت عليها قبضة التسخير في هذه السنة العميمة الميمونة وفوض اليك ما تفرّع من أمورها الملكية وما يتبع ذلك من مصالح العباد وتنظيم القرى والبلاد. اذ يرى منك انك تليق بتنسيق أمرها المهم فأريد منك أن تجري أمور الإيالة المذكورة وسائر تعلقاتها الملكية على مقتضى ما جبلت عليه من حسن الأخلاق وكياسة الشيم، وتحسن النظر في اجراء الحق والعدل وتراعي الأصول المعتبرة على الوجه القديم وتصير حركتك مشوبة بالانصاف في مواد تحصيل الاموال وتصون الفقراء والرعية الذين هم وديعة ذي الجلال والكبرياء عن العوارض التي ليست بمرضية وتحميهم من التكاليف الشاقة الرديّة وأن تعتني مزيد الاعتناء في استحصال أسباب الراحة والارتياح للفقراء والأغنياء الذين أيقنوا بالاستظلال تحت جناح ظلنا. وتهتم كمال الاهتمام بالا يقع الضرر والاذاء على فرد من مخلوقات الواحد الاحد بغير وجه =

ثاني ١٨٣٢م" وبدأ بمزاولة مهام منصبه الجديد[1]، يعاونه في مهمته هذه ديوان حكمدار مؤلف من الكتبة والتراجمة ورجال الإختصاص، فكان منهم الشامي والمصري[2].

وبذلك أصبح محمد شريف بك صاحب الكلمة الأولى في تسيير شؤون البلاد المفتوحة، ولكنه بطبيعة الحال كان ينهي الأمور إلى إبراهيم باشا الذي ينصاع لأوامر والده في مصر. وعمل شريف بك على إقامة إدارة قوية، فقسم بلاد الشام بداية إلى ثلاث مديريات هي دمشق وطرابلس وصيدا. وجعل على رأس كل مديرية منها مديراً مهمته الإشراف على شؤون مديريته المالية والإدارية والاقتصادية وتنفيذ التوجيهات الصادرة إليه[3]. وأبقى بشير الشهابي أميراً على جبل لبنان لكونه أحد أشد المخلصين لحكم محمد

= وتكون دائماً على بصيرة فإن وجد من إنصراف أو انحراف عن الطريق المستقيمة تسارع إلى تاديته وتربيته على نهج الشرع الأحمدي ولتعلم أن فعلك هذا هو الموافق لرضانا والمختار لارتضانا. فإذا صار ذلك معلوماً لك تكون حركاتك وسكانتك جارية على ما ذكر وتتجانب وتتحاشى خلافه".انظر:

- جريدة الوقائع المصرية: عدد ٥٥٥، ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/١٩ تشرين ثاني ١٨٣٢م.

(١) دخل محمد شريف بك الشام في موكب عظيم وخرجت الاعيان لملاقاته.
Hofman; OP.Cit: P. 316.

(٢) الشاميّون هم: محمد حافظ بك عظم زاده، سليم أفندي كيلاني زاده، محمد أفندي عجلان زاده، محمد نسيب افندي حمزه زاده، علي آغا الترجمان، صالح آغا المهابيتي، من ذوي البيوت، علي آغا خزينة كاتبي زاده،عبد القادر اغا كيلاهلي زاده من الاكابر، احمد أفندي البكري، أحمد أفندي المالكي، محمد راغب أفندي حسني زاده، احمد افندي أنس من الاعيان، ابراهيم بك المسودن، الحاج نعمان اغا باشجي، الشيخ سعيد نطتاد، الحاج ابراهيم بنتولي من التجار، صيامي آغا الحكيم، حمو اغا الكبير، محي الدين اغا خير، عبد القادر اغا خطاب من اغوات الحارات الاختيارية، الخواجة رفائيل الصراف، الخواجة ميخائيل كحيل من المسيحية. للمزيد انظر:

- أمين سامي باشا، تقويم النيل (وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن احوال الخلافة العامة وشؤون مصر الخاصة، عن المدة المنحصرة بين سنة ٩٢٣ وسنة ١٢٦٤ هجرية/١٥١٧-١٨٤٨ ميلادية. بما في ذلك عصر محمد علي باشا معززاً بوثائق لم يسبق نشرها في أي كتاب). ج٢، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، ص ٤٠١.

(٣) رستم، ادارة الشام، ص ١٢٠.
وقام بأعمال الادارة في مديريتي طرابلس وصيدا كل من يوسف شريف بك والشيخ حسين عبد الهادي وولده من بعده.

علي في بلاد الشام والخاضعين له[١].

واضطر محمد شريف بك نتيجةً للصعوبات الداخلية التي كانت تواجه الحكم إلى فصل حلب عن دمشق، وتعيين إسماعيل بك[٢]، أحد أبناء عم إبراهيم باشا مديراً عليها في أواخر سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م. فاصبحت بلاد الشام مقسمة إلى أربع مديريات هي: حلب ودمشق وطرابلس وصيدا، بالإضافة إلى إمارة جبل لبنان[٣].

وقد قسمت كل مديرية إلى عدة متسلميّات، رأس كل واحدة منها متسلّم، يعاونه عدد من الموظفين يقومون على رعاية مصالح الدولة الجديدة[٤].

ولعل ما يهمنا من هذا التقسيم الإداري مديرية دمشق، التي أتبعت لها معظم المناطق الأردنية التي كان الهيكل الإداري فيها على النحو التالي:

كان إبراهيم باشا رأس الهرم الإداري ونائب والده في حكم بلاد الشام، ويتلقى أوامره ويقوم بتنفيذها بحذافيرها[٥]، يساعده في ذلك مجموعة من كبار الموظفين فإضافة إلى محمد شريف بك حكمدار عربستان، كان كلوت بك ناظر الصحة[٦] وحنا

---

(١) عوض، الادارة العثمانية، ص٦٣. وايضاً: رستم: ادارة الشام، ص ١٠٨.

(٢) مجهول، مذكرات تاريخية، ص١١١.

(٣) لم تقف التشكيلات الادارية على حال واحدة في أثناء قيام حكومة محمد علي في بلاد الشام. بل إن كثرة الإضطرابات واتساع دائرة الاعمال أوجبتا مراقبة الأمور مراقبةً شديدة لا يقوى عليها حاكم واحد. مما اضطر حكومة محمد علي إلى إدخال تغييرات كثيرة على شكل الإدارة في بلاد الشام. انظر:
أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص١٣٢.

(٤) نوفل، كشف اللثام، ص ٢٩٦.

(٥) يتضح ذلك من المراسلات العامة بين إبراهيم باشا في الشام وأبيه في القاهرة واستفساراته المستمرة في الإقدام أو عدمه بشأن أمر ما. انظر المحفوظات الملكية بشكل عام.

(٦) كلوت بك: طبيب فرنسي، اصدر محمد علي باشا بيرولدي، ٩ شوال ١٢٤٩هـ/ ١٩ شباط ١٨٣٤م، بتعينه مفتشاً لعموم الصحة بديوان البحرية والجهادية وعضواً بمجلس شورى الأطباء وناظراً لمدرسة الطب البشري والبيطري مع مباشرة ورؤية أعمال الحكماء .وأكد عليه برؤية تلك المصالح المحالة لعهدته كما يجب، وكما هو مأمول في صداقته المعلومة لديه. انظر: باشا، تقويم النيل، ص٤١٨.

بحري مدير المالية والأمير بشير الشهابي أمير جبل لبنان، على رأس مساعديه[1].

- المدير:

رأس مديرية دمشق مدير بدلاً من الوالي، ويأتي من حيث الأهمية بعد محمد شريف بك، وكان يقوم بممارسة الحكم وادارة شؤون مديريته المالية والادارية والقضائية، ويسهر على حفظ الأمن ورعاية مصالح الدولة المختلفة[2].

- المتسلم:

يلي المدير من حيث الأهمية الادارية. فقد سمي لكل مدينة متسلم كان بمثابة الرئيس الاداري فيها، وكان يتلقى أوامر مديره وكبار حكامه إبراهيم باشا ومحمد وشريف بك وحنا بحري، ويقوم بتنفيذها وكان يرعى مصالح الدولة المختلفة في مدينته (متسلميته) [3].

وقد قسمت مديرية دمشق إلى ست متسلميّات شملت: متسلميّة حوران وعجلون، ومتسلمية القنيطرة، ومتسلمية دروز حوران، ومتسلمية بعلبك، ومتسلمية راشيا، ومتسلمية حاصبيا[4].

إرتبطت المناطق الأردنية، إدارياً منذ بداية الحكم المصري حتى أوائل عام ١٢٥٢/١٨٣٦م. بمتسلمية حوران وعجلون[5]. وكان مصطفى آغا اول المتسلمين الذين تقلدوا هذا المنصب منذ بداية الحكم المصري في بلاد الشام. وكان يعاونه في

---

(١) Hofman; Op.Cit. P. 318.

(٢) كان احمد بك (ميرلواء) هو أول مدير لمديرية دمشق واستمر في منصبه مدة أربع سنوات. المحفوظات المكية: دفتر ٢١٠ وثيقة رقم ٦٩ أمر عالي إلى احمد بك بتاريخ نهاية صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٨تموز ١٨٣٢م. إلى أن تسلم محمد حافظ افندي هذا المنصب في اواخر عام ١٢٥٢هـ/ بداية ١٨٣٧م، المحفوظات الملكية محفظة ٢٥٤ وثيقة رقم ٣٩١، من إبراهيم باشا إلى سامي بك ٢٨ ذي القعدة ١٢هـ/٦ اذار ١٩٣٧.

(٣) نوفل، كشف اللثام، ص٢٩٦. وانظر:
Hofman; OP.Cit: P:325.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة رقم ٢١٠ عابدين، من محمد شريف باشا إلى سامي بك ١٨ ذي الحجة ١٢٥١هـ/ ٥ نيسان ١٨٣٦م.

(٥) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٦ وثيقة رقم ١٥١ ، انظر أيضاً محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩.

مهمته هذه وكيله (وكيل المتسلم) باكير أفندي وعدد من الموظفين الاداريين الآخرين في رعاية مصالح الدولة المختلفة في متسلميته[1].

وحدث في عام ١٢٥١هـ/ نيسان ١٨٣٦م، أن فصلت المناطق الأردنية في تبعيّتها الادارية عن متسلمية حوران، وأنشئت متسلمية إربد وعجلون[2]، التي ضمت ادارياً معظم المناطق الأردنية، باستثناء بعض المناطق الشمالية[3] التي بقيت تتبع إلى متسلمية حوران[4].

وجاء انشاء متسلمية إربد وعجلون نتيجةً للظروف والأوضاع الداخلية المضطربة التي كانت سائدة في المناطق الأردنية لأنها أصبحت ملجأً للثوار والخارجين عن النظام. كما أن كثيراً من المناطق -وخاصة عجلون والكرك- أصبحت بؤراً لكثير من الثورات التي سنأتي على ذكرها لاحقاً [5].

وكان مصطفى آغا حمدان أول الذين عينهم إبراهيم باشا على متسلمية إربد وعجلون، فجعل مركز متسلميته في إربد، وبدأ بمزاولة مهام منصبه الجديد، واستمر حتى أواخر عام ١٢٥٤هـ/ بداية عام ١٨٣٩م[6]. حيث عين محمد آغا الشربجي متسلماً على متسلمية إربد وعجلون، وكان يتقاضى راتباً شهرياً مقداره ألفا قرش[7].

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٢٨ وثيقة رقم ٢٢٨ عابدين، من يوحنا بحري الى الباشمعاون بتاريخ ٣ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ٣٠ آب ١٨٣٢م.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة رقم ٣١٠.

(٣) شكلت هذه المناطق قرى عمراوة والرمثا وذنيبة. المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٤ وثيقة رقم ٣٩١.

(٤) رأس متسلمية حوران عقب فصل المناطق الأردنية عنها في عام ١٢٥١، حسين بك. المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة رقم ٣١٠.

(٥) كانت قد بدأت الانتفاضات ضد الحكم المصري في هذا العام في نابلس والخليل بقيادة قاسم الأحمد وعيسى البرقاوي وأولادهما الذين هربوا إلى المناطق الأردنية وحاولوا اكتساب تأييد السكان لهم باشعال الثورات في المناطق الاردنية ضد الحكم المصري، انظر:

- Rustum; The Disturrbances In Palestine, 1834, P.76.

(٦) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١ من محمد شريف بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٥ جمادى الثانية ١٢٥٥هـ/ ٧ آب ١٨٣٩.

(٧) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة رقم ٣١٠.

- وكيل المتسلم:

وكان يعاون المتسلم موظف يدعى وكيل المتسلم. كان يقوم مقامه في حال غيابه، ويشاركه أعباء الحكم اليومية، كأن يقوم بمخاطبة الجهات الإدارية الدنيا أو العليا، مثل مخاطبة مجلس المشورة أو القاضي أو المحتسب وغيرهم[1].

- المباشر:

ويلي وكيل المتسلم موظف يدعى المباشر أو الكاتب، وهو بمثابة أمين سر المتسلمية ومدير المالية فيها. وكان يشرف على تنظيم حسابات المالية وأموال الميري، وعلى تنظيم الضرائب[2]. وغالباً ما كان يشغل هذا المنصب موظفون من سكان المنطقة الذين لا ينتمون للدين الاسلامي[3].

وكان قد تسلم هذه الوظيفة في متسلمية إربد وعجلون الخواجة موسى الفارحي، الذي كان يتولى التزام قرى عجلون منذ أيام أحمد باشا الجزار[4].

- شيخ البلدة:

عندما دخلت جيوش إبراهيم باشا إلى شرقي الأردن بقيادة سليم آغا السلحدار، عمل على تثبيت شيوخ القرى والنواحي، خاصة أولئك الذين أعلنوا الطاعة والولاء للحكم المصري شيوخاً في قراهم ونواحيهم. كما حدث مع شيوخ

---

(١) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا: تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور اسد رستم. الجامعة الامريكية بيروت ١٩٣٠-١٩٣٤. ج١، ص ٥٥ و ج٢، ص، ٤٨، ١٣٤، ١٣٥. وانظرايضاً: المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٦٣ عابدين. من يوسف عيروط إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٦ ربيع اخر ١٢٤٨هـ/١٢ ايلول ١٨٣٢م.

(٢) Hofman; Op.Cit P. 326.

(٣) كان المباشرون عادةً من المسيحيين لانهم أكثر من سواهم خبرةً بالأعمال الحسابية.
- أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٣٤.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٥ رسالة رقم١عابدين. من إبراهيم باشا إلى احمد منكلي باشا بتاريخ ١٣ جمادى الاخرة ١٢٥٥ هـ/ ٢٤تموز ١٨٣٩م. وموسى الفارحي أحد أقارب حنا بحري بك مدير المالية العامة لبلاد الشام.

السلط والبلقاء والكرك والطفيلة[1]. اذ كان في كل قرية شيخ (دعته الحكومة المصرية شيخ القرية) أوكلت إليه مهمة رعاية مصالح الدولة في بلدته أو قريته، ويقوم بمساعدة المأمورين الذين كانوا يمارسون سلطة الادارة في القرية، كتحصيل الأموال العامة، والإشراف على شؤون القرية[2].

- الناظر:

وعينت الحكومة المصرية لكل مصلحة من مصالحها موظفاً يشرف عليها ويدبر شؤونها سمي ناظراً، كناظر الجخانة، وناظر البريد، وناظر الشونة، وناظر الابنية. وكان يشرف على كل مصلحة ناظر موظف يدعى ناظر النظار. كناظر نظار القرايا مثلاً، والذي كان من أهم مهامه تسمية شيخ جديد للقرية في حال وفاة شيخها[3].

- المحتسب:

أوجدت الحكومة المصرية وظيفة المحتسب لمراقبة أسعار السلع والبضائع في الأسواق العامة والمحلات التجارية ومراقبتها والقيام بالاجراءات المناسبة لمنع الغش، وإعلام الجهات الادارية بالمخالفات

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٨. وايضاً محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٢٥.

(٢) كان إبراهيم باشا قد حدد مهمة شيوخ القرى بما يلي: " ..... يتعاطوا أمور الأحكام وجباية الاموال وانصاف المظلوم من الظالم ورؤية دعاوي كافة الأهالي علي الشرع الشريف بإبطال الباطل واحقاق الحق المستقيم".

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢ محافظ الجهادية وثيقة رقم ٥٥٥، ٢٠ شوال ١٢٤٧هـ/٢٣ اذار ١٨٣٢م.

وعندما كان الشيوخ يمارسون جبروتهم كانت ترتفع أصوات الاهالي وتعلن رفضها، كان إبراهيم باشا يعمد إلى عزلهم عن مشيخاتهم إذا ثبت عليهم شيء وهذا ما حدث مع شيخ قرية عقربا من قرى بني كنانة الذي مارس ضغطاً كبيراً على الفلاحين أدى الى هجرتهم من قريتهم. وعندما تحقق إبراهيم باشا من أمره عزله واقام آخر مكانه. المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٥، وثيقة رقم ٤٤ من يوحنا بحري الى الباشمعاون ١٦٠ ذو الحجة ١٢٤٨هـ/٦ ايار ١٨٣٣م.

(٣) رستم: الاصول العربية، ج٣و ج٤ص ٢٢٢-٢٢٤.

العامة[1].

- مجالس المشورة: (مجلس شورى دمشق):

كان إبراهيم باشا قد أمر بإنشاء مجالس مشورة في البلاد المفتوحة[2]. وكان أول مجلس هو مجلس شورى دمشق الذي أمر إبراهيم باشا بتكوينه في ١٥ صفر ١٢٤٨هـ/ ١٣ تموز ١٨٣٢م. وقد تم اختيار أعضائه البالغ عددهم اثنين وعشرين عضواً من الشخصيات صاحبة المكانة في المجتمع من البكوات والأفندية وذوي البيوت والاكابر والاعيان والشيوخ والتجار وكان بينهم المسيحي واليهودي[3].

وحمّل إبراهيم باشا أعضاء المجلس المسؤولية الكاملة عن أحوال الرعية، وأكد لهم أنه يتبع القول الكريم: "وشاورهم في الأمر" [4]. وعليهم أن يقتدوا بما ورد عن الرسول (ﷺ): "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" [5]. وبين لهم واجباتهم: "النظر في أمور الرعية وأحوالها، بما فيه الراحة والرفاهيّة من كل الوجوه. وذلك لا يحصل إلا بنشر بساط العدل والاحسان" [6]. ثم أوكل إليهم السلطة القضائية للحكم في القضايا المدنية والتجارية. وشجعهم على ابداء الرأي صراحة، والمناقشة وابعاد الخوف أو الإغراض، وعدم التحيّز أوالمراعاة لكبير أو صديق. وعند الاجتماع يتم التنفيذ. وأخيراً يحذرهم "وكل من حابى أو داهن أو أخفى رأيه لعلةٍ ما أو لعدم نقض كلام من هو اعظم منه، فيكون خالف أمرنا وجرى ضد راحة الرعية،وبذلك

---

(١) "كان مصطفى أغا إبن شبيب قد تولى الحسبة فنبه على الاسعار جميعها -مما جعل التجار يحتبسون السلع والبضائع مدة يومين دون فائدة ظنا منهم عدم جدية الدولة في مراقبة الاسعار كما كان الحكم السابق. فاضطروا إلى إخراج كل ما لديهم من السلع والارزاق وبيعها بالاسعار المحدودة- صار المحتسب يدور كل يوم في البلد ويمشي قدامه نحو عشرة أجواز ناس حاملين العصي وناس حاملين الفلق وناس حاملين جواب وناس حاملين الميزان والأواق كل يوم على هذا الترتيب" مجهول، مذكرات تاريخية، ص ٦٠- ٦١.

(٢) Hofman; Op.Cit. P. 330.

(٣) باشا، تقويم النيل، ص٤٠١.

(٤) آل عمران الاية ١٥٩.

(٥) حديث شريف.

(٦) باشا، تقويم النيل، ص٤٠١.

يكون أوقع نفسه تحت الملام من جانبنا ومرسومنا، هذا سند لكم وحجة منا عليكم، فاتقوا الله في أعمالكم وأحكامكم واغتنموا ثواب الرعية وخطة الخدامة، هذا ما التزم ننهيكم به فاعتمدوه غاية الاعتماد والحذر من الخلاف" [1].

واتسعت مهام المجلس لتشمل الأمور المالية من ضرائب وعقود التزام وسائل تجارية، ودراسة التقارير المرفوعة له من قبل المتسلمين عن أحوال مناطقهم[2].

٢- التنظيم المالي:

أولت إدارة محمد علي باشا إهتماماً كبيراً لتوفير المال. اذ كان يرى: "أن النقود هي رأس كل عمل في الاحوال الحاضرة وبذل الهمة والمقدرة في تحصيلها واجب على كل محب ومخلص لحكومة الجناب العالي" [3]. ولذلك فقد أنشأ في مصر قلماً خاصاً بمصالح بلاد الشام للإشراف على شؤونها المالية وتدقيق سجلاتها.

ونظراً لثقة محمد علي باشا بحنا بحري فقد عينه إبراهيم باشا مديراً عاماً للمالية في بلاد الشام. فبدأ هذا بتنظيم الإدارة المالية وبالاشراف على كل ما يتعلق بها، كتدقيق قرارات مجالس المشورة في المدن، وضبط أموال الخزانة فيها، والسهر على زيادتها بكل السبل الممكنة. ثم أنشأ قلماً خاصاً بمصالح البلاد الشامية للإشراف على تدقيق الأوراق والسجلات المالية قبل إرسالها إلى مصر[4].

---

(١) باشا، تقويم النيل، ص ٤٠١.

(٢) أبو عز الدين،: إبراهيم باشا في سوريا، ص١٤٣.
كان حنا بحري قد عين رئيساً ورقيباً على المجلس ومنسقاً لاعماله. وقد اتخذ له كاتباً يقوم بتحرير القرارات التي لم تسجل من قبل ومسجلاً يسجلها. وطلب ختماً لتوثيق قرارات المجلس لتاخذ الطابع الرسمي. وعين له مترجماً لترجمة جيمع القرارا المتخذة بصورة يفهمها الجميع.
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨، وثيقة رقم ١٦٥عابدين. من يوحنا بحري إلى الباشمعاون. بتاريخ ١٧ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/ ١٣ ايلول ١٨٣٢م.

(٣) المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٠ وثيقة رقم ١٧٧ من محمد علي باشا الى شريف باشا ١٩ جمادى الاخرة/١٢٤٨هـ/ ١٤ تشرين ثاني ١٨٣٢م.

(٤) رستم، ادارة الشام، ص١٢٢.

وعينت الحكومة المصرية إلى جانب كل متسلم موظفاً مالياً يدعى المباشر (الكاتب)، يتبع مباشرة للمدير العام حنا بحري[1]. وفي القرى كان صغار المأمورين وشيوخ القرى يقومون بالاشراف على تنظيم أموال الميري. غير أن تلزيم الضرائب للمتعهدين كان يضع معظم المسؤولية على عاتق المتعهد[2].

وكانت إدارة إبراهيم باشا قد اعتمدت بدايةً على موظفين ممن سبق لهم العمل في هذا المجال في فترة ولاية عبد الله باشا (١٢٣٤-١٢٤٧هـ/١٨١٨-١٨٣١م) قبيل الحكم المصري، لمعرفتهم بالأموال الاميرية ومداخيل البلاد. وكان أغلبهم من المسيحيين لدرايتهم بهذا الفن. ولكنهم لم يتمكنوا من تغطية العمل الجديد لاتساع مناطق بلاد الشام. ولذلك طلب محمد شريف بك إرسال بعض الكتبة من مصر لتنظيم حسابات بر الشام، عازياً ذلك إلى: " أن بنادرها وثغورها ومقاطعاتها التي يمكن تكليفها بتقديم الحساب مترامية الأطراف ومتعددة الأنحاء" [3].

وقد عانى النظام المالي المصري من كثير من التجاوزات التي كان يمارسها كثير من الموظفين القائمين على أمور المالية. إذ أدى ذلك إلى حدوث عجز مالي كبير في السنوات الأخيرة من الحكم المصري لبلاد الشام. فقد امتدت الأيدي للرشوة والاختلاس، على الرغم ممّا سُنَّ من عقوبات رادعة وصلت إلى درجة الاعدام بحق كل مرتكب لأي منها. وكان من اسباب العجز ايضاً: طبيعة العلاقة غير

---

(١) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٣٤.

(٢) لم يلغ إبراهيم باشا نظام الالتزام في جباية الضرائب، ولكنه اتبع ما هو في صالح الحكومة. فقد بعث حنا بحري إلى الباشمعاون ما يؤكد ذلك، فقال: "ان كان يتحقق بعين اليقين أن الزامهم أوفر نفعاً فلا بأس لعمل موادها والذي يقع عليه المزاد بزيادة عن التزام العام يفوضوا له الالتزام حسب القواعد المرعية". انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٠ وثيقة رقم ٢٠٣عابدين. من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٩ جمادى الاخرة ١٢٤٨هـ/ ٢٣ تشرين ثاني ١٨٣٢م.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٣ وثيقة رقم ١٢٩عابدين. من محمد شريف بك إلى سامي بك ، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٤٨هـ/ ٩ شباط ١٨٣٣م.

المستقرة بين محمد علي والسلطان. وكان من هذه الاسباب ازدياد مصروفات الجيش بسبب استعدادته الدائمة للمواجهة في أي لحظة مع القوات العثمانية وأيضاً فقد استنفذت الثورات ضد الحكم المصري كثيراً من المبالغ. كل هذه الاسباب مجتمعة أدت إلى حدوث عجز مالي كبير تنبهت له الحكومة المصرية وحاولت إصلاحه[1]. فعهد إبراهيم باشا إلى حنا بحري الذي تمتع اضافة إلى ثقة إبراهيم باشا به بكثير من الصلاحيات جعلته يفكر في وضع نظام مالي دقيق يمكن الدولة من ماليتها بشكل يضمن عدم تسرب الأموال ويحد من الرشوة والاختلاس ويضبط المصاريف. وتلخص هذا النظام بما يلي[2]:- "تحديد المبالغ المطلوبة من كل قرية ومدينة ومديرية وتسجيلها بوضوح في دفاتر معينة وطبع نسخة عنها للمحاسبة، وتعليم فقهاء القرى وخطبائها استعمال هذه الاوراق أو السجلات وتعيين خطيب لكل قريتين أو ثلاث، وتعيين معاون لكل خمسين قرية للاشراف على أعمال الخطباء، وكاتب يقوم بتعليمهم عندما تدعو الضرورة. - مراقبة القرى وحمايتها من جور التجار ومن اعتداء اصحاب القوة والنفوذ ومن شذوذ الموظفين واستخفافهم بالقانون. - إعداد دفاتر خاصة ترقم بأرقام متسلسلة وتمهر بخاتم ديوان الحكومة وتوزع على الجهات المعنية لاستخداها. - ضبط المكاييل والموازيين وإلغاء ما كان مختلاً منها. - جرد النقود الموجودة بحوزة الصيارفة في أوقات غير معلومة فحص حساباتهم وتدقيقها".

ولعل وثائق الحكم نفسه تزودنا بأمثلة عن هذه التجاوزات التي حدثت بين الموظفين المصريين في مناطق شرقي الأردن، والتي تنبهت لها الحكومة وحاولت معالجتها. وكان منها ما حدث للخواجة موشي الفارحي مباشر عجلون، والذي مارس اختلاسات مالية كبيرة مستغلاً منصبه وصلة القربى التي تربطه بمدير

---

(١) لطيفه محمد سالم، الحكم المصري في الشام (١٨٣١-١٨٤١م)، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٠، ص١١٠.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٧ وثيقة رقم ٣٠عابدين. من يوحنا بحري الى إبراهيم باشا. غرة صفر ١٢٥٥ هـ/ ١٥ نيسان ١٨٣٩م.

المالية العام حنا بحري، فما كان من إبراهيم باشا إلا أن أمر باحضار الكاتب المذكور إلى الشام وسجنه وتولية شرفي أفندي مكانه[1].

وحارب إبراهيم باشا الرشوة. ويبدو ذلك واضحاً في التعليمات التي كان يصدرها في بنود قرارات تعيين المتسلمين التي يتوجب عليهم إطاعتها والخضوع لها. وشملت التحذير من الطمع، وتدني النفس، والتحذير من أن يمدوا أيديهم لأخذ شيء كلياً أو جزئياً بنوع من الطمع والرشوة أو ما شابههما[2]. ومع وجود هذه التنبيهات حدث ما يغايرها، ولكنها كانت مرصودة، إضافة إلى أن تشجيع الحكومة للسكان لتقديم الشكوى ضد المخالفين. فنرى أهالي الكورة وعجلون يرفعون عريضة يشكون فيها متسلمهم وكاتبهم إلى محمد شريف بك لممارستهما سياسة ظالمة ضد الفلاحين بفرضهما ضرائب أعلى من المتوجب عليهم ولتعاطيهما الرشوة [3]. ولذلك أمر إبراهيم باشا بعرض مثل هذه القضايا على مجلس الشورى في دمشق[4].

٣- التنظيم الضرائبي:

كان إبراهيم باشا قد اصدر مرسوماً إلى سكان بلاد الشام يبين لهم فيه المميزات التي سيتمتعون بها في ظل الحكم المصري الجديد. مركزاً على مساوئ الحكم السابق من كثرة التوزيعات التي تؤخذ منهم من مصاريف الحكام وضرائب أخرى، مراعياً استخدام سياسة جديدة تقوم على راحة السكان حيث يقول: "صار

(١) بعث إبراهيم يقول: "فإن الكاتب المذكور لمن اقرباء حنا بك وقد انبثت من قبل أن له اختلاساً كبيراً. كما أن لديه حقوقاً لهم (يقصد أهل عجلون) فاحضروه إلى شام ثم احبسوه واعهدوا رؤية حسابه إلى شرفي أفندي"انظر:
-المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٥ رسالة رقم ٤عابدين. أمر عسكري من إبراهيم باشا إلى محمد شريف بك بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٥٥ هـ/ ٢٥ تموز ١٨٣٩م.

(٢) رستم، الاصول العربية:ج ٣و ج٤، ص ٢٣٨.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣عابدين. من شيوخ الكورة إلى محمد شريف بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ غرة جمادى الاخرة ١٢٥٥ هـ/١٣ تموز ١٨٣٩م.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٣ وثيقة رقم ٢٠٦عابدين، من إبراهيم باشا إلى محمد شريف بك. بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٤٨هـ/١٠ شباط ١٨٣٣.

واجب وفرض عين التشبث باستحصال أسباب راحتهم وعدم غدرهم بمنع هذه التوزيعات عنهم وابطالها بالكلية." مهدداً من يخالف التنفيذ من المسؤولين بقوله "وكل من تجاسر ووزع شيئاً مثل هذا على الرعايا فيكون خالف أمرنا ووقع تحت الملام" [1].

إلا أن سكان بلاد الشام لم ينعموا طويلاً بالفرحة التي غمرتهم، إذ سرعان ما تراجع ابراهيم باشا عن سياسته هذه أمام العجز المالي الذي لحق بالخزينة المصرية كنتيجة طبيعة للعلاقة غير المستقرة بين محمد علي باشا والسلطان العثماني، وأيضاً لكثرة الثورات -وخاصة في المناطق الفلسطينية- ضد حكم محمد علي باشا، مما جعله يفكر في إيجاد مصادر إيرادات جديدة تغطي العجز في خزينة الدولة[2].

لقد عانى سكان بلاد الشام- ومن ضمنهم سكان شرقي الأردن- من تطبيقات ابراهيم باشا الضريبية. فسرعان ما تراجعت سياسته عن وعودها القاضية بتخفيف وطأة الضرائب. ولجأ إلى تحصيل كل ما كان مفروضاً على السكان سابقاً واضاف اليه ضرائب جديدة كان أهمها:

- ضريبة الإعانة: وهي عبارة عن مبلغ من المال تتراوح قيمته ما بين خمسة عشر قرشاً إلى مئة قرش، وقد يصل إلى خمسمائة قرش، فرض على الموظفين من اصحاب المرتبات الكبيرة التي تزيد عن خمسمائة قرش -أي بمعدل مرتب شهر- خاصة الذين لديهم اعفاء من ضريبة الفردة. وفرضت هذه الضريبة اعتباراً من شهر رجب ١٢٥١هـ/ أواخر تشرين أول ١٨٣٥م [3].

- ضريبة الفردة: تتراوح قيمتها بين خمسة عشر قرشاً الى خمسمائة قرش فرضت على الرجال من السكان ممن تتراوح اعمارهم بين الخامسة عشرة والستين

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٧ وثيقة ٢٤٢عابدين، مرسوم إبراهيم باشا إلى سكان بلاد الشام ٢٨ ربيع الاول ١٢٤٨/٢٦ اب ١٨٣٢م.

(٢) أبوعز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ١٤٥-١٤٧.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة رقم ٩٢عابدين، من محمد شريف باشا إلى سامي بك ٢٩ رجب ١٢٥١هـ/ ٢٠ تشرين ثاني ١٨٣٥م.

سنة، فرضت بأمر من محمد علي باشا اعتباراً من ربيع اول ١٢٤٩هـ/ تموز١٨٣٣م[1].

-ضريبة الشونة: وهي عبارة عن مواد تموينية فرضت على سكان كل ناحية بأن يقدموا بعض ما يلزم الجيش من حاصلاتهم النباتية والحيوانية (كالحبوب والزيت والسمن وغيرها). وكانوا يكلفون بنقلها إلى اقرب شونة عسكرية في مناطقهم، إما على دوابهم أو على دواب يقومون باستئجارها.وقد عانى السكان كثيراً من قسوة هذه الضريبة، اذ لم يقف الظلم عند هذا الحد بل تجاوزه إلى أبعد من ذلك إذ كان السكان عند تسليمهم المقدار المطلوب منهم يجدونه ناقصاً، لأن الحكومة كانت في احيان كثيرة تستعمل مكيالين مختلفين في الوزن والكيل، فالميزان (المكيال) الكبير تتسلم بموجبه من السكان. والميزان الثاني (الصغير) تستعمله عندما يكون التسليم منها إليهم. وكان الفرق بين الاثنين نحو الربع وبسبب هذه المعاملة كان السكان مكلفين بتسديد العجز إما غلات زراعية أو دفع ثمنه نقداً [2].

---

(١) المحفوظات الملكية: دفتر رقم ٢١٠ وثيقة رقم ٥٩٠. أمر من محمد علي بشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٩ ربيع اول١٢٤٩هـ/ ٢٧ تموز ١٨٣٣م.
كانت الدولة العثمانية تلجأ إلى فرضها على السكان في وقت الحرب فقط، وعندما تنتهي الحرب تبطل جبايتها. وعندما دخلت الشام في ظل النفوذ المصري وعقب بسط سيطرته عليها، أقرها محمد علي باشا كضريبة ثابتة كل عام، نظراً لظروف الدولة العسكرية والمالية غير المستقرة على حال، بسبب المواجهة المستمرة مع السلطان العثماني.
-سالم، الحكم المصري، ص١١٤.
وكان لفرض هذه الضريبة تأثير سيء في نفوس المسلمين بشكل خاص، لأنهم لم يعتادوا على دفع مثلها سابقاً، وكانت ثقيلة الوقع بوجه عام، لأن ما كان يفرض منها على بلدة أو مقاطعة أو متسلمية كان يدفع كاملاً، وإن نقص عدد الرجال في هذه القرية أو المقاطعة او المتسلمية. فكانت هذه الضريبة قابلة للزيادة وغير قابلة للنقصان مهما كانت ظروف السكان مما جعل بعضهم يفكر بالهجرة .
- أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٥٧-١٥٨.
انظر عن شكاوي اهالي عجلون والكورة من هذه الزيادات والتي سنتعرض لها لاحقاً:
-المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣و١٨عابدين: من شريف باشا الى إبراهيم باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٢ اب ١٨٣٩م.

(٢) انظر: أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٥٠.

- **ضريبة العشر**: فرضت هذه الضريبة على الغلات الزراعية المزروعة في الأراضي التي تمتلكها الدولة، واستغلها الملاك في مقابل دفع عشرة بالمئة من انتاجها، وارتفعت هذه النسبة الى خمس عشر بالمئة ثم الى عشرين بالمئة. وكان على المستثمر لتلك الارض تجهيز ما يلزمها من بذور والات، وعند جني المحصول تسدد الضريبة للحكومة، وما تبقى يتقاسمه المستثمر (الملتزم) والفلاح مناصفة. وبفرض هذه الضريبة كان يضطر الفلاح إلى إبقاء غلاله على البيادر ريثما يأمره ملتزمه بنقلها إلى المخازن. وكان انتظار هذا الأمر يطول احياناً كثيرة حتى موسم الخريف مما كان يعرضها للتلف والخراب. فيعود ذلك بخسائر فادحة على الفلاح وعلى الدولة أيضاً [1].

- **ضريبة الطواحين**: وهي عبارة عن رسم سنوي تتقاضاه الدولة بنسبة أربعة ونصف بالمئة من إنتاج الطاحونة[2].

- **ضرائب مختلفة**: كانت تؤخذ على الحيوانات والاشجار كأشجار الزيتون والرمان والعنب والمزروعات المختلفة. فعلى سبيل المثال كانت تستوفي الدولة بارة واحدة عن كل غرسة تحمل السيف وبارتين عن كل غرسة اغلظ منها وثلاث بارات عن الاكبر وهكذا. وكانت الدولة تستوفي بارة واحدة عن كل عشر شجيرات عنب وعشر بارات عن كل شجرة جوز، وكانت ضريبة الدجاجة الواحدة على سبيل المثال أربعين بارة، في حين ان ثمنها يساوي ثمانية قروش[3].

- **الرسوم القضائية**: وهي عبارة عن رسم تتقاضاه الحكومة على الدعاوي العامة بنسبة تتراوح قيمتها ما بين واحد إلى اثنين وربع بالمئة من قيمة المادة التي هي موضوع الدعوى[4].

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٣ وثيقة رقم ٤٩ من إبراهيم باشا إلى سامي بك بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٥٢ هـ/ ١٦ ايار ١٨٣٦م.

(٢) سالم، الحكم المصري، ص١١٦.

(٣) رستم: الأصول العربية ،ج ٣وج٤، ص ٧٦-٧٨.
وأيضاً: المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٢ وثيقة رقم ٣٥٨ من محمد علي باشا إلى محمد شريف باشا بتاريخ ١٤ ربيع الاول ١٢٥٢ هـ/ ٢٩ حزيران ١٨٣٦م.

(٤) سالم، الحكم المصري، ص١٨٦.

وقد ابقت الحكومة المصرية على نظام الالتزام في جباية الضرائب في بلاد الشام، وابقت على بعض الملتزمين في مناصبهم الذين كانوا في العهد العثماني السابق للحملة المصرية[1]. على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها إبراهيم باشا تجاه هذا النظام لاحقاً ومطالبته بإلغائه لما يلاقيه الفلاحون من الظلم والجور والخسارة من قبل الملتزمين وبالتالي يؤدي إلى إضطراب في موارد خزينة الدولة، خاصة وأن الملتزمين بدأوا يتحكمون في القرى واصبحوا اشباه سادة في مناطق التزامهم ويصف إبراهيم باشا ذلك بقوله: " ..... فمأكول الملتزم ورجاله وعليق دوابهم، ومأكول معارفهم الذين يمرون عليهم اثناء السفر. جميع هذا على حساب الأهالي. وليس بامكان هؤلاء ان ينقلوا غلالهم من البيادر ما لم يأمر الملتزم بذلك، فقد تبقى هذه الغلال على بيادرها حتى موسم الخريف وتتعرض للتلف والفساد من جراء سقوط الأمطار" [2].

ولما لم تجد معارضة إبراهيم باشا أذناً صاغية عند أبيه بالغاء هذا النظام وجعل موظفي الدولة هم الذين يجبون الضرائب، استسلم للأمر الواقع، وسعى إلى ضبط أمور الالتزام هذه بأوامره المستمرة إلى محمد شريف بك بالمراقبة والتفتيش بنفسه والاطلاع على امور الملتزمين ومعاقبة المسيئين منهم. واصدر اوامره الى المتسلمين لمراقبة الملتزمين بالنزول الى القرى لمتابعتهم والاشراف على امور التحصيل[3].

---

(١) بعث يوحنا بحري إلى الباشمعاون: "إن كان يتحقق بعين اليقين أن الزامهم (يقصد المتعهدين بجباية الضرائب) أوفر نفعاً فلا بأس لعمل مزادها والذي يقع عليه المزاد بزيادة عن التزام العام الماضي يفوضوا له التزامه حسب القواعد المرعية" - المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٠، وثيقة ٢٤٠ من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٦ جمادى الاخرة ١٢٤٨هـ/٩ تشرين ثاني ١٨٣٢م.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٣ وثيقة رقم ٤٩.

(٣) كانت تصل العقوبة التي فرضت على الملتزمين الذين لا يلتزمون بتعهداتهم، ويمارسون الظلم على الفلاحين الى سحب التزمهم ومنحه لغيرهم. انظر: المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٢ وثيقة رقم ٩٢عابدين من إبراهيم باشاإلى محمد شريف باشا بتاريخ ١٢ شعبان١٢٤٨هـ/٤كانون ثاني١٨٣٣م.

وكانت الحكومة المصرية قد حددت الضرائب المترتبة على المناطق الأردنية بعد دراسة لأحوالها من مقادير الحاصلات الزراعية وما تحويه من أعداد السكان وما تحويه من منازل عامرة[1].

فحددت الضرائب المترتبة على عجلون وما يتبعها من قرى بمئة وخمسين كيساً، أي ما يعادل خمسة وسبعين ألف قرش كأموال أميرية تدفع نقداً [2]. وحيث الضرائب المترتبة على الكورة وما يتبعها من قرى أيضاً بمئة وخمسين كيساً أي ما يعادل خمسة وسبعين ألف قرش[3].

وعندما دخل الميرلواء أحمد بك بحملته على الكرك، كان قد حدد الاموال المطلوبة من سكانها وسكان القرى الثلاث المجاورة لها (قرية كثربا، قرية العراق، قرية خنزيره)، بعد إحصائه لعدد منازلهم التي بلغت أربعمائة وتسعة عشر منزلاً، فترتب عليهم ثلاثمائة كيس سنوياً تدفع نقداً [4].

وكان أحمد بك قد أصر على تحصيل المبلغ كاملاً أثناء اقامته وحملته في الكرك التي استمرت اسبوعين الا أنه تراجع عن قراره أمام إلتماس شيوخ الكرك

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٨. حيث بين شيوخ عجلون في الرسالة نفسها أن الاموال المترتبة عليهم هي المبلغ المرقوم أعلاه والتي فرضها إبراهيم باشا عليهم منذ دخوله الشام. الكيس: يساوي خمسمائة قرش.

– ضريبة الميري: هي ضريبة عقارية خاصة بالاراضي. كانت قد فرضت على الشام عقب فتح السلطان سليم العثماني لها واستمرت. ويختلف مقدارها تبعاً لقيمة العقار، وبالتالي فهي غير ثابتة من منطقة لأخرى، لذا خضعت لزيادة كبيرة وفق اهواء الحكام. وقد اعيد تحديدها مع دخول الشام تحت النفوذ المصري حيث اعتبرت الأساس المالي للميزانية، وقدرت في معظم الأحيان عن طريق استخدام ثورين وقياس حرثهما من المساحة في ثماني ساعات في اليوم، وعلى هذا قدرت قيمة الانتاج الذي ربما يكون ضعيفاً، واعطت هذه الطريقة الفرصة للتحايل والاختلاس إذ أن قياس المساحة كان مختلاً وعندما يبلغ حاكم الاقليم أو المقاطعة المتسلمية بتحصيل الميري وفقاً لما حدد له فعليه ان يحصل المبلغ المطلوب من القرى بالتالي يتولى شيخ القرية هذا الأمر. سالم، الحكم المصري، ص١١٢.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢: أنظر ملحق ٥أ و ٥ب و ٥ج.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠.

عنده بإمهالهم مدة من الوقت تمكنهم من بيع دوابهم وحيواناتهم ومحاصيلهم ليتمكنوا من دفع المبلغ المطلوب. فوافقهم على مطلبهم هذا، شريطة أن يدفعوا ثلثي المبلغ حالاً، وأن يؤجل دفع الثلث الأخير بعد ستة شهور، ومقابل أن يأخذ بعض شيوخهم كرهائن ريثما يتمكنوا من دفع المبلغ كاملاً .

وعمد أحمد بك بالاضافة إلى ذلك الى تحصيل بعض الأموال العينية أو ما يعادلها نقداً من سكان الكرك وسكان القرى المجاورة لها أثناء تواجده في الكرك لأغراض الحكومة العسكرية[1].

وفرض أحمد بك على أهل الكرك أموالاً عينية تقدر بـ: خمسمائة وخمسة وثلاثين ألف قرش، تمكن من تحصيل جزء كبير منها بلغ اربعمائة وخمسة وثمانين الف قرش. وتمّ تأجيل دفع الباقي بعد ستة أشهر. وتوزعت الاموال العينية هذه ما بين مائتي غراره حنطة، وثلاثمائة غرارة شعير وستمائة بغل وثلاثمائة رأس من الماعز والغنم، واربعمائة وخمسين بندقية. وفرض أحمد بك أموالاً عينية على القرى المجاورة

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠، حيث بعث احمد بك يقول: "أقمت في الكرك نحو خمسة عشر يوماً لتحصيل الأموال الموزعة على أهاليها المطولبة منهم بموجب الكشف، وقد التمسوا غير مرة إمهالهم عشرين او ثلاثين يوماً لانهم لا يستطيعون تسديد الاموال المطلوبة منهم بسرعة، إذ ليس عندهم نقود فيحتاجون الى المهلة المذكورة حتى يتمكنوا من بيع دوابهم ويوردوا المبلغ المطلوب الى الديوان وأبدوا استعدادهم لتقديم أي شخص منهم كرهينة الى أن يسددوا الأموال المطلوبة بتمامها وكنت لم أوافق على التماسهم هذا ولكني في آخر الأمر لاحظت أنهم لا يستطيعون ان يؤدوا المبلغ المطلوب ما لم يبيعوا دوابهم وطبقاً لالتماسهم اخذت قاسم بن الشيخ الكبير ...... والشيخ ابراهيم من مشايخ حمولته وستة عشر شخصاً من مشايخ حمولتين اخريين كرهائن .... هذا وقد احصيت منازل الكرك والقرى الثلاث وظهر ان المنازل العامرة عدد ٤١٩ منزلاً. وبالنسبة لعدد هذه المنازل كلف اهاليها بمبلغ ٣٠٠ك ما عدا اثمان البغال وسيؤدون منها ٢٠٠ ك في هذه الايام والتمسوا امهالهم ستة اشهر لتأدية مائة كيسه الباقية واجبت التماسهم ....".

لمدينة الكرك تعادل قيمتها مبلغ مائة وواحد وأربعين ألفاً وثلاثمائة وأربع وأربعين قرشاً، تمكن من تحصيل جزء كبير منها يعادل ثمنه واحداً وتسعين ألفاً وثلاثمائة وأربعة وأربعين قرشاً، توزعت بين أثمان حنطة وشعير وحيوانات (ماعز وبقر) . ويكون مجموع قيمة الأموال العينية التي تمكن من تحصيلها اثناء وجوده في الكرك والقرى المجاورة لها قد قارب خمسمائة وستة وسبعين الفاً وثلاثمائة وأربعة واربعين قرشاً[1].

وقد مارست الادارة المصرية سياسة حازمة في تحصيل الضرائب من العربان، فعندما أبدى عربان البلقاء رفضهم لدفع ضريبة الغنم والزيت، أرسلت الحكومة قوةً عسكرية لتجبرهم على دفع الضريبة، وغنمت منهم ستة الاف رأس غنم وستمائة مد شعير، وخمسة وثلاثين رأس خيل من الجياد الأصيلة[2].

---

(١) المحفوظات الملكية محفظة رقم ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠. الغرارة تساوي مئة وعشرة امداد والمد يساوي صاعين. حيث تمكن احمد بك من تحصيل ستة عشر الفاً وثمانمائة وستة وخمسين مداً من الحنطة وثلاثة وثلاثين الفاً وعشرين مد من الشعير ومائتين واثنين وثمانين رأساً من الغنم والماعز وأربعمائة وأربعين بارودة، وثلاثمائة وخمسة وثمانين بغلاً (كل بغل يساوي ثمن ألف قرش). للمزيد انظر.
توضح الوثيقة أن ثمن رأس البقر يساوي مئة قرش، وثمن رأس الماعز يساوي ثمانية عشر قرشاً. وكان أحمد بك قد طالب بتحصيل مبلغ خمسة عشر ألفاً وثمانية وسبعين قرشاً من قرية خنزيرة، بدل سبعمائة وواحد وعشرين رأساً من الماعز وواحد وعشرين رأساً من البقر. وتمكن أيضاً من تحصيل مبلغ تسعة الاف وتسعمائة واثنين وخمسين قرشاً من قرية العراق ثمناً لـ: خمسمائة وأربعة عشر رأساً من الماعز وسبعة رؤوس من الأبقار، اضافة الى طلبه بتحصيل مبلغ سبعة وعشرين ألفاً وتسعمائة واثنين وسبعين قرشاً من قرية كثربا ثمناً لِ: ألف وخمسمائة وأربعة وخمسين رأساً من الماعز. فيكون مجموع أثمان الماعز والابقار المطلوبة من القرى الثلاثة يساوي ثلاثة وخمسين ألفاً وقرشين.
وتوزعت باقي الأموال بين أثمان حنطة وشعير وبنادق.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤١ وثيقة رقم ١٦٧عابدين من يوحنا بحري الى الباشمعاون بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٤٨هـ/ ٢٠ كانون اول ١٨٣٢م.

٤- القضاء:

ساد نظام القضاء العثماني في بلاد الشام في الفترة العثمانية السابقة للحكم المصري، الذي أسس على قاعدة الشريعة الاسلامية. وكان على رأس الجهاز القضائي شيخ الاسلام ويليه قاضيان: قاضي عسكر الروملي، وقاضي عسكر الأناضول. وكانت الشام من نصيب إشراف القاضي الأخير. وعُيِّن في دمشق وحلب والقدس قضاة رئيسون كانوا على صلة مباشرة بشيخ الاسلام. وكان لكل قاض منهم نواب -أقل درجة منه- يختارهم بنفسه، ولهم أن يصدروا الاحكام باسمه في مناطقهم[١].

ولما كان العدل في الأحكام القضائية يتوقف على نزاهة القاضي - سواء أكان القاضي المتخصص في القضايا المدنية أو القاضي المتخصص في القضايا الجزائية (الباشا أو نائبه)- فقد أدى ذلك إلى وجود بعض الخلل والفساد في السلك القضائي[٢]. ومما زاد الأمر سوءاً إنخراط أعداد كبيرة من أبناء الوزراء وكبار رجال الدولة في هذا الجهاز بصرف النظر عن كفائتهم أو موهلاتهم. وكان تعيينهم وفقاً للمقابل الذي يدفعونه لأصحاب السلطة مقابل تعيينهم في هذه المناصب القضائية. ودفعهم هذا الى إبتزاز أموال الأهالي - أصحاب الدعاوي - باللجوء الى سبل غير مشروعة في اجراءات المحاكمة لتعويض ما دفعوه من رشوة[٣].

---

(١) عبد الكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر: ١٨٤٠-١٨٧٦. محاضرات في جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦١ و١٩٦٢، ص٥٢.

(٢) نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة. الجزء الاول (دور حكم السلاطين الفعلي في العهد العثماني (١٥١٦-١٩٠٨)، ص١٦٨.

- وللمزيد انظر:

- أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص: ١٤١.

(٣) عانى النظام القضائي العثماني كثيراً من هذه الاضطرابات التي اصبحت مصدراً لثراء =

أما حكومة محمد علي باشا فقد حاولت تنظيم القضاء على أسس حديثة مستمدة من نمط القضاء الفرنسي. وجعلت من القاهرة مرجعاً أعلى للسلطات القضائية الموزعة في بلاد الشام. فكانت ترسل الدعاوي أحياناً إلى مصر عند ضرورة تمييزها لإعادة النظر والبت فيها بشكل نهائي[1].

وكان لهذا الأمر دوره في اضفاء طابع الحكم المركزي على كل مؤسسات ادارة محمد علي في بلاد الشام وإخضاعها لمركز الحكم في مصر.

ومن الجدير بالذكر أن ابراهيم باشا لم يقدم على اتخاذ أي اجراء من شأنه المساس بالقضاء الشرعي الذي بقي تابعاً للعثمانيين من جهة، ولأن القضاء الشرعي يعد مظهراً من مظاهر الحياة الدينية لمعظم المواطنين في بلاد الشام. وحاولت الادارة الجديدة مراعاة مشاعر هؤلاء المواطنين لتجنب إثارة الرأي العام الديني من جهة أخرى، بحيث لا تتعارض فيه عقلية محمد علي القضائية الحديثة مع الإطار الفكري الديني السائد آنذاك[2].

نظرت إدارة محمد علي باشا الى السكان، على اختلاف طوائفهم، على أنهم سواء أمام القضاء المدني، لا فرق بينهم، ولا تفضيل لطائفة دينية على أخرى. فألغى الفوارق الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم من غير المسلمين من الناحية الشكلية، دون المساس بجوهر الفوارق الاجتماعية القائمة[3].

= الأعلى واستغلال الأدنى، دون أي رادع من قبل الدولة على الرغم من أن الدولة لم تمنح القضاة الحصانة ضد العزل أو النقل أو تنزيل الرتبة، ولكنها كانت تولي القضاة لمدة سنة قابلة أحياناً للتجديد تبعاً لطرق القضاة الخاصة عند الدولة من أجل الاستمرار في مناصبهم القضائية. انظر: العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، ص ١٦٨.

(١) سالم، الحكم المصري، ص ٨٨.

(٢) كان اتفاق كوتاهية بين محمد علي باشا والسلطان العثماني في ٨ ايار سنة ١٨٣٣م الموافق ١٨ ذي الحجة/ ١٢٤٨ هـ قد أبقى على تعيين قضاة الشرع في الشام بيد السلطان العثماني. ولذلك أمر محمد علي باشا بمراقبة هؤلاء القضاة مراقبة شديدة وأمر بوجوب عرض أحكامهم على كبار رجال الإدارة قبل تنفيذها. للمزيد انظر:
- رستم: ادارة الشام، ص ١١١.

(٣) سالم، الحكم المصري، ص ٩١.

ولما كان القضاة لا يتقاضون رواتب في عهد الدولة العثمانية -حيث كانوا يأخذون نسبة من رسوم القضايا المعروضة عليهم والتي تصل في حدها الأقصى الى اثنين وربع بالمئة من رسوم القضية المعروضة عليهم. فقد كان هذا الوضع يضطرهم لأخذ الرشوة. ولما كانت الادارة المصرية تدرك هذا الوضع فقد قررت صرف رواتب ثابتة للقضاة تكفيهم معيشتهم وتحميهم من مد أيديهم للرشوة[1].

وكان إبراهيم باشا قد احدث محاكم جديدة وزع اختصاصاتها القضائية بين سلطات متعددة أهمها:

- قاض في كل مدينة مهمته البت في المنازعات التي تنشب بين السكان والنظر في القضايا الجنائية.
- محكمة مؤلفة من قاض وعضوين وكاتب لتسجيل محاضر جلساتها، وكانت دمشق مركزاً لها وسميت بالمحكمة العليا.
- قاض للقضاة كان بمثابة محكمة الاستئناف وله حق النظر في الدعاوي المستأنف عليها.
- كما كان لمجالس المدن حق النظر في قضايا الادارة المحلية المتعلقة بشكاوي المواطنين المقدمة إليها.

أما تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المذنبين، فقد كانت من اختصاص الحكام الاداريين، كل في منطقته، دون الرجوع إلى السلطات الأعلى. هذا اذا اقتصرت الاحكام على السجن أو الغرامة المالية وغير ذلك من الأحكام؛ اما الأحكام التي كانت تصل الى درجة الإعدام، فكان عليهم أخذ موافقة وتصديق إبراهيم باشا عليها، بعد تصديقها من كبار الحكام الذين منحوا أيضاً حق إصدار الحكم بالموت[2].

ومن الجدير بالذكر ايضاً أن القضاء الشرعي استمر في تأدية مهامه كما كان

---

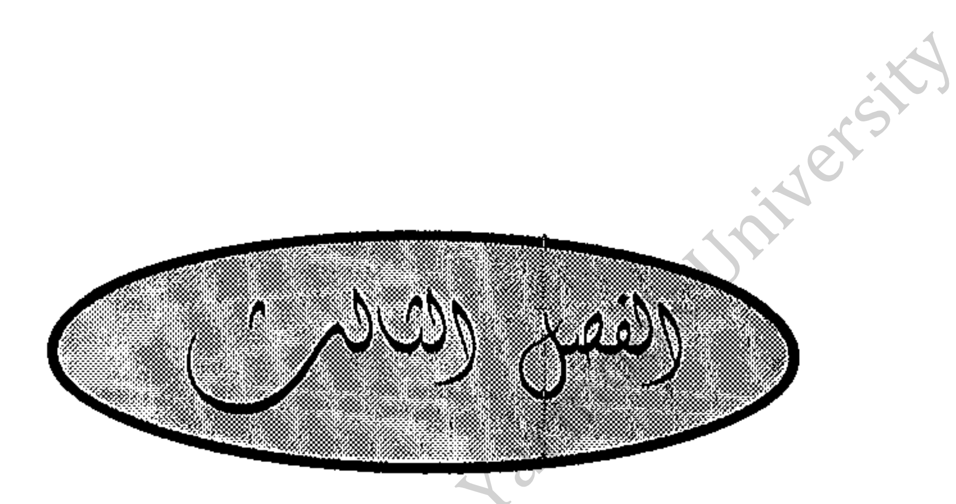
(١) سالم، الحكم المصري، ص ٩٢- ٩٣.

(٢) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٤٢.

في سابق عهده، حيث كان لكل محكمة كاتب ومحرر ومقيّد، بالإضافة الى القاضي الذي كان يصدر الأحكام القضائية [1].

مما تقدّم، يتضح لنا أن صلاحيّات القضاء أيام الحكم المصري في بلاد الشام كانت موزعة بين جهات عدة لم تحدد صلاحياتها بشكل واضح، فاختلطت المهام بعضها ببعض، فكان من الصعب على المواطن العادي معرفة الجهات المسؤولة والمختصة بتقديم شكواه إليها.

(١) سالم، الحكم المصري، ص ٨٩.



الأحوال الاجتماعية والدينية والاقتصادية

الفصل الثالث

"الأحوال الاجتماعية والدينية والاقتصادية"

أولاً: الاحوال الاجتماعية

أ- مجتمع شرقي الأردن

ب- الاصلاحات الاجتماعية

ثانياً: الاصلاحات الدينية (تأمين القيام بشعيرة الحج)

ثالثاً: الاصلاحات الاقتصادية

أ- الزراعة

ب- الصناعة

ج- التجارة

أولاً: الأحوال الاجتماعية

أ- مجتمع شرقي الأردن:

على الرغم من محاولات إبراهيم باشا الجادّة والحثيثة الرامية إلى توطين البدو، وتشجيعهم على الاستقرار وترك الرعي، فقد حافظ مجتمع شرقي الأردن على تقسيماته الاجتماعية التي كانت سائدة فيه قبل مجيء الحكم المصري. فهناك الفلاحون الذين يقطنون في القرى الكبيرة كقرى (إربد، عجلون، الكورة، السلط، الكرك)، والقرى الصغيرة في الأجزاء الشمالية والغربية (السهلية والجبلية) في شرقي الأردن، والذين ظلّوا يعتمدون على الزراعة كمورد أساسي في معيشتهم، ولا سيما زراعة الحبوب كالقمح والشعير وزراعة الأشجار المثمرة وخاصة أشجار الزيتون، إضافة إلى ممارسة بعضهم للتجارة على نحو بسيط غلبت عليها صفة المقايضة[1].

أما الفئة الثانية، فهي فئة البدو الذين ينقسمون إلى بدو مستقرين يقطنون في المناطق القريبة من جداول المياه والينابيع ويعتمدون في حياتهم على تربية الأغنام والماعز إضافة إلى ممارسة بعضهم للزراعة بصورة محدودة. ومن هذه القبائل التي ذكرتها الوثائق المصرية، عشيرة العباد، والعدوان، والغنيمات[2] في منطقة البلقاء وإلى الجنوب منها سيطرت قبائل عنزة والحويطات والمجالي وبنو حميدة[3] بالكرك. كما أحاطت قبائل بني حميدة والحويطات بالطفيلة وقبيلة الغزاوية في الأغوار الجنوبية وقبيلة الصقر في الأغوار الوسطى والشمالية[4].

أما الفئة الأخرى من البدو فتتمثل بالقبائل الرحالة، كقبيلة بني صخر وعنزة

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٤ وثيقة رقم ٣٩١ انظر ملحق رقم ٦(أ)، وأيضاً محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠. انظر ملحق رقم٥(ج) .

(٢) الغنيمات: عن أصل هذه العشيرة، انظر ملحق رقم ١٦.

(٣) حميدة (بنو حميدة): انظر ملحق رقم ١٦.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤٠ من محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢٣ آب ١٨٣٩، وراجع محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ ،رسالةرقم ٦.

والسرحان الذين ظلوا يعتمدون في حياتهم على تربية الماشية ورعي الابل وينتقلون من مكان لآخر طلباً للكلأ والماء[1].

ب- الإصلاحات الاجتماعية:

أسلفت في فصل التمهيد من هذه الدراسة الحديث عن حالة الاضطرابات والحروب التي سادت شرقي الأردن في الفترة العثمانية السابقة للحكم المصري، والتي تركت آثارها السلبية على طبيعة حياة المجتمع الأردني المعيشيّة والأمنيّة وخاصة على الفلاحين الذين عانوا -إضافة إلى ظلم الولاة العثمانيين الذين أرهقوهم بالضرائب المستمرة -من ظلم البدو الذين لم يألوا جهداً في مقاسمة الفلاحين محاصيلهم وأموالهم إلى درجة أدت بكثير من هؤلاء الفلاحين إلى هجر قراهم وترك العمل بالزراعة[2]. وبقيت هذه الأحوال قائمة إلى أن دخلت شرقي الأردن ضمن الحكم المصري بقيادة إبراهيم باشا والذي بدأ إصلاحاته الاجتماعية بما حمله معه إلى بلاد الشام كلها من قوانين وأنظمة تحدد طبيعة العلاقة بين السكان أنفسهم من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات. وهو في ذلك يسعى إلى تأسيس مجتمع يسوده الأمن والاستقرار، كي يتسنى له تثبيت دعائم إصلاحاته الإدارية والاقتصادية وبالتالي استغلال موارد بلاد الشام بشكل أفضل[3].

---

(١) محفظة ٢٥٨ وثيقة ٧٦. رسالة رقم ٦.

(٢) راجع فصل التمهيد من هذه الدراسة.

(٣) إرتكز إبراهيم باشا في إصلاحاته الداخلية على خبراته السابقة أثناء حكمه في مصر وعلى المبادئ التي استقاها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وعلى مرتكزات الحكم والمبادئ الأوروبية التي خلفتها الثورة الفرنسية كونها الطريق الوحيد للوصول إلى قلوب الشعوب. فقد عُين إبراهيم باشا مفتشاً عاماً للحسابات في مصر عام ١٨٠٧م، فأدى عمله بجدارة، وفي سنة ١٨٠٩ عين حاكماً على الصعيد علاوة على منصبه الأول فنجح في إدارته، وفي سنة ١٨٢٩م تألف مجلس المشورة برئاسته للبحث في مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية والقضاء، وفي نفس السنة كان إبراهيم باشا على رأس الادارة المدنية والعسكرية. للمزيد انظر:

- احمد احمد الحتة، جهود إبراهيم باشا في خدمة الزراعة الصناعة والتجارة. من كتاب ذكرى البطل الفاتح (إبراهيم باشا ١٨٤٨م-١٩٤٨م)، مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية: تنشرها الجمعية بمناسبة إنقضاء مائة عام على وفاته، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠. ص ٧٩-١٠٥.

وتحقيقاً لذلك كان لا بدّ من إصلاح أحوال البدو عامة، واصلاح أحوال البدو في شرقي الأردن خاصة والذين شكلوا شريحة كبيرة من مجتمع شرقي الأردن في ذلك الوقت. فقد استمرت اعتداءاتهم على القرى بنهبها وسلبها وقطع الطرق. ويؤكد ذلك كتاب ورد لإبراهيم باشا من الخواجة بطرس كرامة يطلعه فيه على اعتداءات العربان قائلاً: "إنما العربان حاصل منهم تعدي ومطاولة زايدة على حوران وإربد وعجلون بالنهب والسلب وقطع الطريق". لافتاً نظره إلى أن الذي دفعهم إلى ذلك هو " .... الغرور والطمع وعدم وجود عسكر بالشام وأن متسلم حوران ما فيه كفاية لشيء سوى أنه أطمع منهم" [١].

ولعل وثائق الحكم المصري تزودنا بفكرة عن السياسة التي اتبعها إبراهيم باشا مع القبائل البدوية وزعمائها في مناطق شرقي الأردن منذ دخوله اليها. وتراوحت بين سياسة استخدام القوة بداية[٢]، ثم استخدام سياسة اللّين[٣] أو استخدام السياستين معاً- إذا تطلب الأمر- سعياً إلى اخضاع هؤلاء البدو وخاصة عرب بني صخر وعنزة، أو سعياً لكسبهم إلى جانب الحكومة وتنفيذ أوامرها وتجنيب القرى وسكانها والطرق مخاطرهم.

ولعل أول أمر سعت الدولة إلى تحقيقه، هو حرمان البدو من تحصيل (الخوة) والأتاوة التي فرضوها وألزموا بها العابرين إلى مناطقهم أو على الفلاحين في أيام الحصاد في الفترة العثمانية السابقة للحكم المصري[٤]. وهدد إبراهيم باشا بالعقاب الصارم لكل من يقوم على أخذ الخوة. فامتنع جباتها عنها وامتثلوا للأمر الواقع، وأصبحت معابر البدو ومسالكها حرّة طلقة يسلكها التجار وأبناء السبيل آمنين فرحين[٥].

وضيّق إبراهيم باشا على البدو في مسألة عوائد الحج[٦]، فعندما التمس عرب

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٦ عابدين وثيقة رقم ١٥١.
(٢) كما رأينا ذلك اثناء قيام الحملة المصرية على شرقي الأردن وملاحقاته المستمرة لهم.
(٣) يظهر ذلك من خلال مساعي إبراهيم باشا لتوطين البدو.
(٤) رستم: الأصول العربية: ج١، ص٧٦.
(٥) رستم: ادارة الشام، ص١٠٩.
(٦) عوائد الحج: هي الصرة.

بني صخر منحهم إياها على جردة طرابلس والق حنا بحري، واعترض إبراهيم باشا على ذلك بقوله: "ليس هناك ما يوجب إعطاء عربان بني صخر مبلغ مائتي كيسة". ولم يطبق ذلك على الجميع، إذ أعطت الحكومة عربان العنزة تلك العوائد في السنوات الأولى من الحكم المصري ثم حرمتهم منها في عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م[1].

كان إبراهيم باشا يسعى لتثبيت اجراءاته هذه، فقد أصدر تعليماته إلى المتسلمين الذين عُينوا في المناطق التي تحوي تجمعات بدوية بالتشديد والرقابة في مناطقهم من أجل حماية الأهالي والطرقات من شر العربان وأذاهم[2].

وأوجد إبراهيم باشا قيادة خاصة من الجيش في حماة بقيادة محمد بك،-أحد القادة المصريين- هدفها رصد ومراقبة تصرفات البدو في جميع أنحاء بلاد الشام بالتنسيق مع المدريرين والمتسلمين في مناطقهم[3].

ويتضح من الرسالة التي بعث بها محمد بك إلى إبراهيم باشا أن الحكومة المصرية قد أوجدت قوات عسكرية إلى جانب متسلم عجلون بقيادة دلي محمد -أحد القادة المصريين- هدفها مراقبة تحركات بني صخر الذين استمروا في ممارسة اعتداءاتهم على المناطق الشمالية في شرقي الأردن وإلحاقهم الأذى بالفلاحين هناك[4].

وكان إبراهيم باشا قد بذل جهوداً كبيرة من أجل توطين البدو وتشجيعهم على

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٣٥، عابدين، من إبراهيم باشا إلى محمد شريف باشا بتاريخ ١٢ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/٢٣ اذار ١٨٣٤م.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٣ وثيقة رقم ٤ عابدين، من يوحنا بحري إلى الباشمعان بتاريخ ٢ ذي القعدة ١٢٤٧هـ/ ٣ نيسان ١٨٣٢م.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ عابدين وثيقة رقم ١٤٤ رسالة رقم٣، من محمد بك قائد عربان حماه إلى السر عسكر إباهيم باشا بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٨ تشرين أول ١٨٣٩م.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١١٦عابدين. من محمد خفتان اغاسي إلى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٥هـ/ ١ تشرين أول ١٨٣٩م.
ويبدو من الوثيقة نفسها أن خفتان اغاسي كان قد كلف سليمان الشبلي شيخ البلقاء بتقديم المساعدة لقوات دلي محمد في متسلمية عجلون من أجل ضرب بني صخر في معان.

الاستقرار والكف عن حياة التنقل والترحال والغزو، وعزز جهوده هذه بما كان يمارسه من ضغوط على زعماء البدو وقبائلهم بعدم منحهم الأمان ما لم يوافقوا على ترك حياة الخيم ويستقروا في الأراضي التي هي دون أراضي الفلاحين خصوبة ويقوموا بإصلاحها وأيضاً إصلاح كثير من القرى الخربة. ويبدو ذلك جلياً في الرسالة التي بعث بها محمد شريف بك (حكمدار عربستان)إلى إبراهيم باشا يطلعه فيها على التجاء الشيخ حميدي الفرشان شيخ عرب بني صخر إلى متسلم حوران طالباً الأمان، وأنه بعث إلى المتسلم يأمره بأن لا يعطيه الأمان المعتاد وإنما يعطيه الأمان بشروط كان منها: "أن يترك هو وعشيرته حياة الخيم ويسكنوا أراضي دون أراضي الفلاحين في الخصب ويقوموا بإصلاح بعض قرى خربة" [1].

وبهذه الإجراءات تمكن إبراهيم باشا من إخضاع البدو لسيطرته، حيث وجدوا أنفسهم أمام سلطة مركزية قوية يدعمها ويحميها جيش معد ومنظم تمكن من الانتصار على جيش الدولة العثمانية حتى أن إبراهيم باشا تمكن من كسب بعض هذه القبائل إلى جانبه في بعض الأحيان بطلبه إلى زعمائها المشاركة في توفير الأمن والاستقرار في بلاد الشام وفي شرقي الأردن. ويتضح ذلك من الأمر الذي بعث به إلى متسلم (دمشق) أحمد بك بأن يستدعي إليه الشيخ دوخي السمير -من مشايخ عرب عنزة- ويطلب منه أن يمنع العربان من إلحاق الأذى بفقراء الأهالي حسب تعهده وإلا فإنه سيجردُ عليهم قوة كبيرة من الفرسان لتأديبهم وتخريب قراهم ومصادرة أموالهم وأملاكهم[2].

ولعل القضية الثانية التي استحوذت على اهتمام إبراهيم باشا، هي مناداته بالمساواة بين جميع سكان بلاد الشام على اختلاف انتماءاتهم الدينية والاجتماعية، والتي هدف منها الى كسب مساندة الدول المسيحية له ضد الدولة العثمانية، ولأن

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٥ وثيقة رقم ٨٢ .

(٢) المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٠ وثيقة رقم ١٩.

هذه السياسة ترضي حليفه وتابعه الأمير بشير الشهابي، ثم رغبته في أن يظهر حكومته بمظهر حامية الأديان[1].

فقد كان النصارى في العهد العثماني السابق للحكم المصري يعانون من ظلم اجتماعي كبير تمثل بحرمانهم من عدم تقلدهم لأي منصب مهم سوى الأمور الكتابية، وهي قليلة جداً ولم يسمح لهم بركوب الدواب داخل المدن والقرى. ولم يسمح للنصراني أن يرفع صوته فوق صوت المسلم. ولم يسمح لهم بأن يلبسوا ما يشاؤون من اللباس. فحدّدوا فقط بلبس الأزرق من الملبوسات والنعال السود لتمييزهم عن المسلمين، وكان اذا التقى مسلم ونصراني في الطريق فعلى النصراني أن يمشي على شمال المسلم[2]. ولما جاء إبراهيم باشا أعلن أن المسلمين وغيرهم من (نصارى ويهود) متساوون في الحقوق والواجبات، ليس لأي طرف أن يتميز على الآخر. وأكد ذلك في رسالة بعث بها إلى متسلم اللاذقية بقوله: "الإسلام والنصارى جميع رعايانا، وأمر المذهب ما له دخل بحكم السياسة" [3]، وأكد إبراهيم باشا مقولته هذه بتطبيقها عملياً. فلم يعد ينزل النصراني عن دابته إذا قابله مسلم في الطريق. وسمح للنصارى بارتداء اللباس الأحمر. ولم يكرهوا على الملابس الزرقاء والسوداء. وتعمموا بالعمائم البيضاء والخضراء. وسمح لهم بركوب الخيل والسير في الطرقات دون أن يتعرضوا لأي سوء أو أذى[4].

وفتح إبراهيم باشا باب الوظائف بأنواعها أمامهم، إلى درجة أن كثيراً منهم

---

(١) سالم، الحكم المصري، ص٢٥٦. وانظر: داوود بركات، البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحه للشام ١٨٣٢م، عني بنشره بركات بركات، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٤، ص١٤١.
لعل هذه السياسة التي نادى بها إبراهيم باشا كانت أحد العوامل السياسية بل أهمها والتي دعت السلطان العثماني لاصدار خط شريف كلخانة عام ١٨٣٩م، الذي منح الكثير من رعايا الدولة العثمانية -خاصة من غير المسلمين- حقوقهم التي كانوا محرومين منها.

(٢) جرار، الحكم المصري، ص ٧٩.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٤٥ عابدين، من إبراهيم باشا إلى متسلم اللاذقية بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ٢٠ أيلول ١٨٣٣م.

(٤) نوفل، كشف اللثام، ص٢٩٩. وانظر: بركات، البطل الفاتح إبراهيم باشا، ص١٤١.

وصلوا إلى أهم المراكز في وظائف الدولة. ومثالنا على ذلك الخواجة حنا بحري الذي تمتع باحترام إبراهيم باشا، فعينه مديراً عاماً لحسابات ولايات بر الشام، وجعله الرقيب الأول على إدارة مجلس شورى دمشق، بل ومجالس الشورى في جميع أنحاء بلاد الشام، وفوق ذلك منحه رتبة بك إضافة الى منحه إياه رتبة ميرلواء على الرغم أنه كان غير منتم إلى العسكرية[1].

وحرص إبراهيم باشا على أن يكون للنصارى ممثلون في مجالس المشورة يسمع رأيهم ومطالبهم. فحصلوا على نفس الحقوق الممنوحة للمسلمين. نلمس ذلك من خلال مرسوم إبراهيم باشا في تعيينه ممثلي مجلس شورى دمشق. إذ كان بينهم المسيحي واليهودي[2]. وطبق إبراهيم باشا المساواة بين جميع السكان أمام القانون الذي خضع له الجميع[3].

وبهذه الإجراءات فقد تمتع النصارى واليهود بحقوقهم كاملة سواء كانت حقوقاً شخصية أم حقوقاً دينية بممارسة شعائرهم الدينية وبناء كنائسهم دون خوف أو وجل[4].

تسببت سياسة إبراهيم باشا هذه -التي لم تُرض المسلمين- في إثارة حفيظتهم ضد هذه السياسة وضد إبراهيم باشا الذي أعلن هذه السياسة وطبقها. فانتشرت الاشاعات وتناقلتها الألسن وتجسمت القضايا إذ اتيحت لها فرصة السريان، والنتيجة عدم الرضا والضيق والتبرم والهجوم على تصرفات الحكومة وإلقاء الاتهامات على إبراهيم باشا[5]. ويجب أن نذكر أن الباب العالي وجد الظروف المواتية للضغط على أوتارها. وكان لذلك أثره في الكثير من الانتفاضات ضد الحكم

---

(١) رستم: إدارة الشام، ص١١٣.

(٢) باشا، تقويم النيل، ص ٤٠١.

(٣) رستم: إدارة الشام، ص١١٣ - ١١٤.

(٤) مشاقة، مشهد العيان، ص١٨٢.

(٥) نوفل، كشف اللثام، ص٢٩٩.

المصري التي سنتعرض لها لاحقاً[1].

هذه الإجراءات والمبادئ لم تكن - كما أسلفت - لتطبق على بقعة معينة من بلاد الشام دون غيرها، بل كانت عامة وشاملة لجميع أنحاء بلاد الشام بما فيها شرقي الأردن والتي ضمّت في بقاعها عناصر مسيحية في عجلون والكرك والسلط. فقد تحسس مجتمع شرقي الأردن بعض آثار هذه المبادئ بمختلف تقسيماته الدينية والاجتماعية إلى حد ليس ببسيط. فقد رأينا كيف تعامل إبراهيم باشا مع المسيحيين في السلط الذين أعلنوا الطاعة وكيف أمنهم على أرواحهم حيث خرجوا وحدهم دون أهل السلط وكأنهم متلهفون للقاء إبراهيم باشا[2].

وكذلك لاحظنا كيف تعامل إبراهيم باشا مع البدو وخاصة عرب بني صخر وحد من نفوذهم وسلطتهم وجبروتهم بإخضاعهم لسلطة الحكومة فأمن الفلاحون من غاراتهم في مواسم الحصاد[3].

ولم تقف إصلاحات إبراهيم باشا الاجتماعية في شرقي الأردن عند هذا الحد، بل تجاوزته إلى المساهمة في حل النزاعات القائمة بين فئات السكان سلمياً، وباستخدام القوة إذا لزم الأمر. ويبدو ذلك واضحاً في الرسالة التي بعث بها ميخائيل العورة -احد اعيان الشام-إلى الباشمعاون يطلعه فيها على أخبار بر الشام، ويورد منها ما مضمونه قيام سليم السلحدار بحل النزاع القائم بين الشيخ ذياب العدوان شيخ مشايخ البلقاء وعرب العباد بسبب عداء قديم بين الطرفين. وسعى سليم آغا السحدار إلى حل النزاع بين الشيخ ذياب العدوان وأهل الكرك[4].

على الرغم من أن الحكومة المصرية كانت تسعى جادة لإنهاء النزاعات القائمة بين فئات السكان سعياً للاستقرار في هذه المناطق، إلا أنها كانت تجد في هذه

---

(١) نوفل: كشف اللثام، ص١٢٤.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٢ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٨ أيلول ١٨٣٢.

(٣) راجع الصفحات السابقة من هذه الدراسة.

(٤) لم توضح الوثائق اسباب هذه العداوات او أية تفاصيل عنها.

النزاعات فرصة لضرب فئة معينة أو لضرب الطرفين المتنازعين معاً لكسر شوكتيهما، وأيضاً للاستيلاء على أكبر قدر من الغنائم. وهذا ما حدث عندما قام النزاع بين قبيلة الصقر[1] وقبيلة الغزاوي[2] في مناطق الأغوار في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م. فقد تظاهر متسلم طبرية الذي عزم على إنهاء الخلاف بين القبيلتين بأنه يريد إصلاح ذات البين بين هؤلاء البدو ولكنّه كان في قرارة نفسه يريد التنكيل بهم. وهذا ما حدث، حيث هاجمهم بقواته وغنم منهم نحو ألف وستمائة شاة وثمانمائة ثور وعدداً من الحمير[3].

ثانياً: الإصلاحات الدينية (تأمين القيام بشعيرة الحج):

أما على صعيد الشؤون الدينية في شرقي الأردن، فقد أولى إبراهيم باشا قافلة الحج الشامي عناية خاصة، ذلك لأنها تقع ضمن دائرة مسؤوليته بالإضافة للأماكن المقدسة في بلاد الحجاز فعليه تقع مسؤولية تأمين سلامة القافلة في ذهابها وإيابها من دمشق وإليها المركز الرئيسي لانطلاقها[4].

ولما كانت قافلة الحج الشامي تتعرض للانقطاع في عهد الدولة العثمانية بسبب خلافات والي دمشق مع البدو على طريق القافلة بين دمشق والحجاز وخاصة في المناطق الأردنية (عربان بني صخر وعنزة) وسبب ذلك امتناع أمير الحج عن دفع الصرة لهؤلاء البدو، فتتعرض القافلة للسلب والنهب. ولما كانت الدولة العثمانية عاجزة عن وضع حد لهذه المشكلة، فقد سعى إبراهيم باشا- ممتثلاً لأوامر أبيه- إلى توفير الأمن والحماية للقافلة خاصة وأنه كان على دراية كاملة بما كانت

---

(١) الصقر: عن أصل هذه القبيلة أنظر ملحق رقم ١٦.

(٢) الغزاوية: عن أصل هذه العشيرة أنظر ملحق رقم ١٦.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ١، من محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢٣ آب ١٨٣٩م.

(٤) كانت دمشق مركزاً لتجمع نحو ثلاثين ألف من الحجاج المسلمين الذاهبين إلى مكة سنوياً.
- سالم، الحكم المصري، ص١٩١.

تتعرض له هذه القافلة من مخاطر وهجمات البدو عليها[1]. ويبدو ذلك واضحاً في أن من بين الأسباب التي كان يطرحها محمد علي باشا على السلطان العثماني لضم بلاد الشام لنفوذه عزمه على تأمين مرور قافلة الحج الشامي من دمشق وإليها مروراً بشرقي الأردن[2].

ولذلك وما أن بدأت أحوال محمد علي باشا بالاستقرار، حتى بدأ باتخاذ الإجراءات الكاملة لضمان سلامة قافلة الحج الشامي[3]. فعمل ابنه إبراهيم باشا على كبح جماح البدو ومنع شرورهم فحرمهم من أخذ الصرة. وجاء الأمر من القاهرة من محمد علي باشا يؤيد ما قام به ابنه بقطع الصرّات عن عربان عنزة وبني صخر. إذ جاء في الرسالة (الأمر) التي بعث بها محمد علي باشا الى محمد شريف بك حاكم الشام ما يلي: "..... وإنني رأيت أن رأي نجلنا حضرة صاحب الدولة الباشا السر عسكر في قطع الصرات الخاصة بعربان العنزة وأولاد علي وحسنة وبني صخر في محله. ولذلك

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣١ وثيقة رقم ٦٦عابدين، من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا ١٦ رجب ١٢٤٧هـ/٢١ كانون أول ١٨٣١م.

(٢) يظهر ذلك من رسالة بعثها محمد علي باشا إلى السلطان العثماني جاء فيها: "..... فلو أحيلت هذه الإيالة (يقصد إيالة الشام) لعهدتنا لكنا نسعى في إجراء التدابير اللائقة التي توجب النظام والانتظام فنجعل طرق الحجاج ذوي الابتهاج بحيث يسود فيها الأمن من جميع جهاتها ويمكن لكل أحد أن يسلكها وحده بكل طمانينة وأمن مروراً وعبوراً ونوفق لاعمار بلادها حتى أستجلب الدعوات الكثيرة لذات حضرة السلطان فاتح ممالك العالم" انظر:
- المحفوظات الملكية: دفتر ٣١ وثيقة رقم ٧٦ معية سنية من الجناب العالي إلى حضرة الأفندي كتخدا بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية ١٢٤٣هـ/١٤ كانون ثاني ١٨٢٧م.

(٣) كان من بين هذه الأوامر قوله: "ينبغي منكم الاعتناء بشؤون الحج وبذل الهمة في توفير أسباب الأمن والراحة للحجاج المسلمين .... وبذل المجهود بمداركته وتحضير كافة مهمات الحاج الشريف ولا يبدو منكم تهاون في شيء من الأمور اللازمة لكيلارد الحج ....." . انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣١ وثيقة رقم ٦٦ عابدين،من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا ١٦ رجب ١٢٤٧هـ/٢١ كانون أول ١٨٣١.

تقطع هذه الصرات ......" . وأبقت الحكومة المصرية على المرتبات الخاصة بالقلاع ونفقات السفر من شعير وقرب الماء والشموع ..... [1].

وعندما ألغيت الصرات (عوائد الحج) التي كان يفرضها البدو، عمدت الدولة الى تقديم بعض الإعانات لهؤلاء البدو ليقدموا خدماتهم للحجاج في موسم الحج. إذ خصصت الحكومة مبالغ معينة لكل شيخ قبيلة على طول طريق الحج بلغ مجموعها كاملة أربعة وتسعين ألف قرش[2].

وأمر إبراهيم باشا -زيادة على ذلك- بأن ترافق قوة من الفرسان العسكرية المسلمة قافلة الحج، تحسباً لأي اعتداء على الحجاج. ومنحت هذه القوة التوصيات إلى المسؤولين المصريين على طول الطريق لتسهيل مهامها[3].

وشرع إبراهيم باشا بإصلاح القلاع وأحواض المياه والآبار الموجودة في الطريق من دمشق إلى مكة المكرمة التي يعتريها الخراب. وكان لشرقي الأردن نصيب وافر من هذا الاهتمام إذ يتبين من التقرير[4] الذي قدم إلى محمد علي باشا وجود تسع محطات (استراحات) في شرقي الأردن يقدم فيها للحجاج كلّ وسائل

---

(١) المحفوظات الملكية: دفتر ٢١١ وثيقة رقم ٥٨ عابدين .من الجانب العالي إلى شريف بك بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٤٩هـ/٤ شباط ١٨٣٤م.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٦ وثيقة رقم٢٣٢ عابدين، من محمد شريف بك إلى محمد علي باشا بتاريخ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/نيسان ١٨٣٢م.

(٣) جهزت هذه القوة بناءاً على أمر محمد علي باشا في أوائل جمادى الأولى من سنة ١٢٤٩هـ/ منتصف أيلول ١٨٣٣م، يتضمن تجهيز العساكر اللازمة للمحافظة على حجاج بر الشام وحمايتهم من تعديات العربان. انظر: باشا، تقويم النيل، ص٤١٥.
وزودت هذه القوة العسكرية بمدفعين خفيفين لإستخدامهما عند الضرورة. المحفوظات الملكية: محفظ ٢٤٨ وثيقة رقم ٧٦ من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا بتاريخ ٢٢ جمادى الاخرة ١٢٤٩هـ/٦تشرين ثاني ١٨٣٣م.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ١٨ بحر برا وثيقة رقم ٢٧ من ناطق الاصلاحات والترميمات إلى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٥١هـ/٢٤ حزيران ١٨٣٥م.

الراحة والأمان من مشرب ومأكل وعلوفة لدوابهم. وهذه المحطات هي[1]: محطة الرمثة، عين الزرقاء، البلقاء، القطرانة، الحسا، ظهر العنيزة، معان، العقبة، المدورة.

وكان محمد علي باشا يتابع بنفسه أخبار قيام المحمل الشريف (قافلة الحج) من المهرجان الذي يقام عند انطلاقها وخلال طريق ذهابها وايابها[2]. وأمر أن تكتب هذه الأخبار في جريدة الوقائع المصرية[3].

وخرج المحمل الشريف من دمشق-وكتب على ستارة والي الشام ومصر- ينعم بالأمن والراحة التي خص بها. إذ تمكنت الحكومة المصرية من السيطرة على أخطر مراحل طريق الحج الشامي -شرقي الأردن- سيطرة كاملة، وتميزت فترة الحكم المصري بعدم تسجيلها لأي هجوم على قافلة الحج أو الاعتداء عليها أو حتى اعتراض أي من القبائل البدوية على هذه الإجراءات الجديدة[4].

---

(١) انظر تفاصيل هذه المراحل ملحق رقم ٧.

(٢) يظهر ذلك من الرسائل العديدة التي كانت ترفع إليه من القادة المصريين في بلاد الشام. انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٧٦ . وانظر:
محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٩٥ من محمد شريف بك الى سامي بك بتاريخ غرة رجب ١٢٤٩هـ/منتصف تشرين ثاني ١٨٣٣م.
وراجع محفظة ٢٤٨ وثائق ذات الأرقام ٢١٤ و٢١٦ و ٢٢٠ و٢٢٣ و٢٢٥ و٢٢٧ و٢٣١ من محمد شريف بك إلى سامي بك بتاريخ ١٣-١٩ شوال ١٢٤٩هـ/٢٢-٢٨ شباط ١٨٣٤م.

(٣) المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٢ وثيقة رقم ٣٢٢ من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ غرة صفر ١٢٥٢هـ/١٨ ايار ١٨٣٦م. جريدة الوقائع المصرية: هي الجريدة الرسمية الأولى في مصر والبلاد العربية، كانت تطبع في مطبعة بولاق. وقد صدر عددها الأول سنة ١٨٢٨م، حيث كانت تصدر بالعربية والتركية أولاً، ثم اقتصرت على العربية بعد ذلك. الفيكونت فليب دي طرزي، تاريخ الصحافة العربية، ٤ اجزاء، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩١٤م، ص ٤ - ٥.

(٤) باشا ، تقويم النيل، ج٢، ص٣٨٨. ولم يعثر الباحث على أية وثيقة أو مصدر أو معلومة تبين انقطاع الحج في فترة الحكم المصري لبلاد الشام كما كانت العادة في الفترة السابقة له.

ثالثاً: الإصلاحات الاقتصادية:

كانت سياسة إبراهيم باشا ترمي إلى تحقيق أهداف والده في استغلال ثروات بلاد الشام لما تمثله من قوة اقتصادية هائلة في النهوض بالاقتصاد المصري إلى مصاف الدول الكبرى[1]، فعمد إلى تنمية موارد بلاد الشام، واستغلال ثرواتها، سواء كانت الزراعية أو الصناعية وما ينتج عنهما من ازدهار الحركة التجارية والتي تعود عليه بأرباح طائلة[2].

شملت اهتمامات إبراهيم باشا مختلف جوانب الحياة الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، التجارية)، ولم تقتصر هذه الاهتمامات على جزء معين من أجزاء بلاد الشام، بل كانت عامة وشاملة لكل البلاد الشامية. إلا أنها كانت تختلف في مستواها من منطقة لأخرى تبعاً لأهمية المنطقة وموقعها وما تحويه من ثروات طبيعية وبشرية.

وإذا ما قيس وضع شرقي الأردن الاقتصادي في فترة الحكم المصري بغيره من أجزاء بلاد الشام الشمالية والشمالية الغربية والغربية، فإننا نلاحظ أن اهتمامات الحكومة المصرية به قليلة جداً مقارنة بتلك المناطق (خاصة تلك التي تحوي مدنا هامة) [3].

إلا أن ذلك لا يعني أن الحكومة المصرية لم تول أي اهتمام يذكر من جانبها للحياة الاقتصادية في شرقي الأردن، خاصة إذا عرفنا أن مراسيم إبراهيم باشا الإصلاحية كانت في أغلبها تأخذ طابع العمومية لجميع أنحاء بلاد الشام ومن ضمنها شرقي الأردن، إلا اذا كان وضع جهة معينة يتطلب أمراً خاصا سواء كان تشجيعياً أم

---

(١) الدول الأوروبية: (فرنسا، بريطانيا، روسيا، بروسيا).

(٢) بركات، البطل الفاتح إبراهيم باشا، ص ١٤٨، وانظر أيضاً: رستم: ادارة الشام، ص١١٥.

(٣) كدمشق وحماه وحلب واللاذقية وطرابلس وبيروت وصيدا وصور وعكا وحيفا ويافا. كان طبيعياً أن تشهد هذه المدن اهتماماً كبيراً جداً من قبل الادارة المصرية لما تمتعت به هذه المدن من حيوية ونشاط حتى قبل قدوم الحملة المصرية إلى بلاد الشام عام ١٨٣١م، لأنها تمثل مواقع استراتيجية هامة، إما على ساحل البحر المتوسط أو لكون بعض هذه المدن تشكل حلقة وصل على طرق التجارة الدولية في ذلك العهد. فكان طبيعياً أن تشهد هذه المدن نشاطاً تجارياً وزراعياً وصناعياً كبيراً جعل إبراهيم باشا يوليها إهتماماً خاصاً.

تحذيرياً أم إلزامياً[1].

أ- الزراعة:

عمل إبراهيم باشا على تقويض النظام الإقطاعي[2] الذي كان يشكل الهيكل الأساسي للمجتمع الشامي قبل قيام الحملة المصرية على الشام[3]. وكان الفلاحون يعانون من سطوة هذا النظام الجائر، وكانت تقع عليهم بسببه عقوبات مختلفة من ضرب وجلد وسجن. وكان عليهم أن يتحملوا كل ما يقع عليهم من السادة أصحاب السلطة الذين مارسوا الظلم بمختلف ألوانه، وكما يحلو لهم، ولم يحاسبهم أحد، فما دام الإقطاعي يدفع مطلوب الدولة من الضرائب عن مقاطعته فله حرية التصرف فيما استحوذ عليه من أرض وما عليها من بشر[4].

ولم تكن منطقة شرقي الأردن بمنأى عن تطبيق هذا النظام على أهلها الذين

---

(١) يظهر ذلك من خلال مراسيم محمد علي باشا إلى إبنه إبراهيم باشا أو من الأخير إلى قادته وموظفي الإدارة المصرية في بلاد الشام كمحمد شريف باشا حكمدار بلاد الشام وحنا بحري مدير المالية وإلى مديري ومتسلمي المناطق. انظر وثائق الحكم المصري.

(٢) كان العثمانيون قد طبقوا نظام الإقطاع العسكري في بلاد الشام الذي ورثوه عن الدول السلجوقية وكان الهدف من تطبيق هذا النظام توفير موارد مالية ثابتة لأعداد كبيرة من أفراد جيشها المعروف بالسباهية وقد إعتبرت القوانين العثمانية ربع هذه التيمارات بمثابة مال للمقاتلة. والتيمار. هو أجر خصص لهم مقابل ملاقاة العدو إذ كان على السباهي أن يجهز عدداً من الأتباع يتوافق وإيراد إقطاعه الممنوح له. للمزيد راجع:
- عين علي افندي، قوانين آل عثمان، ترجمة وتعليق خليل ساحلي أوغلو، دراسات العلوم الإنسانية م٤، ع٤، ١٩٨٦م، ص١٥٤.

(٣) بركات، البطل الفاتح إبراهيم باشا، ص١٢٤.

(٤) عانى المجتمع الشامي من النظام الإقطاعي الذي إتسعت مساوئه بعد أن أصبحت له ركيزة قوية، واعتمد على التقسيم الطبقي، كما ساد نظام الالتزام. ومعروف أن أراضي الشام تعتبر في حوزة السلطان، وانيطت إدارة الولاية وزراعتها للوالي، وتعاون معه الملاك الإقطاعيون الذين تحكموا في جميع الأموال الخاصة بالميري والضرائب وأعطي لصاحب المقاطعة الإذن بالسجن والضرب، للمزيد انظر: أ.ن بوالياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، تعريب عاطف أكرم، منشورات دار المكتوف، لبنان، ١٩٤٨، ص ٣٧-١٤٢.
وانظر أيضاً: عوض، الادارة العثمانية، ص٢٢٦- ٢٢٧.

عانوا مختلف أنواع العذاب بسببه[1].

فبدأ إبراهيم باشا بهدم أسس هذا النظام وقواعده ليقوم عليها نظام آخر له سماته التي مثلت تغيّراً اجتماعياً. فأعاد توزيع الأراضي وحل الجيوش العسكرية وجرّدها من السلاح بالقوة، دون تمييز بين الأشراف والأعيان، وسواهم من عامة الشعب. وأدخل نظام التجنيد العسكري[2].

كما ألغى إبراهيم باشا نظام زراعة أراضي السلطان، فآلت للحكومة المصرية. وضمّ ممتلكات الباشوات إلى الحكومة المصرية، ووزعها على كبار موظفيه وقادة جيشه لاستصلاحها وزراعتها بالأشجار المثمرة وأشجار الزيتون والكروم والتوت. فهو بذلك لم يلغ نظام الالتزام ولكنه اتبع ما هو في صالح الحكومة[3].

وبعد القضاء على نظام الإقطاع، عمد إبراهيم باشا إلى التخلص من القسوة والظلم اللذين يعاني منهما الفلاحون الذين شكلوا العامل الأول للإنتاج. فمنحهم الأمان وهيأ لهم الاستقرار، وقدم لهم المساعدات المالية للنهوض بأراضيهم، وأوجد ما يشبه بنك الإقراض الزراعي (المصرف الزراعي).

وأقام إبراهيم باشا صرافاً في كل من دمشق وحلب وأضنه لتقديم القروض للفلاحين، بحيث يقدم طالب القرض طلباً إلى حاكم المدينة الذي يحدد بدوره قيمة المبلغ الذي يستحقه الفلاح[4].

---

(١) البخيت، دفتر مفصل لواء عجلون، ص١٦.

(٢) عوض، الادارة العثمانية، ص٢٢٧.
بعث يوحنا بحري إلى سامي بك برسالة أخبره فيها ما مضمونه عزم إبراهيم باشا على تطبيق نظام التجنيد في بلاد الشام. راجع المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٨٩ عابدين، من يوحنا بحري إلى سامي بك بتاريخ ٩ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/١٩ نيسان ١٨٣٤م .

(٣) بعث يوحنا بحري إلى الباشمعاون يقول: "إن كان يتحقق بعين اليقين أن الزامهم أوفر نفعاً، فلا بأس لعمل مزادها الذي يقع عليه المزاد بزيادة عن التزام العام يفوضوا له الالتزام حسب القواعد المرعية". انظر المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٠ وثيقة رقم ٢٠٣ .

(٤) انظر: بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص١٤٥ حيث يستشهد بتقرير لأحد القناصل الأوروبيين في هذا المجال.

وزيادة على ذلك، أمر إبراهيم باشا بإعفاء الأرض الزراعية البكر من الضرائب مدة ثلاث سنوات[1]. وسارع إبراهيم باشا إلى إصدار الأوامر لموظفيه لتقديم المساعدات للفلاحين مثل: تقديم التقاوي لهم عند حلول موسم الزراعة، فقد بعث بأمر إلى شريف بك جاء فيه قوله: "الفلاحين الضعفاء المحتاجين يتحرر لهم قوت من حنطة وشعير للبذار ودراهم يشتروا بها .... ويكون التسليم من الأنابر[2] على يد ملتزمين ومشايخ القرايا فيوزعوها على أربابها بالتمام" [3].

ومقابل هذه التسهيلات انتظر إبراهيم باشا من الفلاحين النشاط في زراعة جميع الأراضي. فقد بعث برسالة إلى مجلس الشورى في دمشق يطلب من أعضائه المباشرة والمراقبة الدقيقة على الفلاحين بأن يبادروا إلى الفلاحة وزراعة جميع الأراضي. وجاء في الرسالة: "بأن يبادروا إلى الفلاحة وزراعة جميع الأراضي ولا يبقوا أرض بور بدون زراعة، ولا يفتكروا بامتداد أيادي العرب عليهم ويظنوا هذه الأوقات مثل التي برحت، فبعون الله تعالى وقدرته لا ندع ولا نمكن أن يعتدي أحد على أحد" [4]. كما أنه هدد الملتزمين وشيوخ القرى بإنزال العقاب بهم إذا وجدت في أراضي قراهم مساحات غير مستغلة[5]. ولمزيد من التشجيع والتحميس في مجال التعمير، أعطيت التراخيص بأن "الذي يزرع كرم أو بستان في أرض غير حيّة تصير له ملكاً ولا يكون عليه مال" [6].

كان لهذه الإجراءات آثار كبيرة على الزراعة في شرقي الأردن، حيث عاش

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٠ وثيقة رقم ٤٠١ عابدين، من اللواء محمد علي باشا بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٠هـ/٢٧ شباط ١٨٣٥م.

(٢) الأنابر: أو العنابر: هي المخازن الكبرى. أنظر: نوفل، كشف اللثام، ص٣٠٣.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٠ وثيقة رقم ٩٣ عابدين، من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/٧ تشرين ثاني ١٨٣٢م.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٦٣ عابدين، من يوسف عيروط إلى الباشمعاون بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٤ أيلول ١٨٣٢م.

(٥) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٠ وثيقة رقم ١٤٢ عابدين، من ميخائيل العورة إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/١٤تشرين ثاني ١٨٣٢م.

(٦) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٨٣عابدين، من يوحنا بحري سامي بك بتاريخ ٣، ٤ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/١٣ و١٤ نيسان ١٨٣٤م.

الفلاحون تحت الحماية المصرية التي رفعت عنهم شرور الانتهازيين. فخضع الشيوخ للرقابة حتى لا يمارسوا جبروتهم السابق. فوكل إبراهيم باشا إلى المتسلم تفقد أحوال الفلاحين، ودراسة العلاقة التي تربطهم بشيوخهم.

وبذلك تكشفت حالات الظلم التي مارسها الشيخ كايد وشركاه في منطقة عجلون باختلاسهم أموال الفقراء والفلاحين. ويتضح ذلك من البيان الذي صدر عن مجلس شورى دمشق جاء فيه: "اتضح أن الشيخ كايد وشركاه بعجلون مختلسون من أموال الفلاحين والفقراء، وأنه بسبب الشبهة بهم تقيد المذكور في تصحيح حسابه من فلاحين القرايا، كل قرية بمفردها، وكل فلاح وحده بوجه التدقيق" [1].

وزيادة في الحزم تجاه الملتزمين والشيوخ، فقد منحت الحكومة المصرية الفلاحين حق رفع الشكوى ضد الملتزمين، متخذة إجراءات رادعة بحق من يخالف أوامر إبراهيم باشا. فعندما اشتكى فلاحو قرية عقربا (من قرى إربد) من شيخهم حسين البكار لمطالبته إياهم دفع مزيد من الأموال المقررة عليهم طلب أن "يحقق معه واختيارية القرية من أجل رؤية الدعوى بوجه الحق" [2].

وتكرر ذلك أيضاً عندما احتج فلاحو قرية جمحة على تصرفات شيخهم وتعديه عليهم طالبين إقالته وتنصيب غيره. فقد طلب مجلس الشورى من متسلم حوران معرفة حقيقة الأمر. وجاء في الطلب: "واذا كان الشيخ غير موافق لاستحصال راحة الفلاحين وغير ممتزج معهم .... فينبغي أن يرفع من المشيخة ويوجه شيخاً عوضه" [3].

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٢ وثيقة رقم ٣٦ بيان يتضمن تفاصيل ودقائق محلية تتعلق بالشؤون الإدارية والمالية في بر الشام صادرة عن مجلس شورى دمشق بتاريخ ٤ شعبان ١٢٤٨هـ/٢٧ كانون أول ١٨٣٢م.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٨٤ من يوحنا بحري الى الباشمعاون بتاريخ ٩ ربيع أخر ١٢٤٨هـ/٦ آب ١٨٣٢م.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٢ وثيقة رقم ١١٤ عابدين، بيان يبحث شؤون بر الشام من بعض النواحي الإدارية والمالية صادر عن مجلس شورى دمشق بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٨ كانون ثاني ١٨٣٣م.

ولعل أهم عمل قامت به الحكومة المصرية لصالح الفلاحين في شرقي الأردن وفي بلاد الشام، قيامها بتأمينهم وزراعتهم من الهجمات البدوية التي عانوا منها أيام الحكم العثماني مستخدمةً في ذلك أسلوبين هما: الأسلوب السلمي الذي يقوم على تشجيع هؤلاء البدو الرحل على التوطن في القرى المهجورةلزراعة أراضيها[1]. ولعل هذا ما يدلُ على بعد نظره في حل مسألة البدو حلاً صحيحاً يقوم على تغيير أسلوب حياتهم التي تعتمد على الرعي والسلب والنهب الى أسلوب جديد يربطهم بالأرض والعمل بالزراعة، ويحولهم إلى سكان مستقرين.

وتمثل الأسلوب الآخر باستخدام القوة ضد من لا يقبل بالحل الأول. وهذا ما حدث كثيراً، وخاصة مع عربان بني صخر وعنزة. ويظهر ذلك من خلال الملاحقة المستمرة لهذه القبائل التي بقيت تمارس اعتداءاتها على الفلاحين وطرق القوافل التجارية، مما اضطر كثيراً من زعماء هذه القبائل -الذين لم يجدوا مفراً من الخضوع للسلطة المصرية -للسعي إلى تقديم الطاعة. ومثالنا على ذلك سعي الشيخ حميدي الخرشان أحد شيوخ بني صخر لطلب الأمان[2].

كان لهذه الإجراءات جميعها كبير الأثر في إقبال الفلاحين في شرقي الأردن على العودة إلى قراهم المهجورة والمساهمة في إعمارها بتشجيع من الإدارة المصرية. فعمر كثير من القرى، إذ أنه في عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م عمّرت حوالي ثماني عشرة قرية كانت في عداد الخراب في المناطق الشمالية من شرقي الأردن منها: قرى زبدة وكفر جايز وعلعال وكفر داهم وصمد وحاتم واسعره وخرجة ودبين والجزازة وزهر العقبة ومخربا وناطفة وإربد وداعية والبرز وعزريت والخربة[3].

وكانت الإدارة المصرية قد ساهمت في إعمار كثير من القرى في شرقي الأردن ما بين عامي ١٢٥١-١٢٥٢هـ/١٨٣٦-١٨٣٧م بتوزيع تعهد إعمار هذه القرى إما على

---

(١) رستم، الأصول العربية، ج٣، ص ٣٨٦.

(٢) انظر صفحة ٩ من هذا الفصل.

(٣) انظر ملحق رقم ٦(أ).

الأهالي أو على بعض رجالات الحكم المصري (الموظفين: مدنيين وعسكريين، شاميين ومصريين)[1]. وكان من القرى التي منح تعهدها للموظفين في الإدارة المصرية: قرية سعير وسال والصريح في عهدة محمد شريف بك (الحكمدار باشا)، وقرية المنصورة في عهدة شمدين آغا[2] وقرية حبراص في عهدة بحري بك. وعهدت الإدارة المصرية بقرى قم وبلوعية وشطنا وصخرة ومكيس (ام قيس) وسما ومرو والرجيم والسقيمة وبيت راس إلى الأهالي من أجل إعمارها. وأكدت الوثائق المصرية أنه قد تم الانتهاء من إعمار هذه القرى جميعها في عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٧م [3]. وعهدت الإدارة المصرية باعمار قرية الرمثة لمحي الدين بك وعثمان آغا مرعشلي. وبقرية عمراوة للميرآلاي محمد بك قفطان أغاسي[4]. وبقرية ذنيبة لأحمد أفندي حسبي زادة[5].

ب- الصناعة:

أولى إبراهيم باشا الصناعة جزءاً كبيراً من اهتمامه كأحد ميادين الحياة الاقتصادية، وذلك تحقيقاً لرغبة والده في استغلال ثروات بلاد الشام، إضافة إلى أن احتياجات السوق المحلية في البلاد الجديدة (بلاد الشام) ومستلزمات جيشه، كانت تحتم عليه استحداث صناعات نشطة وقوية توفر عليه الكثير من الأموال التي تضمن له قوة في الاستقرار والثبات في هذه البلاد[6].

لذلك كان لا بدّ من الاعتماد على الأساليب الحديثة في الصناعة. فاستقدم الآلات الحديثة من أوروبا وسخرها لخدمة الإنتاج الصناعي. وتم إنشاء عدد من

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٤ وثيقة رقم ٣٩١.

(٢) شمدين اغا: شام دين أو شملين أو شهاب الدين آغا أحد كبار فرسان الأكراد في دمشق ومن أعيان دمشق. أنظر:
نوفل ، كشف اللثام، ص٢٥٩.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٤ وثيقة رقم ٣٩١.أنظر ملحق رقم ٦(أ).

(٤) محمد بك قفطان: أحد القادة العسكريين المصريين.

(٥) انظر ملحق رقم ٦ (ب)، أحمد أفندي حسبي زاده: أحد أعيان دمشق.

(٦) رستم، إدارة الشام، ص١١٥.

المصانع في المدن الكبرى مثل دمشق وحلب وحماة وطرابلس وبيروت وصيدا، فراجت الصناعات بأنواعها والتي تجلى فيها الاختصاص والتنوع[1].

اقتصرت اهتمامات إبراهيم باشا الصناعية في شرقي الأردن على استغلال ما تحويه من ثروات معدنية. فلما شكلت الثروة المعدنية ثقلاً كبيراً في الميدان الصناعي في ذلك العهد فقد عمدت الإدارة المصرية -بتشجيع من محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا- إلى البحث والتنقيب عن هذه الثروات الطبيعية لاستكمال تخطيطها الاقتصادي في الشام،ولذلك استقدمت الخبراء الأوروبيين لهذا الغرض[2].

ويتضح من رد إبراهيم باشا على إحدى رسائل والده وجود معدن النحاس في جبال الكرك في شرقي الأردن. فقد جاء في الرد قول: "علمت مضمون أمركم العالي الذي تفضلتم بإرساله خاصاً بأنه بلغ مسامع دولتكم وجود معدن النحاس في جبل من الجبال الكائنة في ست ساعات من خليل الرحمن، ولما وصلت أخيراً إلى الكرك سألت عن المعدن المار الذكر، وأخبرت أنه في جبال الكرك، وبأني عازم على السفر إلى الكرك، فعند دخولي إليها، سأقوم بتحقيق مسألة المعدن هذه وأعرض النتيجة على دولتكم" [3].

ويبدو من وثيقة أخرى بعث بها شريف باشا إلى سامي بك أن الإدارة المصرية أبدت اهتماماً كبيراً بمعدن آخر في شرقي الأردن يسميه سكان المنطقة (حجر لوط)، وسماه شريف باشا في رسالته بـ (حمّر) حيث بعث يقول فيها: "..... اطلعت على مضمون الإرادة السنية التي علمت منها أن الجناب العالي اتصل بسمعه أن بجوار بحر لوط (البحر الميت) نوعاً من المعادن يسميه أهل تلك الديار حجر لوط،

---

(١) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص١٤٨.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٨٩.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ١٩٥عابدين، من السر عسكر إبراهيم باشا إلى والده الجناب العالي بتاريخ ٢ ربيع آخر ١٢٥٠هـ/٩ أب ١٨٣٤م.
ولم يعثر الباحث على أية وثيقة أو مصدر يثبت قيام الحكومة المصرية بالتنقيب أو استغلال هذا المعدن أو حتى أية تفاصيل عن كيفية اكتشافه أو الكميات التي ظهرت منه.

وأنه يصدر إلى أوروبا، وقد أمرني فيها أن أنظر في أقرب مرفأ إلى ذلك المعدن، وكم بارة تكلف الآقة منه لغاية الساحل، فأحقق في ذلك تحقيقاً مفصلاً وأرفقه إلى أعتابه السامية وارسل نحو مائتي أقة منه لمعاينته" [1].

وأجاب شريف باشا على هذه التساؤلات في الوثيقة نفسها، بقوله: "أما المعدن المذكور فليس اسمه حجر لوط بل يقال له (حمّر)، ظهر عند وقوع الزلازل في السنة الماضية، وقد روي أنه سقط في بحر لوط من الجبال المطلة على البحر الواقعة شرقي بحر لوط وأن الأمواج جرفته إلى ساحل البحر من جهة غربه وشماله وجنوبه، وقامت بجمعه طوائف العربان القاطنون هناك، وباعوه إلى تجار الإفرنج والرعايا بأثمان متفاوتة" [2].

ويظهر من الوثيقة نفسها أن العربان باعوا كل ما ظهر من الحمر في تلك السنة التي حدث فيها الزلزال، وتراوح سعر القنطار[3] بين خمسة وسبعة غازيا[4]. وفرضت الإدارة المصرية ضريبة على الحمُر الموجود لدى التجار بلغ مقدارها مائة وخمسين قرشاً عن كل قنطار. وبلغ مجموع الضريبة المستوفاة على الحمر في تلك

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة ١٢٦عابدين، من محمد شريف باشا الى سامي بك بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ/٦ كانون أول ١٨٣٥م.
والآقة: هي قياس للوزن يساوي ١٢٠٠ غرام ويعتبره البعض ١٢٥٠ والبعض الآخر ١٠٣٨ غراماً.
أنظر: نوفل، مصدر سابق، ص ١٤١.
وحجر لوط (الحمر) هو نفس المادة التي ذكرها بيركهاردت عندما زار المنطقة عام ١٨١٢م. وعرفه بانه "مادة إسفلتية تاتي من جبل يسد الطريق على طول الغور الشرقي ويقع على بعد ساعتين من وادي الموجب". انظر:
Burchardt; OP. Cit. P. 394.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة رقم ١٢٦.

(٣) القنطار: من الأوزان المصرية وهو يساوي ١٠٠ رطل أو ٣١ اقه انظر:
محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، م٧، بيروت، لبنان ١٩٧١، ص ٩٥٤.

(٤) غازيا: هي عملة عثمانية..

السنة مائة الف قرش، ويضيف محمد شريف باشا في الوثيقة التي بعث بها إلى سامي بك قائلاً: "ولما كان هذا النوع من المعادن كما بين الخبراء وشيوخ العرب المقيمين والمتجولين بتلك الجهات أن المعدن ليس من الاشياء التي تظهر كل سنة بل يعود إلى الظهور عند وقوع الزلزال كل ثلاثين سنة وأن الجبال المطلة على البحر الواقعة شرقي البحر المذكور شوامخ وعرة لا يمكن صعودها وأنهم يظنون أنها تخرج من شقوق تلك الجبال عند وقوع الزلزال، فيقع منه قطع كبيرة في البحر فتلتقطها الأمواج إلى ساحل البحر حيث يلتقطه العرب ويبيعونه. وصفوة القول أني سألت عن المعدن المذكور وتفقدته بدقة، ولكني لم أجد سبيلاً إلى استخراجه بالحفر كما هو جار في استخراج المعادن الأخرى" [(١)].

ج- التجارة:

أما على صعيد الإهتمامات التجارية. فعلى الرغم من أن أغلب اهتمامات الإدارة المصرية- ممثلة بإبراهيم باشا- انصبّت على التجارة الخارجية وتمثلت بإعادة النظر في امتيازات التجار الأجانب بتحديدها ووضع معايير جديدة لها، والتركيز على زيادة الاستيراد والتصدير مع أوروبا[(٢)] إضافة إلى ممارسته السياسة الإحتكارية على بعض مواد الإنتاج التجارية الرئيسة[(٣)]، إلا أن إبراهيم باشا لم يغفل الاهتمام برفع مستوى التجارة الداخلية بين مناطق بلاد الشام والتي كان يعترضها

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة رقم ١٢٦.

(٢) سالم، الحكم المصري، ص١٨١.

(٣) مارس إبراهيم باشا سياسة احتكارية على كثير من مواد الانتاج (المحاصيل) وخاصة التجارية منها كالقطن والحرير، إذ كان يتوجب على الأهالي بيع محاصيلهم إلى الحكومة بالثمن الذي يقدره عمال الحكومة نفسها. سببت هذه السياسة امتعاضاً كبيراً لدى الأهالي الذين حرموا من الحصول على أعلى ثمن أو حتى على القيمة الحقيقية لمحصولاتهم . إضافة إلى أن هذه =

الكثير من العوائق والصعوبات في فترة الحكم العثماني. إذ كثيراً ما كانت التجارة الداخلية تتعرض للانقطاع نتيجة تعرضها لأخطار السلب والنهب من القبائل البدوية وقطاع الطرق القاطنين بالقرب من ممرات القوافل التجارية خاصة وأن الدولة العثمانية لم تكن تهتم بنشر الأمن على هذه الطرق[1].

عمل إبراهيم باشا على توفير المقومات الأساسية لازدهار الحركة التجارية الداخلية بتوفير الأمن والاستقرار عن طريق تأمين خطوط القوافل من اخطار السلب والنهب من قبل البدو وقطاع الطرق. إذ صار يشنّ كثير من الحملات العسكرية على معاقلهم، فدب في قلوبهم الفزع والخوف من الإقدام على مثل هذه الأعمال. وكان لهذه الإجراءات أثر كبير في ازدهار الحركة التجارية في جميع أنحاء بلاد الشام، على المستويين الداخلي والخارجي. فأصبحت دمشق أغنى مدينة في آسيا جمعت تجارة العراق وما وراءها، تأتيها القوافل محملة بمنتجات الشرق -المواد الطيبة، المطاط، الشيلان، اللآلئ، الأحجار الكريمة، العطور- لتعود بالمصنوعات الأوروبية[2].

ولعل وثائق الحكم المصري تزودنا بفكرة عامة عن أحوال التجارة في شرقي الأردن في فترة حكم إبراهيم باشا. حيث يتبين لنا من خلالها أن الإدارة المصرية كانت تركز على أنواع معينة من التجارة تدعم الاقتصاد المصري أو ميزانية الدولة.

= السياسة هددت مصالح كثير من التجار الأجانب بالانهيار، فعارضوها ورفعوا شكواهم إلى قناصل دولهم في بلاد الشام لينقلوها لممثلي حكوماتهم في مصر والاستانه.
كانت السياسة الاحتكارية التي مارسها إبراهيم باشا في بلاد الشام إحدى الأسباب الرئيسية لكثير من الانتفاضات ضده من قبل السكان وبتشجيع من الدول الاوروبية وخاصة بريطانيا التي شعرت أن محمد علي (وابنه إبراهيم باشا) يسعى بسياسته هذه إلى الوقوف أمام مصالحها سواء بتوحيد ممتلكاته سياسياً واقتصادياً ولهذا بذلت الجهود المكثفة لكسر سياسته. للمزيد من هذه السياسة وآثارها. انظر:
- أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٥٧.

(١) سالم، الحكم المصري، ص ١٨٠.

(٢) سالم، الحكم المصري، ص ١٩١.

فتذكر الوثائق أن أصحاب المصابن الموجودة في القدس ونابلس كانوا يتسوقون قلو[1] مصابنهم من عربان البلقاء وبني صخر لصناعة (طبخ) الصابون.

فسعت الدولة إلى تنظيم عملية تسويق القلو هذه بأن أصدرت أمراً إلى العربان بعدم تسويق القلو إلا لنابلس والقدس، ومنحت أصحاب المصابن رخصاً تمكنهم من شراء القلو من العربان[2].

واهتمت الإدارة المصرية ايضاً بتنظيم عملية المتاجرة بمعدن الحمّر الذي كان يظهر في شرقي الأردن في فترات معينة على الساحل الشرقي للبحر الميت، والذي كان يجمعه العربان ويبعونه إلى التجار الافرنج بأثمان متفاوتة، ثم يصدر إلى أوروبا. فعملت الإدارة المصرية على احتكاره عن طريق شرائه من العربان بأسعار مناسبة ثم نقله إلى ميناء يافا فالإسكندرية للاستفادة منه هناك[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن إدارة إبراهيم باشا قد حاربت التجاوزات التي كان يقدم عليها كثير من التجار فحدد الأسعار وراقبها بأن أوجد رقيباً على ذلك سمي بالمحتسب، للقضاء على التلاعب بالأسعار والأوزان والمكاييل. فكان لذلك أثره الواضح في رفع الغبن عن السكان[4].

كان من آثار إجراءات الإدارة المصرية الاقتصادية هذه في الميادين (الزراعية والصناعية والتجارية) أن بدأت مناطق شرقي الأردن تشهد نشاطاً أكثر حيوية في الحياة الاقتصادية مقارنة مع العهد العثماني السابق لفترة الحكم المصري. إلا أن قصر فترة الحكم المصري، وكثرة تعرض البلاد للاضطرابات والانتفاضات ضد

---

(1) القلو: هي مادة الرماد الناتجة من حرق عيدان شجرة الدردار أو عشبة الشيحان المتواجدتان بكثرة في منطقة البلقاء، حيث يستخدم الرماد كمادة أساسية في صناعة الصابون. انظر:
Burchardt; OP. Cit. P. 354.

(2) رستم، الأصول العربية، ج٢، ص١٣٣-١٣٤.

(3) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٢ وثيقة رقم ١٢٦.

(4) مجهول، مذكرات تاريخية، ص٦٠.

الحكم، وبقاء الجيش في حالة تأهب لقمعها من جهة، وللدفاع عن بلاد الشام من جهة أخرى، إضافة إلى أن أوامر محمد علي باشا القاضية بفرض الضرائب وتطبيق السياسة الاحتكارية في بلاد الشام وتجنيد سكانها وتسخيرهم في أعمال الدولة؛ كل ذلك جعل صورة هذه الإجراءات مشوشة في أذهانهم والذين لم يتمكنوا من فهمها بشكل قد يفيد في تحسين أوضاعهم بشكل كامل، لأن التجنيد وهجرة الأيدي الشابة- وخاصة العاملة في الزراعة- ساهما أحياناً في تأخر الزراعة بدلاً من تقدمها.

الفصل الرابع

الثورات
والإنسحاب المصري

الفصل الرابع

الثورات والانسحاب المصري

أولاً: الانتفاضات ضد الحكم المصري

أ- أسباب الانتفاضات

١- أسباب الانتفاضات في بلاد الشام

٢- أسباب الانتفاضات في شرقي الأردن

ب- الانتفاضات في شرقي الأردن

١- انتفاضة الكرك ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م

٢- انتفاضة عجلون والكورة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م

- هجوم الثوار على شونة إربد

- حملة إسماعيل عاصم بك لإخماد انتفاضة عجلون

ثانياً: معركة نصيبين ومواقف الدول الأوروبية منها

ثالثاً: الإنسحاب المصري من بلاد الشام ومن شرقي الأردن

رابعاً: شرقي الأردن عقب الإنسحاب المصري

أولاً: الانتفاضات ضد الحكم المصري

شملت الانتفاضات ضد الحكم المصري معظم مناطق بلاد الشام الجنوبية. فبدأت بفلسطين في نابلس، وانتقلت إلى طرابلس ودمشق وعكا وجبل حوران ووادي التيم وراشيا وحاصبيا، وعمت السهل الحوراني والمناطق الأردنية[1]. وقد شارك في هذه الانتفاضات معظم السكان بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية، كالفلاحين والقبائل البدوية وسكان المدن، نظراً لاتساع دائرة الظلم الإجتماعي الذي طال كل السكان.

غير أن الصفة العامة التي غلبت على هذه الانتفاضات التي أخذت طابعاً محلياً، حال دون اعطاء مضمون ثوري شامل لها، وتركها في حالة تفكك مكن إبراهيم باشا من قمعها واحدة تلو الأخرى، خاصة وأن الوضع الاجتماعي الذي كان سائداً في بلاد الشام لم يكن ليساعد على تنظيم هذه الانتفاضات، وتوحيدها تحت قيادة جماعية أو فردية واحدة. ومع ذلك تمت بعض الاتصالات بين زعماء بعض هذه الانتفاضات[2]. هذا وقد حرص إبراهيم باشا على إخماد أي حركة أو إنتفاضة في وقت حدوثها قبل انتشارها إلى المناطق المجاورة[3].

أ-اسباب قيام الانتفاضات:

١- أسباب الانتفاضات في بلاد الشام عامة:

كانت قد تجمعت عدة أسباب أدت إلى قيام الانتفاضات في بلاد الشام عامة، تنوعت ما بين أسباب اقتصادية (ضرائب جديدة، احتكار بعض المحاصيل

---

(١) عن هذه الإنتفاضات انظر: أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص١٦٩-١٩٤.

(٢) كان إبراهيم باشا قد أحسن إستخدام الطائفية عندما ضرب طوائف السكان الدينية بعضها بالبعض الآخر، وحرص على تكريس الإنتماء الطائفي والقبلي والعشائري فيها من أجل تمكين حكمه في السيطرة على السكان وقمع أي تحرك يعترضه. وقد نجح ولو إلى حين في مهمته هذه عندما أشرك المسيحيين والدروز في قمع انتفاضة العلويين ثم المسيحيين في قمع انتفاضة دروز حوران وفلسطين. فأثار احقادا طائفية وسعت الهوة التي تفصل الطوائف بعضها عن بعضها الآخر . انظر: أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص ١٥٥.

(٣) أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص١٦٩.

الزراعية....) واجتماعية (زوال سلطة المتنفذين والاقطاعيين، إنشاء الخمارات، التجنيد الإجباري، نزع السلاح....) وسياسية تمثلت بالتدخلات الأجنبية إلى جانب الدولة العثمانية ضد محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا في بلاد الشام[1].

فلما كان إبراهيم باشا قد حقق بعض آمال سكان بلاد الشام على إثر احتلالها والشروع في ادارة احكامها بتخفيفه عنهم كثيراً من الأعباء المالية وتنشيطه للزراعة والتجارة فبدأوا يشعرون بالطمأنينة والرخاء وبالإخلاص للحكومة الجديدة، غير أن زمن الهناء والرخاء لم يطل، فقد ذكرت في الفصل الأول من هذه الدراسة أن من أهم الأسباب التي حملت محمد علي على الطموح إلى الاستيلاء على بلاد الشام هو رغبته بالإنتفاع بما فيها من مال ورجال[2]. ولذلك لم ينقض زمن طويل على إمضاء معاهدة كوتاهيه وعلى السياسة الحكيمة التي كان إبراهيم باشا قد انتهجها في ادارة بلاد الشام حتى وردت إليه أوامر والده القاضية بخضوع سكانها للسياسة العسكرية والاقتصادية التي كان قد سار عليها القطر المصري من قبل، وتمثلت هذه السياسة بتطبيق نظام الاحتكار وفرض ضرائب جديدة وتطبيق التجنيد الإجباري ونزع السلاح من أيدي السكان في بلاد الشام، وخضع إبراهيم باشا لأوامر والده وبدأ بتنفيذها حرفاً ونصاً [3].

أثارت هذه السياسة كثيراً من الاضطرابات والانتفاضات في بلاد الشام، ذلك أن هذه السياسة تسببت في:

- إزالة نفوذ أصحاب الإقطاعات والمتنفذين في بلاد الشام وخضوعهم لأنظمة الحكم المصري إذ خسرو بذلك كثيراً من أموالهم ونفوذهم وسلطتهم فبدأوا يسعون بدافع المنافع الشخصية إلى تحريض السكان على الثورة ضد الحكم المصري

---

(١) سالم ، الحكم المصري، ص٢٨٣ - ٢٨٤.

(٢) أنظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٣) سالم، الحكم المصري، ص٨٣-٩٦.

أملين من ذلك بإعادة ما انتزع منهم من سلطة ونفوذ[1].

وكان لثقل حمل الضرائب والرسوم وإفراط الحكام بتحصيلها كل الأثر في قيام كثير من الثورات ضد الحكم المصري. وتسببت السياسة الاحتكارية التي مارسها إبراهيم باشا بأمر من والده باحتكار تجارة محاصيل بلاد الشام وخاصة الحرير والقطن إلى حرمان الملاكين والفلاحين من الحصول على ثمن عال لمحصولاتهم كما كان في السابق، وحرمت أيضاً السماسرة من الانتفاع برسوم السمسرة والتجار من الأرباح مما تسبب في ضجرهم من الإدارة المصرية وتفكيرهم بالتمرد عليها. إضافة إلى أن سياسة ابراهيم باشا باحتكار تجارة الحرير تسببت بظهور إنجلترا بمظهر العداء لمصر ونشرها الدعوة ضد حكومة محمد علي باشا في بلاد الشام ودسها الدسائس ضد حكمه مما تسبب في كثير من الاضطرابات فيها[2].

أتاحت هذه السياسة التي لم يرض عنها سكان بلاد الشام المجال واسعاً أمام الدولة العثمانية التي أعدت جيشاً كبيراً على الحدود الشمالية لبلاد الشام لإرسال الرسل إلى اولئك الناقمين على حكم المصريين وحثهم على احداث الفتن والإضطرابات ضده لأجل استعادة سلطتهم بمساعدة الباب العالي والدول الأوروبية [3].

إضافةً ألى ان سكان بلاد الشام قد استاؤوا كثيراً من سياسة الحكم الرامية الى تجريدهم من السلاح، تسهيلاً للسيطرة عليهم وضرب أية مبادرة للمقاومة قد تظهر بينهم فشعروا بجرح كبريائهم وإهانة كرامتهم وبالخطر على حياتهم وأيقنوا أهداف هذه السياسة ومخاطرها، فأضمروا له الشر وحقدوا عليه وباتوا يتحينون الفرصة المناسبة لإعلان تمردهم ورفض سياسة الحكم برمتها خاصة وأن هذه

---

(١) الرافعي، عصر محمد علي، ص٣٠٢.

(٢) ابو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص١٥٧- ١٥٩.

(٣) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص١٢٨- ١٢٩.

السياسة قامت في مجتمع يرى السلاح الوسيلة الوحيدة لحمايته وأمنه[١]. وكان هذا ما دفع أحد القناصل الأوروبيين إلى القول: "أنا لا أعتقد ان ابراهيم باشا ناجح في تجريد كل الأمة من السلاح وخاصة سكان جبل لبنان ونابلس والقدس وليس من يجهل أنه لأهون على هؤلاء تسليم نسائهم من تسليم سلاحهم" [٢].

- أما في مسألة التجنيد فقد شعر السكان أن مصيرهم مرتبط بمصير الحكم وسياسته المغامرة، وأن ذهاب الشباب إلى الجيش يعني ضياعهم ذلك أن التجنيد - وكما يقول -أبو عز الدين: "لم تكن له شريعة خاصة ولا نظام معروف ولا وقت محدد" [٣]. إضافة الى أن اسلوب الحكومة المتبع في التجنيد ونزع السلاح ايضاً كان يكفي لإثارة أكبر الأحقاد عليها ويدفع بالسكان لرفع راية العصيان والتمرد[٤].

- إن هذه السياسة وخاصة (نزع السلاح والتجنيد) تسببت في إخلاف الوعد مع اللبنانيين بترك سلاحهم لهم وعدم التعرض لاستقلالهم، ذلك أن الحكومة بسياستها هذه رمت بهذه الوعود عرض الحائط، مما أثار السكان وتسبب في إثارة كثير من الانتفاضات[٥] .

- أدت سياسة إبراهيم باشا بتسخيره السكان وحيواناتهم في نقل الذخائر ومعدات الجيش المصري إلى أي مكان يقتضيه الحال- خاصة عقب عام ١٨٣٤م- دون إذن أو أجر إلى استياء السكان من الإدارة المصرية[٦].

---

(١) رستم: الأصول العربية: ج٢، ص٢٢. وانظر:

- الخوري بولس قرالي، فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا (نقلاً عن تقارير انطون كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا (١٨٣١-١٨٤١م) تعريب وتعليق، مطبعة العلم. بيت شباب، ١٩٢٧م، ص٤٠ و٤١.

(٢) قرالي، فتوحات إبراهيم باشا، ص٤١.

(٣) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٦٢- ١٦٣.

(٤) قرالي، فتوحات إبراهيم باشا، ص٥٦- ٥٧.

(٥) قرالي، فتوحات إبراهيم باشا، ص٧٦.

(٦) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٥٩ - ١٦٠.

٢- أسباب الانتفاضات في شرقي الأردن خاصة:

تجمعت عدة أسباب أدت إلى قيام الانتفاضات في المناطق الأردنية، إضافة إلى الأسباب العامة التي أدت إلى قيام الانتفاضات في بقية مناطق بلاد الشام، وتمثلت هذه الأسباب ب:

- نقمة إبراهيم باشا على القبائل البدوية في المناطق الأردنية لرفضها تقديم الجمال للجيش المصري، حيث استمر في ملاحقة هذه القبائل، وبخاصة قبيلة بني صخر[1].
- ما كان يعانيه سكان شرقي الأردن من ظلم المتسلمين والكتاب، وخاصة متسلم عجلون وكاتبه اللذين كانا لا يدّخران جهداً في ابتزاز السكان وظلمهم.
- كثرة الضرائب المفروضة على السكان بشكل لم يسبق له مثيل في فترة الحكم العثماني[2].
- عدم تعود سكان المناطق الأردنية على وجود نظام حكم صارم يحكمهم، خاصة وأن نظام الحكم المصري كان أقرب إلى الطابع العسكري منه إلى الطابع المدني[3].
- إقدام الحكومة المصرية في سبيل فرض النظام أو استحقاق الضرائب من

---

(١) فقد استمر إبراهيم باشا في ملاحقة أعراب بني صخر أينما كانوا، إذ لاحقهم في الكرك. المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٦. وأيضاً ملاحقتهم في وادي الموجب. المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة ١٤٤ رسالة رقم ٣، م. واستمرت القوات المصرية في ملاحقة بني صخر في جهة الزرقاء. المحفوظات الملكية. المصدر نفسه.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣و ١٨.

(٣) أسلفت الحديث من هذا الموضوع في تقديم هذه الدراسة ص ١و٢ وأيضاً تعرضت في ص١٦و١٧ من الفصل لحالة الفزع التي أصابت الأهالي في السلط عندما دخلت قوات سليم أغا السلحدار إليها في عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

السكان على سجن كثير من شيوخ بعض المناطق[1].

- لجوء كثير من زعماء الانتفاضات في فلسطين إلى المناطق الأردنية حيث كانوا يمارسون نشاطاتهم الثورية فيها بتحريض الأهالي ضد الحكم المصري أو بخلق شعور بالاستياء ضده في نفوسهم[2].
- وصول كثير من المكاتبات من زعماء الانتفاضات في مناطق سوريا الشمالية إلى الأهالي في شرقي الأردن تحضهم على الثورة ضد الحكم المصري[3].

---

(1) يظهر ذلك في الرسالة التي رفعها الشيوخ مصطفى الشريدة وصلاح العبد الرحمن ودرغام العباس وأحمد المصلح وبركات الأحمد إلى اللجنة التي بعثها شريف باشا لتقصي أحوال متسلمية عجلون حيث قال الشيوخ: " ...... وكذلك نرجوا جنابكم أن تغلظوا الرجاء في خلاص خدامينكم من السجن لأنهم مربوطين من غير حق". - المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٢ من أعيان جبل عجلون والكورة إلى شريف باشا بتاريخ غرة جمادى الأخرة ١٢٥٥هـ/١٢ آب ١٨٣٩م.

(2) كان منهم زعماء الثورة في نابلس الشيخ قاسم الأحمد وولده علي والشيخ عيسى البرقاوي وابنه مصطفى والشيخ عبد الله الجرار، المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢١٢ من يوحنا بحري إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٦ ربيع آخر ١٢٥٠هـ/٢٢ آب ١٨٣٤م.

(3) كان الشيخ محمود الرفاعي زعيم الثورة في حوران قد أرسل كتباً إلى أهالي عجلون يحرضهم على الثورة. أنظر: المحفوظات الملكية محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ من محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٢ جمادى الأخرة ١٢٥٥هـ/١٣ آب ١٨٣٩م، يستأذنه فيها بقوله: "بتأجيل بناء الابراج على مياه اللجاه إلى أن تخمد ثورة عجلون" ويضيف: "بأن الثورة تستمر وأن نطاقها يتسع وأن الثوار طلبوا إلى عرب البلقاء أن يلتحقوا بهم وأن الشيخ محمود الرفاعي كتب إلى الأهالي يحرضهم على الفتنة".
وساهم أهالي دير القمر في التحريض على الثورة ضد الحكم المصري بأن أرسلوا كتباً الى راشيا وحاصبيا وعجلون وحوران مع مندوبين مخصوصين إلى هذه المناطق. ويبدو من الرسالة التي بعث بها إبراهيم باشا إلى شريف باشا بتاريخ ٤ ربيع آخر ١٢٥٦هـ أن الحكومة المصرية كانت مدركة لهذا الأمر بأن بعثت إلى المتسلمين تكلفهم بالقبض على هؤلاء الذين يأتون بمثل هذه الأوراق وسجنهم.
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٩ وثيقة رقم ١٤٨ من إبراهيم باشا إلى شريف باشا بتاريخ ٤ ربيع آخر ١٢٥٦هـ/٥ حزيران ١٨٤٠م.

- دور بعض المتنفذين الدمشقيين الذين ساهموا بجهود كبيرة في تحريض التمرد والاستمرار به[1].

ب- الانتفاضات في شرقي الأردن:-

أخذت الانتفاضات في المناطق الأردنية ضد الحكم المصري بعدين لا يمكن الفصل بينهما. تمثل البعد الأول في الطابع الأردني الذي عبر فيه السكان عن استيائهم من الحكم المصري كما حدث في انتفاضة الكرك عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م [2]. أما البعد الثاني فكان امتداداً لانتفاضات البلاد الشامية، وبخاصة تلك التي حدثت في فلسطين وحوران، ومثال ذلك ثورة عجلون التي حدثت في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م[3]

---

(١) يتضح من المراسلات التي تمت بين أركان القيادة المصرية أن هناك بعض الأطراف المستفيدة من إثارة التمرد في منطقة حوران وعجلون، تمثلت ببعض المتنفذين الدمشقيين أمثال عمر آغا العابد وشمدين آغا وعلي آغا الذين ساهموا بجهود كبيرة في تحريض الثوار على الثورة عندما انتدبهم شريف باشا مع الأمير خليل سعد الدين لإصلاح ذات البين في حوران بين الحكومة والمتمردين بزعامة محمود الرفاعي، فتظاهروا بدعوته للإذعان لأوامر الحكومة بينما كانوا يحضونه حقيقة على الصمود والإستمرار في العصيان، انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٧ وثيقة رقم ١٧٦ من شريف باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ غاية ربيع آخر ١٢٥٥هـ/٩ أيلول ١٨٤٠م.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١.
تأثر سكان المناطق الأردنية بكثير من الانتفاضات التي حدثت في المناطق المجاورة، وبخاصة انتفاضة حوران التي تزعم قيادتها الشيخ محمود الرفاعي الذي كان على اتصال بزعماء الانتفاضة في عجلون يحضهم فيها على الاستمرار في حركات العصيان ضد الحكم المصري. وقد بعث محمد شريف باشا برسالة إلى السر عسكر إبراهيم باشا يصف له فيها خطورة بقاء الشيخ محمود الرفاعي في حوران حيث قال: "إن الشيخ محمود الرفاعي هو منشأ الفتن والفساد وأنه كان السبب المحض بلا مراء في ثورات الفتنة التي عثا بها الحورانيون والعرب، ولا ريب أن جهة حوران وسائر بلاد العرب لن تخلو من الفتن والفساد ما دام المذكور ماكثاً بين ظهرانيهم".
-المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ٤ من محمد شريف باشا إلى الباشا السر عسكر بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢٣ آب ١٨٣٩م.

١- انتفاضة الكرك: ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م [1]

أدى سوء المعاملة التي أظهرها قادة الجيش المصري وضباطه تجاه السكان في الكرك، من سطوهم على أعراضهم ونهبهم أموالهم وسوقهم إياهم للأعمال الشاقة لمصلحة الجيش، أدت هذه الأعمال- التي لم يألفها سكان هذه البلاد- إلى ازدياد نقمة السكان على مشايخهم الذين رضوا بالحكم المصري. وكانت الشرارة الأولى التي أوقدت نيران هذه الانتفاضة، مرور الشيخ إسماعيل -شقيق الشيخ عبد القادر شيخ مشايخ الكرك- ومشاهدته بأم عينه أنواع العذاب الذي يقاسي منه الأهالي؛ إذ يساقون من قبل جنود إبراهيم باشا لإصلاح بعض الأماكن الخربة في القلعة ومن تخلف منهم أو تلكأ كان جزاؤه الجلد بلا رحمة ولا هوادة. وما أن أبصر هؤلاء الشيخ إسماعيل ماراً بهم، حتى علا صراخهم قائلين: "هل ترضيك هذه المعاملة"؟ فأجابهم قائلاً: "لا بأس من خدمة الوطن وعليكم أن تتحلوا بالصبر وتشددوا". ولمّا عاد الشيخ إلى بيته دعا وجوه وشيوخ العشائر، وتذاكروا في الأمر وقرروا الفتك بالجنود الموجودين في البلدة ثم محاصرة الجنود المتحصنين في القلعة. وهذ ما حدث فعلاً . هاجم الأهالي، مع فجر اليوم التالي، الدارين اللتين احتلهما بعض الجنود، وأحرقوا عليهم سقف الدارين. كما أشهر بعض الأهالي سيوفهم على باب كل من الدارين يتربصون من يخرج من الجنود لقطع رأسه، وبذلك كان بعض الجنود طعاماً للسيوف بينما كان البعض الآخر طعاماً للنار[2].

وعلى الجانب الآخر ، فقد هاجم نحو ألف فارس من الفلاحين الحامية المصرية في قلعة الكرك. وحدث اشتباك أسفر عن قتال استمر طيلة ليل ذلك

---

(١) وتأتي أهمية هذه الإنتفاضة في هذا الوقت المبكر من الحكم المصري في شرقي الأردن أنها جاءت متزامنة مع قيام الإنتفاضات في مختلف مدن فلسطين في يافا وغزة ونابلس والخليل، والتي تمكن إبراهيم باشا من إخمادها، بعد فرار زعماء هذه الإنتفاضات (قاسم الاحمد وأبناؤه وعيسى البرقاوي وإبنه) إلى الكرك واعتصموا في قلعتها، فتركوا أثراً كبيراً في نفوس سكانها، للاستمرار في عصيانهم ضد الحكم المصري.انظر:

- Gubser Peter; Politics And Change In Al-Karak Jordan (Astudy Asmall Town And Its District) London. Oxford University Press. 1973. P.16.

(٢) القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص٨.

اليوم استثلث فيه الحامية المصرية جميع ذخيرتها، وفقدت نحو أربعين جندياً من جنودها، وإزاء ذلك فقد استسلم جنود الحامية المصرية وطلبوا الأمان على حياتهم من مشايخ الكرك تمهيداً للتفاوض فوافق المشايخ على ذلك وطلبوا إليهم أن يتركوا كل ما بحوزتهم من سلاح في القلعة ويخرجوا عزلاً من كل شيء فخرج هؤلاء الجنود من القلعة إلى الشارع العام كما طلب منهم. فأرادو الفرار طلباً للنجاة، واتجهوا إلى الغرب قاصدين خليل الرحمن[1].

وفي الوقت الذي لم تسلم فيه القوات المصرية المنهزمة من ملاحقة القوات الكركية، نجدها لا تسلم أيضاً من اعتراضات العربان في منطقة الغور الذين عمدوا- بسبب استيائهم من الحكم المصري- إلى تجريد الجنود المصريين من ملابسهم، وأرسلوا معهم دليلاً يدلهم على الطريق إلى غزة[2].

كان لهذه الأحداث الأثر البالغ في نفس إبراهيم باشا الذي جهّز حملة كبيرة، تولى قيادتها بنفسه. وتمكن بها -على الرغم من صمود أهالي الكرك - من إخضاع الكرك، ومعظم المناطق المحيطة بها، وفرض الأمن والنظام من جديد[3]. وقبض إبراهيم باشا على الشيخ إسماعيل الشوفي الذي وصفته وثائق الحكم المصري بمفسد الفاسدين[4]. ولاحق إبراهيم باشا زعماء الثورة الفلسطينيين: الشيخ قاسم الأحمد وعيسى البرقاوي وأبناءهم الذين فروا من الكرك إلى القبائل البدوية للاحتماء بها[5].

---

(١) القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص ٨ وانظر أيضاً: -المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠.

(٢) القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص:٩.

(٣) انظر تفاصيل قيام حملة إبراهيم باشا من الخليل إلى الكرك ص٢٥-٣٠ من الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٧٥.

(٥) ثم هرب شيوخ نابلس الثائرين بعد ما رأوا قدوم إبراهيم باشا على رأس قوة كبيرة (إلى الكرك)، هربوا إلى أطراف عجلون وحوران للدخول في حماية عرب اعنزة. ولكن الشيخ دوخي السمير=

"وفي الوقت نفسه حدثت اضطرابات في عجلون بسبب معاناة أهلها من اعتداءات البدو، الذين عادوا إلى ممارسة عاداتهم القديمة من سلب ونهب وقطع الطريق، وعدم تدخل الحكومة لحمايتهم. وكان متسلم حوران - كما تصفه الوثائق- عاجزاً عن حماية هذه المناطق، وأنه كان أكثرطمعاً من هؤلاء العربان[1].

تزعم هذه الاضطرابات بعض شيوخ عجلون، معلنين احتجاجهم على عدم حماية الحكومة لهم من هذه الاعتداءات البدوية واحتجاجهم على ظلم المتسلم لهم[2]. وأدت هذه الاضطرابات إلى خلق شعور بالقلق لدى الحكومة المصرية التي خشيت من إنتشارها واتساع نطاقها. فأرسل إبراهيم باشا على الفور حملة مؤلفة من مائتين من الفرسان بقيادة قفطان أغاسي -أحد قادته- إلى عجلون. تمكن على إثرها من إخماد التمرد فيها، والقبض على شيوخ عجلون الذين كان مصيرهم الإعدام[3].

٢- انتفاضة عجلون والكورة سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م:

تعود أسباب قيام هذه الانتفاضة إلى المعاناة التي قاساها السكان في عجلون والكورة. فقد ضاقوا ذرعاً بمظالم موظفي الحكومة المصرية، وذعروا من الفوضى، واضطراب حبل الأمن، وعدم إهتمام الحكومة بحمايتهم من مظالم المتسلمين والكتاب[4].

= قبض على الشيخ قاسم الأحمد وإبنه علي والشيخ عيسى البرقاوي وإبنه مصطفى وسلمهم إلى الشيخ عامر شيخ عرب الهنادي وأصبحوا في قبضة الحكومة المصرية، وكلف إبراهيم باشا آغا الخفتان يصحبه مائتي فارس للبحث عن الشيخ عبد الله الجرار وابني قاسم الأحمد وعيسى البرقاوي الآخرين. انظر:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة ٢٢٥ .

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٦ وثيقة رقم ١٥١. وانظر أيضاً:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢١٢.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٧٥ .

(٣) لم تذكر الوثائق المصرية أسماء هؤلاء الشيوخ. انظر:

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٠ وثيقة رقم ٥٤ من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ/١٦ تشرين أول ١٨٣٤م.

(٤) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣ و ١٨.

وكان متسلم عجلون محمد آغا الشربجي والكاتب الخواجة موسى قد مارسا ظلماً كبيراً ضد الفلاحين في عجلون والكورة، فقد أقدما على تحصيل الأموال المترتبة على عجلون والكورة والمناطق المحيطة بهما كاملة دون نقصان، بغض النظر عن كون بعض السكان قد هاجروا إلى مناطق أخرى أو أن بعضهم قد أخذتهم الحكومة المصرية للتجنيد أو لإعمار القرى الخربة في مناطق الحكم المصري الأخرى. وقد شددا على أن يدفع السكان المتبقون في عجلون والكورة الأموال المترتبة على هؤلاء النازحين أو الذين أخذتهم الحكومة، إضافة إلى بعض المظالم التي سنأتي عليها لاحقاً[1].

كان شيوخ عجلون والكورة قد رفعوا أكثر من شكوى إلى إبراهيم باشا ضد السياسة الظالمة المطبقة عليهم. لكن ذلك لم يُجد نفعاً أمام عدم اهتمام إدارة محمد شريف باشا بهذه الشكاوي. إذ كانت تكتفي بطلب الإفادة حول هذه الشكاوي من المتسلمين السابقين ومن محمد آغا الشربجي الذين كانوا ينسبون لإبراهيم باشا بما يضعف أهمية شكاوي هؤلاء الفلاحين. وقد تمادى محمد آغا الشربجي وموسى الفارحي في ظلم الفلاحين في الكورة حتى أنهم كانوا يستوفون الضريبة المترتبة على هؤلاء الفلاحين ضعف ما قدره إبراهيم باشا عليهم. وكان هذا قد أدى إلى شيوع حالة من الجزع والفزع البليغين لدى الفلاحين[2].

وأمام هذه الحالة، ونظراً لكثرة عرائض الشكوى، فقد أرسل شريف باشا لجنة مؤلفة من حسن آغا اليازيجي وكوجك محمد آغا وخليل آغا ورده لتقصي الحقائق في متسلمية عجلون. فرفع شيوخ الكورة: الشيخ نمر الأحمد شيخ جديتا ومحمد العيسى شيخ كفر عوان ومحمد الشريدة شيخ كفر أبيل وأحمد إلياس شيخ بيت إيدس، عريضة إلى هذه اللجنة طالبوا فيها بعزل محمد آغا الشربجي والخواجة

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة ١٣و١٨.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣.

موسى الفارحي عن إدارة بلادهم، لأنهما على حد قولهم :"لا يخافان الله ورسوله وليس في قلوبهم أدنى رحمة لمحكوميهم". وجاء في العريضة التي رفعها الشيوخ قولهم: "...... وان كان بقي علينا محمد آغا الشربجي والخواجة موسى يتعاطوا مصالحنا فأفندم لكم بلاد وليس لكم عباد. وأين ما كان، فالبلاد بلاد سعادة أفندينا (يقصدوا إبراهيم باشا) فنرحل عن الكورة وننزل في محل غير الكورة لأن الذي جاري علينا ليس جاري على غيرنا من جميع مقاطعات حكم أفندينا ولا بخلاف مطرح. وجميع رعايا أفندينا مستريحة عدا نحن وجميع البلاد ارتفع عنهم الظلم والتعدي والروع سوى نحن فنرجوا من المراحم العميمة بأن يكون سعرنا بسعر أمثالنا، وارتفاع محمد آغا الشربجي والخواجه موسى عنا وإذا بقوا يتعاطوا مصالحنا فلو نروح جميعنا ذبحاً بسيف سعادة أفندينا ما سكنا الكورة أبداً لأن الذي فعلوه معنا لم يفعله مخلوق ....." وأكد الشيوخ في نهاية عريضتهم بأن المال المترتب عليهم هو مائة وخمسون كيساً فقط وهذا هو المبلغ الذي قرره إبراهيم باشا بنفسه[1].

وقدمت عريضة أخرى إلى اللجنة تحمل تواقيع شيوخ من عجلون والكورة معاً، وهم الشيخ مصطفى الشريدة والشيخ صلاح العبد الرحمن والشيخ أحمد المصلح والشيخ بركات الأحمد. وقد بينوا فيها جانباً آخر من أحوال متسلمية عجلون، والظلم الواقع على الفلاحين من محمد آغا الشربجي الذي شكاهم إلى إبراهيم باشا دون أي ذنب أو سبب، مما أدى إلى سجنه الكثير من إخوانهم وأنه لا يهتم بمصالحهم بل يزيدها سوءاً [2].

ورجا المشايخ في نهاية عريضتهم من الأغوات أن يسعوا لهم عند إبراهيم باشا

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣. أنظر نص الوثيقة ملحق رقم ٨.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٤ من شيوخ عجلون والكورة بواسطة اللجنة ومحمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا.بتاريخ غرة جمادى الاخرة/١٢آب١٨٣٩م.

في إخلاء سبيل سجنائهم[1].

ويبدو من وثائق الحكم المصري نفسه أن مظالم المتسلم محمد آغا الشربجي وكاتبه الخواجة موسى كانت عامة وشاملة لمختلف نواحي متسلميّة عجلون. يظهر ذلك من العريضة التي رفعها مشايخ جبل عجلون (مشايخ الخربة وفارة وحلاوة واوصرة وباعون وعرجان وعجلون وعين جنا وعنجرا وسوف والكتة وريمون ودبين وبرما وجرش وكفرنجة وراسون). اشتملت هذه العريضة على المظالم نفسها التي رفعها مشايخ الكورة إلى اللجنة. كما أنهم طالبوا بعزل محمد أغا الشرجي وكاتبه الخواجة فارحي عن إدارة مصالحهم[2].

لم تظهر حكومة إبراهيم باشا أي اهتمام بنداءات سكان وأهالي متسلمية عجلون. ولم تتخذ أي إجراء من شأنه رفع الظلم عنهم. بل إن شريف باشا وصف هذه النداءات بأنها ادعاءات باطلة[3].

هذه السياسة الملتوية دفعت السكان للقيام بحركات وصفتها وثائق الحكم المصري بالفساد في جهات عجلون أو بفتنة عجلون، ووصفت القائمين عليها بالأشقياء. ولكنها كانت أقرب إلى ثورات عبروا فيها عن استيائهم وسخطهم على سياسة الحكم المصري في مناطقهم.

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٤. أنظر نص الوثيقة ملحق رقم ٩.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٨. أنظر نص الوثيقة ملحق رقم ١٠

(٣) يظهر ذلك من الرسالة التي رفعها إلى إبراهيم باشا والتي قال فيها: "..... كنت رفعت إلى الأعتاب السنية في كتابي السابق كيفية عصيان وفساد أهالي عجلون، ويظهر أنهم شاهدوا افتضاح الأخبار الكاذبة التي اصطنعوها وعدم اتباع سكان سائر الجهات إياهم، وأرسلوا إلى خادمكم حسن أغا اليازيجي عريضة تتضمن الشكوى من المتسلم والكاتب، واعتبروا الأموال المفروضة عليهم عبئاً ثقيلاً ....."

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١.

ويبدو من ملحوظة على ظهر الوثيقة السالفة الذكر وضعها إبراهيم باشا مضمونها أنه على علم باختلاس الكاتب الخواجة موسى، فأمر بتدقيق حسابه وتولية شرفي أفندي مكانه. مما يعني حرص إبراهيم باشا على تطبيق سياسة العدل والمساواة ولكن موظفيه كانوا يشوشون صورة أي شكوى من قبل السكان.

- هجوم المتمردين على شونة إربد:

كان من الطبيعي أن تقوم عدة حركات للمتمردين. وكان من أهمها الحركة التي قادها ثلاثة من الشيوخ هم: الشيخ صلاح العبد الرحمن والشيخ بركات الأحمد والشيخ أحمد لوباد مع فريق من الفلاحين من أهل الجبل والكورة وأهل الوسطية وفوج كبير من العربان رجالاً وركباناً. واستهدفوا في هجماتهم القرى التي كانت تشكل مصادر الذخائر للجيش المصري، فقاموا بنهبها حتى أصبحت خراباً لا يستفاد منها. وهاجموا أيضاً مستودعات تموين الجيش في المناطق الأردنية[1].

ومما يذكر أن نزاعاً قام بين قبيلة الصقر والغزاوية في منطقة الغور، فذهبت جميع القوات المصرية المرابطة في شونة إربد بقيادة حسن آغا اليازيجي ومحمد آغا قائد عربان عجلون لانهاء هذا النزاع. ولم يبق في الشونة سوى مئة وخمسين جندياً لغايات الحماية والحراسة. فاستغل الثوار فرصة انشغال القوات المصرية في فك النزاع الذي وقع في مقاطعة إربد وعجلون، وهاجموا شونة اربد والجنود المرابطين فيها[2].

استمر هذا الهجوم يوماً كاملاً. وجرى فيه قتال شديد تبادل فيه الطرفان إطلاق الرصاص حتى غروب شمس ذلك اليوم. وأسفر الهجوم عن اصابة ناظر الشونة (الذي صلبه الثوار ثم شنقوه كما تصف وثائق الحكم المصري)، وعن خروج الحامية المصرية من الشونة والقرية وهرب رجالها إلى المزيريب، فتمكن المتمردون من نهب الشونة والقرية فأخذوا دفاترها وسنداتها وأوراقها[3].

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ٤.

(٢) خشيت الإدارة المصرية من أن يتسبب هذا النزاع في إتساع دائرة العصيان ضد الحكم المصري خاصة بعد إنضمام عربان العباد وعلي الكايد والغنمات إلى جانب قبيلة صقر العربي؛ فعزمت على القضاء على الفتنة بينهما قبل أن يستفحل خطره. انظر:
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ١.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ٨ من محمد شريف باشا الى إبراهيم باشا بتاريخ ١٠ جمادى الاخرة ١٢٥٥هـ/٢١ آب ١٨٣٩م.
ولم يبق في شونة إربد سوى مائتين إردب من الشعير ونحو ثلاثين إردبا من الدقيق. انظر المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ٤. ورسالة رقم ٨.

وعلى نطاق ثان كان الشيخ بركات الأحمد، ومعه عشرون خيالاً وخمسون من حملة البنادق، قد أغاروا على قرية جمحة (التي على ما يبدو أصرت على ولائها للإدارة المصرية)، فنهبوها وأخذوا منها ثلاثة جياد وسلبوا شيخ القرية وأهلها كلّ ما وجدوه عندهم. وعقب هذا الهجوم بدأت القوات المتمردة تستعد لمهاجمة الجنود المصريين العائدين من غزو الصقر في الغور، حيث قسموا أنفسهم ثلاثة أقسام ينتظرون عودة الجنود الذين علموا بالخبر من قبل متسلم عجلون وشيخ بني جهمة (السعد البطين)، فغيّر الجنود المصريون طريقهم وجاؤوا عن طريق أم قيس. وفي هذا الوقت كان فريق رابع من المتمردين يطوفون القرى المحيطة، وينهبون أهلها كل شيء حتى لا تتمكن الحكومة من تحصيل الذخائر من هذه القرى. وقد خشي كثير من السكان بأس هؤلاء المتمردين، فتركوا قراهم هاربين إلى جهات الكفارات والسرو طالبين النجاة. وقد تسببت هذه الانتفاضات في إحداث أزمة كبيرة في الحصول على الذخائر اللازمة للجيش المصري وخاصة التموينية منها، لأن أغلب القرى خربت. فلم يبق إلا أربع قرى عامرة بجهة الكفارات وعدداً من قرى الوسطية التي اتفق أهلها مع المتمردين[1].

- **حملة إسماعيل عاصم بك لإخماد انتفاضة عجلون:**

أثارت فتنة عجلون قلق إبراهيم باشا وخوفه من اتساع نطاقها[2] فكلف إبراهيم باشا إسماعيل عاصم بك (حكمدار حلب) بإخماد الانتفاضة في متسلميه عجلون. فسار على رأس قوة قوامها ألف خيال. وكان أول صدام له مع المتمردين في قرية الطيبة

---

(١) كان الشيخ بركات الأحمد قد منح شيخ قرية جمحة يومين للتفكير: إما أن يلتحق بالمتمردين أو أن يذهب حيث يشاء بعد أن يخرب القرية.

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ٤.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٧، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي بتاريخ ٢جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٣ آب ١٨٣٩م. أنظر نص الوثيقة ملحق رقم ١١.

في ١٢ جمادى الأخرة ١٢٥٥هـ/٢٣ أب ١٨٣٩م، حيث تبادل الفريقان عيارات نارية لفترة من الوقت، لم يستطع فيها المتمردون الصمود، فهربوا إلى قرية تبنة. ويصف إسماعيل عاصم بك هذه الأحداث في رسالة بعث بها إلى إبراهيم باشا بقوله: "فسقنا عليهم عبدكم شاهين آغا ليطردهم من مكمنهم- يقصد وادي الطيبة- وقد تبادل الفريقان عيارات الرصاص مدة وجيزة، فلم يستطع المتمردون المقاومة ففروا إلى جهة تبنة التي هي مقر اجتماعهم" . وأسفر هذا الهجوم عن وفاة أربعة من المتمردين ووفاة جندي من جماعة شاهين آغا. ووصف إسماعيل بك قرية تبنة في رسالته المذكورة كما يلي: "يحيط بقرية تبنة أودية وغابات وجبال، فهي واقعة في موضع وعر، ولذلك اتخذوها حصناً حصيناً واجتمعوا بها. وكان لنا طريقان ينتهيان من قرية طيبة إليها" . وفي الوقت الذي كان يستعد فيه إسماعيل عاصم بك لمهاجمة المتمردين في تبنة جاءه رجل منهم يعرض الخضوع ويطلب الأمان له ولقومه، فوافق إسماعيل بك على ذلك بشرط أن يعيدوا الأسلحة التي غنموها من الجنود المصريين بالإضافة إلى تسليم أسلحتهم. وعاد الرجل إلى قومه لإبلاغهم بالشرط الذي عرضه إسماعيل عاصم بك، فوافقوا على الجزء الأول من هذا الشرط وهو تسليم الأسلحة التي غنموها من الجنود. وقاموا في اليوم الثاني بتسليم عشرين بندقية واثني عشر زوجاً من الغدّرات، وثلاثة مشامل (المشمل سيف عريض قصير) وسيفين وسبعة وثلاثين حصاناً. واعتذروا عن تسليم ما لديهم من الأسلحة مع إصرارهم على ذلك [1].

وأمام هذا الموقف الذي أبداه المتمردون زحف اسماعيل بك بكامل قواته عليهم سالكاً

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٤ من اسماعيل عاصم بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٩ جمادى الاخرة ١٢٥٥هـ/ ٣٠ اب ١٨٣٩م.أنظر نص الوثيقة ملحق رقم ١٢.

طريقين، حيث سار خلفتان بك (أحد قادته) ومعه ثلاثة من رؤساء السكبانية عن طريق وسلك هو مع بقية القوات طريقاً آخراً. وما أن أشرفت القوات المصرية على القرية، حتى ولّى الفلاحون هاربين مع أولادهم وعائلاتهم إلى الغابة الواقعة إلى الجنوب من القرية[1].

وعندما وصل إسماعيل بك وكامل قواته إلى القرية (تبنة)، كان جميع المتمردين قد تركوها هاربين. فعزم على ملاحقتهم. وقسم قواته إلى ثلاثة أقسام عبر ثلاثة اتجاهات: ثلاثة ألوية سكبانية يسلكون طريقاً أيمن، وفريق من الجهادية (الخيالة) والسكبانية في الوسط وثلاثة ألوية سكبانية في الجانب الأيسر[2].

وحدثت مناوشات بين الفريقين على الشّعب الأيمن تبادلوا فيه إطلاق النار، وعزز إسماعيل بك قوات هذا الشُعب بقوات إضافية. ولم يستطع الثوار الصمود أمام إصرار عاصم بك على إخضاعهم. فهربوا بعد مطاردة استمرت خمس ساعات، أسفرت عن اغتنام الجنود المصريين لستمائة ثور وثلاثمائة ماعز وغنائم أخرى. وقد قتل في هذه الملاحقة رجلان من جماعة شاهين أغا، وجرح رجل من جماعة علي أغا وأحمد أغا. أما المتمردون فقد قتل منهم عشرون رجلاً [3].

ولما رأى المتمردون أن الحكومة المصرية جادة في إخضاعهم بكل قوة، وأنهم غير قادرين على المقاومة أمام قوات إسماعيل عاصم بك الكبيرة والمنظمة فضلوا الاستسلام. وطلبوا الأمان حيث أخذوا يتوافدون أفواجاً على إسماعيل عاصم بك ليأمنوا فأمنهم وبدأوا بالعودة إلى قراهم[4]. وبعد فترة من الوقت بدأ اسماعيل

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٤.

(٢) يعود السبب في هذا التقسيم نظراً لطبيعة المنطقة الجبلية ووعورتها.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٤.

(٤) سوى مجموعة من الفلاحين برئاسة صلاح العبد الرحمن وبركات الأحمد وأحمد لوباد الدين استمروا في العصيان. المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٧ من اسماعيل عاصم بك الى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢ أيلول ١٨٤٠م. أنظر نص الرسالة ملحق رقم١٣.
ولم تستطع القوات المصرية الاهتداء الى أماكن هؤلاء الهاربين رغم البحث والتحري عنهم.
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٨٥ رسالة رقم ١٢ من محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٤ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٣ ايلول ١٨٣٩م.

عاصم بك بجمع الأسلحة، فجمع هو إحدى وسبعين بندقية، وإثني عشر زوجا من الغدّارات، من جهة الكورة. وجمع خفتان بك سبعاً وسبعين بندقية، وإثني عشر زوجاً من الغدّرات من منطقة عجلون. ولما كانت المعلومات المتوافرة لاسماعيل بك من شيوخ النواحي وأحد الخبراء تفيد بأن الأسلحة التي لدى أهل الكورة وعجلون هي مائتا بندقية فقد تعهد الشيوخ له بتسليم الأسلحة كاملة فيما عدا الأسلحة التي أخذها أولئك الذين هربوا واستمروا في العصيان. ولما كانت الأسلحة الباقية قليلة، فقد استخلف إسماعيل عاصم بك في عجلون حسن بك (متسلم عجلون سابقاً ومعاون الباشا الحكمدار لاحقاً)، مع عبد الهادي بك قائد الفرسان لاستكمال جمع الأسلحة من الفلاحين. وعزم هو على ملاحقة عرب بني صخر في منطقة عين الزرقاء[1].

استغل شيوخ عجلون الثلاثة الذين استمروا في عصيانهم انسحاب إسماعيل بك عن المنطقة وعادوا إلى ممارسة إغاراتهم على القرى. ولكن وضعهم أصبح حرجاً أمام إصرار الحكومة المصرية على إخضاعهم خاصة بعد قيام شيوخ عجلون والكورة بتسليم أسلحتهم وتقديمهم الطاعة لإسماعيل بك. ولذلك فإننا نجدهم يقدمون عريضة يعلنون فيها الطاعة

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٧ رسالة رقم ٢ من إسماعيل عاصم بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٥هـ/١٦ أيلول ١٨٣٩م.
كما تعهد الشيوخ بأن يكون مصيرهم السجن في عكا مدى الحياة إذا تبين وجود قطعة سلاح واحدة عندهم ولو بعد مضي عشر سنوات.
وكان اسماعيل بك قد غادر عجلون وبالأحرى قرية كفرنجة - بعدما أكد له شيخها الخطيب أن عشيرة بني صخر موجودة عند عين الزرقاء- يصحبه قوة قوامها ٩٠٠ خيال بهدف ملاحقة قبيلة بني صخر. وهذا ما حدث اذ هاجمهم في الموقع المذكور وقتل منهم حوالي عشرين رجلاً وغنم منهم حوالي ٤٠٠ رأس من الأبل ومجموعة كبيرة من الأغنام ثم عاد إلى كفرنجة.
- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٨٥ رسالة رقم ٧ من محمد شريف باشا الى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١ أيلول ١٨٣٩م.

ويطلبون الأمان[1]. ولكنهم- وبعد أن حررت كتب أمان لهم من شريف باشا- عدلوا عن قبول الأمان لمجيء جماعة من الحورانيين إليهم وتحريضهم لهم على الاستمرار في العصيان. واستمر الشيوخ في عصيانهم، خاصة بعد انسحاب أغلب قوات إسماعيل بك إلى المناطق الشرقية من شرقي الأردن. فهاجموا قرية المزار التي كانت تقيم فيها قوات دلي محمد أغا قائد عجلون وإسماعيل أغا سكبان باشي قائد الجيوش غيرالنظاميين.

وقدّرت قوات الفلاحين بقيادة الشيوخ الذين استمروا في عصيانهم بمئتي شخص من حملة البنادق ومئة شخص من حملة النبابيت. وشاركت جماعة من بدو بني حميدة في هذا الهجوم، وكثير من البدو والفلاحين المحتشدين من جهات مختلفة[2].

ولما علم محمد شريف باشا بهذا النبأ، أرسل لوائين من السكبانية تعزيزاً للّواء الموجود من قبل. كما أرسل كمية من الذخائر والتموين لتلك القوات مع محمد الكاشف وفوج من الفرسان[3].

كان المتمردون بقيادة صلاح العبد الرحمن وأحمد لوباد وبركات الأحمد قد تمكنوا من إلحاق هزيمة كبرى بقوات دلي محمد وإسماعيل أغا وقاموا بنهب كثير من القرى وتخريبها.

ولكن ومع وصول النجدة التي أرسلها محمد شريف باشا تحولت الهزيمة إلى نصر للقوات المصرية التي تمكنت من تشتيت المتمردين وإنهاء تمرد عجلون[4].

---

(١) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٨٥ رسالة رقم ١٢.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١١٧ رسالة رقم ٢ من محمد شريف باشا الى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٥هـ/٢ تشرين أول ١٨٣٩م.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٤٤ رسالة رقم ٣ .

(٤) بسط هذان القائدان أعذارهما بسبب هزيمتهما وقوتهما أمام القوات المهاجمة بأنها كانت تفوق قواتهما عدداً وأيضاً أن بعض جنودهما قد أصابهم المرض إضافة إلى أن النجدة التي أرسلها شريف باشا كانت قد تأخرت في الوصول عن الوقت الذي ينبغي أن تصل فيه، الأمر الذي مكّن الفلاحين ومؤيديهم من الحاق الهزيمة بهما وقواتهما.

- المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٤٤ رسالة رقم ٤ من اسماعيل عاصم بك إلى الباشا السر عسكر بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٣ تشرين اول ١٨٣٩م.

ثانيا: معركة نصيبين (نزب) ومواقف الدول الأوروبية منها:

استغل السلطان العثماني والإنجليز اندلاع الثورات في بلاد الشام، فدسوا الدسائس ضد إبراهيم باشا. ولم يكن ذلك لصالح الثوار، وإنما كان لمصلحتهم المشتركة. كان هدف السلطان إعادة بلاد الشام إلى سيطرته وسلطانه[1]. وكان هدف المخططات الإنجليزية زيادة التغلغل الاقتصادي في بلاد الشام[2]. فقد دخل أول قنصل إنجليزي إلى دمشق في ٢٩ رمضان ١٢٤٩هـ/١ شباط١٨٣٣م، وأرسل سفير إنجلترا في الأستانة في عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، المستر ريتشارد ود (Mr. Richard Wood) ترجمان السفارة الإنجليزية إلى لبنان بحجة حبه لتعلم اللغة العربية. فاتخذ من كسروان مقراً له وأخذ يكيد المكائد والدسائس ضد إبراهيم باشا والإدارة المصرية[3].

وكان إبراهيم باشا، على الرغم من تصاعد الثورات ضده في أغلب مناطق بلاد الشام، لا يغفل الحدود العثمانية. فقد كان يتوقع هجوماً عثمانياً مفاجئاً، خاصة بعد أن بدأ السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) بحشد جيوشه في سيواس بقيادة رشيد باشا. وكانت هذه الجيوش قد تدربت على أحدث الأنظمة العسكرية الأوروبية البروسية في ذلك الوقت على أيدي ضباط بروسيين . ولما كان المرض قد أصاب رشيد باشا فقد أوكل السلطان العثماني قيادة الجيش إلى حافظ باشا [4].

وعندما اكتملت استعدادات الجيوش العثمانية، أصدر السلطان محمود الثاني أمره بتشجيع من انجلترا والنمسا لحافظ باشا بالهجوم على قوات إبراهيم باشا. فعبر نهر الفرات في شهر نيسان ١٨٣٩م، وعسكر في سهول مدينة نصيبين (نزب) في ١١ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/٢٤ حزيران ١٨٣٩م، حيث التقى بالجيش المصري[5]. ودارت معركة شديدة أسفرت عن فوز المصريين وتقهقر الجيش العثماني. وغنم

(١) بيير كربتيس، إبراهيم باشا: ترجمة محمد بدران، مطبعة لجنة التاليف والرجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧، ص٢٣٠.

(٢) الرافعي، عصر محمد علي، ص٣٢٩-٣٣١.

(٣) مشاقة، مشهد العيان، ص١٨٢-١٨٣.

(٤) كربيتس، إبراهيم باشا، ص٢٣٣.

(٥) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، وانظر: الرافعي، عصر محمد علي، ص٣١٠-٣١٨.

الجيش المصري مائة وستة وستين مدفعاً وعشرين ألف بندقية وكثيراً من الذخائر والمؤن[1]. وتشاء الصدفة أن توافي المنيّة السلطان محمود الثاني دون أن يعلم بنتيجة المعركة، وتسلم عرش السلطنة من بعده ابنه عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) البالغ من العمر يومذاك سبع عشرة سنة[2]. وأسند السلطان عبد المجيد منصب الصدارة العظمى إلى خسرو باشا دون علمه بالعلاقة غير الطيبة بين خسرو باشا وبين قائد الأسطول العثماني أحمد باشا. وربما كان سبب الاختيار أن خسرو باشا كان على علاقة سيئة بمحمد علي باشا الذي فضله أهل مصر لحكمهم عليه[3].

أمام هذه الهزيمة الساحقة وأمام العلاقة السيئة بين خسرو باشا من جانب ومحمد علي باشا وأحمد باشا قائد الأسطول من جانب آخر، فقد تأزم الموقف بين الطرفين، خاصة بعد أن قام أحمد باشا بتسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي باشا في ٢ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/١٤تموز ١٨٣٩م، فتشجع محمد علي باشا وطالب السلطان العثماني بتنفيذ إتفاق كوتاهية الذي أكد على ولاية محمد علي باشا على مصر والسودان والحجاز وكريت وجعل إبراهيم باشا والياً على سوريا وعكا وطرابلس وحلب ومحصلاً لأموال أضنه[4].

وعندما علم قناصل الدول الأوروبية بالأستانة بتسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي باشا تخوفوا من قيام إبراهيم باشا بالزحف على الأستانة. فتضطر الدولة العثمانية إلى الاستعانة بروسيا استناداً إلى معاهدة اونكيار إسكلة سي ١٨٣٣م[5]. هذا وبينما كان رجال الباب العالي يعملون لإصدار فرمان لتحقيق إتفاق

---

(١) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٢٣ وبركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص١٦٢.

(٢) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص:١٦٥.

(٣) كربتيس، ابراهيم باشا، ص ٢٤٩.

(٤) زكي: حملة الشام الأولى والثانية، ص ٣٩٦. وتألف هذا الأسطول من عشرين بارجة تحمل واحد وعشرين ألف بحار وستة عشر ألف جندي.

(٥) وقعت هذه المعاهدة في ٨ تموز ١٨٣٣ بين الدولة العثمانية وروسيا حيث جاء في المادة الثالثة منها: "ولما كان جلالة امبراطور الروس جميعاً يرغب رغبة صادقة في المحافظة على استقلال الدولة العثمانية التام، إذا ما أجبرت الظروف، الباب العالي على طلب المعونة الأدبية والمساعدة الحربية من روسيا، فإن جلالة الإمبراطور يتعهد بتقديم القوات البرية والبحرية =

كوتاهية اجتمع سفراء فرنسا وانجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا، *
ووجهوا مذكرة موقعة منهم إلى السلطان العثماني في ١٦ جمادى الأولى
١٢٥٥هـ/٢٨ تموز ١٨٣٩م، طلبوا منه بموجبها أن لا يقرّ شيئاً في أمر
المسألة المصرية إلا باطلاعهم. وأبدوا استعدادهم للتوسط بينه وبين
محمد علي باشا لحل هذه المشكلة. قبل السلطان مذكرة قناصل الدول
الأوروبية، واجتمع اولئك السفراء مع الصدر الأعظم، وتداولوا فيما
يجب إعطاؤه لمحمد علي[1]. وبذلك فقد فتح باب المسألة الشرقية، إذ
كان انتصار الجيش المصري في نزب سببا في تخلخل التوازن الأوروبي
وأصبح مصير بلاد الشام ومصر والدولة العثمانية بيد الدول الأوروبية.[2]

ورأى سفيرا إنجلترا والنمسا ضرورة إرجاع بلاد الشام للدولة
العثمانية. وعارضهم في هذا الرأي سفيرا فرنسا وروسيا، وطالبا أن
يمنح محمد علي مصر وولايات الشام الأربع، لكن سفير بروسيا انحاز
إلى الرأي الأول[3].

وتغير الموقف الروسي أمام اختلاف إنجلترا وفرنسا فيما بينهما.
فأرادت أن تغتنم الفرصة لتعزيز نفوذها في الشرق وحمايتها للدولة
العثمانية لذلك أرسل البارون دي برنوف (Brunow) إلى لندن ليعلن
أن حكومته تترك لإنجلترا حرية العمل بشأن محمد علي باشا وبذلك تزعمت إنجلترا

= التي يرى الطرفان المتعاقدان وجوب إرسالها". وكانت هناك مادة سرية ملحقة بهذا الإتفاق تحتم على تركيا أن تقفل مضيق الدردنيل في وجه سفن جميع الدول، اذا اشتبكت روسيا في حرب خارجية. انظر: كربتيس، ابراهيم باشا، ص٢١٢.

(١) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص١٦٦- ١٦٧. وكان الباب العالي يميل إلى إعطاء محمد علي ولاية مصر بالتوارث وولاية سوريا إلى إبنه إبراهيم باشا. وبعد وفاة محمد علي تؤول ولاية مصر إلى إبراهيم باشا وبذلك تعود بلاد الشام للباب العالي.

(٢) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٩٧.

(٣) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٣٢- ٣٣٣.

الموقف الأوروبي غير عابئة بموقف فرنسا[1].

علم محمد علي باشا بالمحادثات الدائرة ضده على ساحة أوروبا. وتأكد من تصميم إنجلترا على إرجاع جيشه الى مصر ومن أن فرنسا لن تتمكن من مساعدته أمام وقوف باقي الدول الأوروبية ضده. لذلك قرر رد القوة بحيث لا يسلم شبراً من أرض احتلها الا مضطراً. وأخذ يستعد لخوض معركة قريبة الحدوث مع الدول الأوروبية[2]. وعادت النمسا في أوائل عام ١٨٤٠م إلى طلب عقد اجتماع الدول في مؤتمر في فينا لتسوية المسألة المصرية. واستجابت إنجلترا لطلبها وتقرر عقد المؤتمر في لندن، وأن يكون للباب العالي مندوب فيه -مراعاة له- لما يتمتع به من سيادة على البلاد المتنازع عليها[3].

وجاء تولي تيير (Thier) رئاسة الوزارة الفرنسية ووزارة الخارجية في أول آذار عام ١٨٤٠م ليضع خطة جديدة في حل المسألة المصرية. إذ قرر أن يحلها بالتوسط للوصول إلى اتفاق مباشر مع الباب العالي ومحمد علي باشا. وذلك بأن يُلزم الباب العالي بأن يترك لمحمد علي ولايات الشام ومصر. وهدد بالوقوف إلى جانب محمد علي باشا إذا لم تقبل الدول بهذا القرار. وأرسل تيير إلى محمد علي باشا بأن لا يقبل بمطالب انجلترا مهما كانت[4].

---

(١) ابو عز الدين: إبراهيم باشا في سوريا، ص٢٥٥.
كانت إنجلترة بزعامة وزير خارجيتها بالمرستون تسعى جاهدة لكبح جماح محمد علي باشا، ذلك أن إزدياد نفوذه في مصر وإمتداده إلى شبه جزيرة العرب والبحر الاحمر جعلاه في مركز يتيح له أن يتحكم في منطقة تعد من أهم الطرق التجارية العالمية. وتعتبرها إنجلترة ذات قيمة خاصة لتجارتها مع الشرق. ولما كان إحتلال محمد علي لبلاد الشام وتهديده القسطنطينية، وأيضاً عزمه على توحيد البلاد التي افتتحها لجعلها دولة متماسكة، وهذا يهيء له التحكم بالتجارة الأوروبية فلا يسمح إلا بما يشاء هو من تسيير أسباب مرورها بعد أن كان يتطلب ذلك موافقة السلطان العثماني الضعيف. انظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب (تاريخ حركة العرب القومية)، ترجمة: الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس. دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٧، ص ٩٣.

(٢) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص١٧٠.

(٣) كربتيس، ابراهيم باشا، ص٢٥٦.

(٤) الرافعي، عصر محمد علي، ص٣٣٣- ٣٣٤.

علم بالمرستون (Palmerstone) وزير خارجية انجلترا بنوايا تيير، ولذلك بذل جهوداً كبيرة في الاتفاق مع روسيا والنمسا وبروسيا لإرجاع محمد علي إلى مصر، ونجح في مسعاه، ووقع في ١٥ تموز ١٨٤٠م مع الدول الثلاث ومندوب الباب العالي معاهدة لندن التي جاء فيها ما يلي:

- يلزم محمد علي باشا بإرجاع ما احتله من أراضي الدولة العثمانية ويحفظ لنفسه الجزء الجنوبي من بلاد الشام[1].

- يحق للدول الموقعة على الاتفاق محاصرة موانئ بلاد الشام، ومساعدة كل من أراد من الأهالي خلع طاعة المصريين والرجوع إلى الدولة العثمانية، وإشعال نار الثورة ضد الجيوش المصرية[2].

- يحق لأساطيل الدول الموقعة على المعاهدة الدخول معاً إلى مياه البسفور لحماية الأستانة في حال تعرضها لهجوم الأسطول المصري. ولا يحق لأي أسطول حربي دخول مياه البسفور ما دامت الأستانة غير مهددة[3].

- يجب على الدول الموقعة على معاهدة لندن أن تصدقها خلال مدة لا تزيد على الشهرين، وأن يكون التصديق في مدينة لندن[4].

وقد قررت الدول الموقعة على تلك المعاهدة معرفة موقف السلطان تجاه المعاهدة من جهة، وتجاه محمد علي باشا من جهة ثانية. لذلك أبرمت مع السلطان عبد المجيد اتفاقية عرفت بملحق معاهدة لندن. وقد ضم الملحق البنود الآتية:

- يمنح السلطان العثماني محمد علي باشا وسلالته من بعده ولاية مصر، ويمنحه ولاية عكا والجزء الجنوبي من بلاد الشام مدى حياته بشرط قبوله هذه المنح خلال مدة عشرة أيام من تبليغها إليه في الاسكندرية على يد رسول من قبل السلطان، ويسلم محمد علي إلى رسول السلطان الأوامر اللازمة لقادة جيشه البري

---

(١) المادة الأولى من بنود المعاهدة. انظر ملحق رقم ١٥.

(٢) المادة الثانية من المعاهدة. انظر ملحق رقم١٥.

(٣) المادة الثالثة والرابعة من المعاهدة. انظر ملحق رقم ١٥.

(٤) المادة الخامسة من المعاهدة. انظر ملحق رقم ١٥.

والبحري للانسحاب من الأناضول وبلاد الشام ما عدا الجزء الذي منحه له السلطان[1].

- إذا لم يقبل محمد علي هذه التسوية خلال عشرة أيام، يفقد ولاية عكا وتبقى ولاية مصر له ولسلالته بالوراثة، شرط أن يعلن قبوله هذه المنح في مدى عشرة أيام تالية للعشرة الأولى. ويسلم محمد علي التعليمات اللازمة لانسحاب قواته براً وبحراً إلى حدود ولاية مصر[2].

- أن يعيد محمد علي الأسطول التركي إلى السلطنة العثمانية في مدى عشرين يوماً تبتدئ من اليوم الأول الذي يتلقى فيه البلاغ (الملحق)، ويشهد الأدميرال روبرت استيوفورد (Admiral Stopford)قائد أساطيل الحلفاء تسليم الأسطول إلى الدولة العثمانية[3].

- تعتبر المعاهدات والقوانين النافذة في السلطنة العثمانية نافذة في مصر وولاية عكا. ويمنح محمد علي حق تحصيل الضرائب والرسوم مقابل دفعه أتاوة للسلطان العثماني[4].

- تعد القوات البرية والبحرية التي ينظمها محمد علي باشا في مصر قسماً من قوات السلطنة، وتعتبر دائماً معدة لخدمة الدولة العثمانية[5].

- إذا لم يقبل محمد علي في مدى عشرين يوماً بنود الملحق، يكون السلطان حراً باتباع الخطة التي يراها مناسبة طبقاً للنصائح التي يسديها إليه حلفاؤه[6].

وبعد إقرار بنود الملحق، وقّع الحلفاء اتفاقاً بينهم بتنزههم جميعاً عن كل ربح أو مغنم[*]. وأرسل السلطان العثماني في ١٤ جمادى الآخرة١٢٥٦هـ/١٤ آب ١٨٤٠م

---

(١) المادة الأولى من ملحق المعاهدة. انظر ملحق رقم ١٥.

(٢) المادة الثانية من ملحق المعاهدة. انظر ملحق رقم ١٥.

(٣) المادة الثالثة والرابعة من ملحق المعاهدة: انظر ملحق رقم ١٥.

(٤) المادة الخامسة من ملحق المعاهدة: انظر ملحق رقم ١٥.

(٥) المادة السادسة من ملحق المعاهدة: انظر ملحق رقم ١٥.

(٦) المادة السابعة من ملحق المعاهدة: انظر ملحق رقم ١٥.

رفعت بك إلى الاسكندرية ليبلغ محمد علي قرار السلطان والدول الأوروبية. وعندما علم محمد علي ببنود الملحق أجاب أن ما أخذه بالسيف لا يسلمه إلا بالسيف[1]. وجاء قناصل الدول الأربع: انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا في ١٥ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ/١٥ آب ١٨٤٠م إلى مقر محمد علي باشا وأبلغوه قرار الدول (معاهدة لندن) ١٨٤٠م. واستمهلوه عشرة أيام وأن فرنسا لا تستطيع مساعدته وأن الدول مصممة على تنفيذ قرارها، وإن أدى ذلك إلى إعلان الحرب ضده، فاصر محمد علي أن ما أخذه بالقوة لا يرده إلا بالقوة[2].

عاد قناصل الدول في ٢٤ آب ١٨٤٠م ومندوب السلطان وأبلغوا محمد علي أنه لم يبق له حق في ولاية عكا لأنه لم يعلن قبوله في الأيام العشرة الأولى، وأن الدول لن تسمح له إلا بولاية مصر كما جاء في قرارها، فاحتد محمد علي غضباً وطرد القناصل ولكنهم أمهلوه عشرة أيام أخرى لإعطاء جوابه، فان لم يفعل تكون الدول غير مسؤولة عن النتائج[3].

أما فرنسا فلم تقدم المساعدة التي وعدت بها محمد علي، وحمّل الشعب الفرنسي تيير مسؤولية ذلك، وطُلب إعفاؤه من منصبه، فتخلى عنه في ٢٩ تشرين الاول ١٨٤٠م[4].

شكلت الدول الموقعة على معاهدة لندن قوة مشتركة لالزام محمد علي باشا

---

(١) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص١٨٩.
كان تيير متحمساً كثيراً للوفاء بعهوده إلى محمد علي باشا ولو أدى ذلك إلى الحرب مع انجلترا. فأخذ يعد العدة لذلك، إلا انه كان مقيداً برأي مليكه الذي رأى أن غرور تيير محفوف باشد المخاطر أمام قوة الموقف الأوروبي المتحد بزعامة انجلترا، وايضاً جديَّة بالمرستون الذي استغل كل الظروف لصالحة، فوضع تيير أمام الامر الواقع، إما الحرب وإما الاستقالة. ولما أصر تيير على موقفه أعفي من منصبه وبذلك اختارت فرنسا وضع المراقب المتعاطف مع محمد علي باشا. انظر:
كربيتس، ابراهيم باشا، ص ٢٧١.

(٢) الرافعي، عصر محمد علي، ص٣٤٠.

(٣) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص١٨٩.

(٤) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٧٩.

بتنفيذ بنود معاهدة لندن إذا رفض قبولها. وكانت القوة مؤلفة من قسمين: برية بقيادة الجنرال سميث (General Smith)، وبحرية مؤلفة من عشرين سفينة انجليزية وثلاث سفن نمساوية بقيادة الاميرال بنديرا (Amiral Bandeera) وثلاث سفن عثمانية بقيادة القبطان الإنجليزي ووكر (Caftian Walker) . وفي ١٩ ايلول ١٨٤٠م وصل الأدميرال الانجليزي استيفورد القائد العام لقوات الحلفاء إلى مدينة بيروت وانضم إلى قوات الاميرال نابير الانجليزي (Napier) الذي كان قد أعلن عن مجيء القوات الحليفة وتوزيعها السلاح على الأهالي والثائرين ضد إبراهيم باشا[1].

ونزلت القوات الحليفة مقابل بيروت وهاجمت ميناءها الذي كان قاعدة الجيش المصري. واستمرت قوات الحلفاء في شن الهجوم على جيش إبراهيم، خلال المدة من ٩ أيلول حتى ١١ تشرين أول ١٨٤٠م. وأسفرذلك عن قيام معركة (بحرصاف) التي أسر فيها الحلفاء سبعمائة أسير من الجيش المصري. ارتد إبراهيم باشا على إثرها إلى البقاع في ١١ تشرين الأول، وسلمت الحامية المصرية المرابطة في بيروت[2]. وعقب ذلك انسحبت الحاميات المصرية من طرابلس واللاذقية وأضنة بدون قتال. ولم يبق من مدن الساحل في أيدي المصريين سوى عكا. وأصدرت إنجلترا أوامرها إلى الأدميرال استيفورد في أواخر تشرين الأول بمهاجمة عكا. فنجح في محاصرتها في ٢ تشرين الثاني ١٨٤٠م وامطرها وابلاً من القذائف، دمرت حصونها. وكبد الجيش المصري خسارة فادحة في الأرواح قدرت بألفي قتيل وجريح وثلاثة آلاف أسير. وبعد الاستيلاء على عكا اتجه أسطول الحلفاء إلى يافا واحتلها بلا قتال[3].

وعقب هذه الانتصارات المتتالية التي حققتها قوات الحلفاء أرسلت الحكومة الإنجليزية الأميرال نابير إلى الاسكندرية. فوصلها في ٢١ تشرين الثاني، وكان

---

(١) ابو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص٢٧٥- ٢٧٧.

(٢) مجهول، مذكرات تاريخية، ص١٢٧- ١٢٨.

(٣) ابو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص١٢٨- ١٢٩.

هدف هذه الزيارة الضغط على محمد علي لقبول قرارات لندن والانسحاب من بلاد الشام بأقل خسائر ممكنة. فتوصل في ٢٧ تشرين الثاني إلى عقد اتفاق مع محمد علي باشا نص على جعل حكم مصر وراثياً في أسرته. وكانت فرنسا قد وجهت رسالة إلى محمد علي باشا حضّته فيها على ترك بلاد الشام والاكتفاء بمصر. فوجدت رسالتها قبولاً عنده خاصة بعد أن خسر مساندة حليفه الأمير بشير. وكان لسيطرة قوات الحلفاء على ساحل بلاد الشام ونقص الأموال في مصر وتعب الجيوش المصرية -بعد أن أمضت ثماني سنوات من الحروب- الأثر في دفع محمد علي باشا لإصدار أمر إلى ابنه إبراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام[1].

ثالثا: الانسحاب المصري من بلاد الشام ومن شرقي الأردن:

أصدر محمد علي باشا أمراً إلى ابنه إبراهيم باشا بتاريخ ٤ شوال ١٢٥٦هـ/٢٩ كانون أول ١٨٤٠م بالانسحاب من بلاد الشام بكامل قواته العسكرية وسائر رجاله والمستخدمين المصريين، تنفيذاً لقرار الدول المتحالفة الذي يقضي بانسحاب القوات المصرية من بلاد الشام وإحالة ولاية مصر له وللذكور من أبنائه بعده. وجاء في الأمر قوله: "وبناءاً على قرار الدول المتفقة الفخيمة بإحالة حكومة مصر إليّ، وجب أن نتخلى عن بر الشام ولزم لذلك أن تبادروا إلى المجيء إلى مصر براً جامعين القوات العسكرية التي في معيتكم كافة وسائر الرجال والمستخدمين المصريين"[2].

تلقى إبراهيم باشا أمر والده في ١٤ شوال ١٢٥٦هـ/٩كانون ثاني ١٨٤١م. فأخذ يجمع جنوده في دمشق ويرتب لطريقة الإنسحاب من بلاد الشام. لكن أحوال الطقس أخرت عملية الانسحاب لفترة من الوقت، مما دعا محمد علي باشا لإرسال أمر آخر

(١) بركات، البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص٢٠١.

(٢) المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٤ وثيقة رقم ٥٥٣ من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٤ شوال ١٢٥٦هـ/٢٩ كانون أول ١٨٤٠م.

إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١١ ذي القعدة ١٢٥٦هـ/٤ شباط ١٨٤١م، يحثه فيه على الجلاء حالاً عن بلاد الشام عملاً بشروط الاتفاق الذي تم بينه وبين السلطات الإنجليزية[1]. وكان إبراهيم باشا قد وضع خطة لانسحاب جيشه من بلاد الشام إلى مصر. وقسمه إلى ثلاثة فيالق سلك كل منها طريقاً، فسار الفيلق الأول- الذي يتألف من المشاة والخيالة النظاميين بقيادة احمد المنكلي باشا- عن طريق مزيريب عبر مناطق شرقي الأردن الغربية إلى غزة فالعريش. وسار الفيلق الثاني- الذي تألف من المدفعية بقيادة سليمان باشا الفرنساوي واسماعيل عاصم بك- عن طريق الحج الشامي الى معان ثم إلى العقبة بطريق الحج المصري. أما الفيلق الثالث- الذي تألف من جنود الحرس وفرسان الهنادي والباشبوزوق- بقيادة إبراهيم باشا، فسار من دمشق إلى المزيريب إلى حسبان إلى ذيبان إلى الكرك إلى الطفيلة ثم إلى غزة[2].

وكان إبراهيم باشا وقواده قد بدأوا بالانسحاب فعلاً من دمشق بتاريخ ٥ ذي القعدة ١٢٥٦هـ/٢٩ كانون ثاني ١٨٤١م ، أي قبل وصول الأمر الثاني له من قبل والده الذي أكد له فيه ضرورة الانسحاب فوراً من بلاد الشام. ووصل إبراهيم باشا إلى غزة في ٨ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/٣ آذار ١٨٤١م متحملاً وجيشه عوائق الطريق وألم المرض الذي ألمّ به[3]. وبقي فيها إلى أن اكتمل انسحاب كامل القوات على المسارين الآخرين. فرحل عن غزة بتاريخ سلخ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/نهاية آذار

---

(١) المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٤ وثيقة رقم ٥٦٢ من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١١ ذي القعدة ١٢٥٦/٤ شباط ١٨٤١م. أنظر نص الأمر ملحق رقم ١٤.

(٢) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٦٠ وثيقة رقم ١٨٨ من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٢٥٦خ/١٨ شباط ١٨٤١م.

(٣) المحفوظات الملكية: محفظة ٢٦٠ وثيقة رقم ٢٣٤ من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/٣ آذار ١٨٤١م.

١٨٤١م. وبذلك تم إخلاء بلاد الشام كاملة من الجيوش المصرية[1]، باستثناء جزء بسيط على البحر الأحمر من أراضي شرقي الأردن بقي تحت السيادة المصرية حتى عام ١٨٩٢م.

وبذلك تحطمت آمال محمد علي باشا بإقامة دولة قوية تضم بلاد الشام ومصر أمام معارضة انجلترا بزعامة بالمرستون الذي كان يقظاً صلباً ومراقباً للأحداث إلى أن تمكن من كسب الدول الأوروبية -ما عدا فرنسا- إلى جانبه، وضرب ضربته القاضية بإخراج محمد علي باشا من بلاد الشام.

رابعا:شرقي الأردن عقب الانسحاب المصري:

أصبحت شرقي الأردن عقب الانسحاب المصري بلا حكومة أو إدارة تسوسها وتعمل على توطيد الأمن والنظام فيها، فعادت الى ما كانت عليه من التنازع بين قبائلها وعشائرها، وانتشر قطاع الطرق في شتى الانحاء، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تعمل على بسط سلطتها مباشرة على شرقي الأردن؛ اذ همت أولاً بتركيز الحكم في المدن الرئيسية والمناطق المحيطة بتلك المدن وأدى غياب السلطة المركزية للدولة العثمانية أيضاً إلى إفساح المجال واسعاً لظهور الزعامات والقوى المحلية، والتي لعبت دوراً بارزاً في تاريخ المنطقة خلال هذه الفترة[2]. كان من أقوى هذه الزعامات عائلة الشريدة بقيادة يوسف الشريدة، التي كانت تتخذ من قرية تبنة مقراً لها، وعلى ذمة الشقيرات في كتابه تاريخ الادارة العثمانية فإن الشيخ يوسف الشريدة عين متسلماً لعجلون من قبل ابراهيم باشا أثناء وجود الإدارة المصرية بعد عزل متسلمها السابق (محمد آغا الشربجي عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م). وقد سيطر الشيخ يوسف الشريدة على مناطق خارج ناحية الكورة وامتد نفوذه الى النواحي الأخرى. وكانت أسرة الفريحات صاحبة الزعامة

---

(١) المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٤ وثيقة رقم ٥٧١ من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ سلخ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/٢٥ آذار ١٨٤١م.

(٢) القس أسعد منصور، تاريخ الناصرة، مطبعة دار الهلال، القاهرة، ١٩٢٣، ص٧٨.

في قرية كفرنجة مركزناحية عجلون بزعامة خزاعي الدرغام وحسن البركات الفريحات[1].

وفي منطقة الكرك، فقد استحكم العداء بين أهل الكرك من جهة وبين قبائل العمرو وعشائر بني حميدة من جهة ثانية، وبين القبائل البدوية مع بعضها البعض من جهة ثالثة[2]. إضافة للهيمنة الفعلية التي مارستها القبائل البدوية، فقد إرتباط تاريخ المنطقة خلال هذه الفترة أيضاً بتاريخ المناطق المجاورة في شمال فلسطين ومنطقة حوران[3].

ففي منطقة الجليل الأعلى ومنطقة الغور الشمالي ظهر الزعيم البدوي عقيلة آغا الحاسي الذي نجح في ملء الفراغ الذي لم تستطع الدولة العثمانية أن تملأه بسهولة إلا في فترة متأخرة من هذا الوقت، فاستطاع أن يكون لنفسه مكانة مرموقة وعلاقات ودية مع العشائر البدوية في شرقي الأردن، كقبيلة بني صخر والصقر، التي كانت تغدو وتروح على هواها وتغزو قرى الفلاحين دون رادع لها[4]. فارتبطت هذه القبائل بالزعامات المحلية في المناطق المجاورة، فشاركت بالحروب والتنافس على الزعامة في جبل نابلس بين آل جرار وآل عبد الهادي وايضاً شاركت في النزاع بين القيسية واليمانية[5].

---

(١) أحمد شقيرات، تاريخ الادارة العثمانية في شرقي الأردن (١٨٦٤-١٩١٨) مطبعة الاء، عمان، ١٩٩٢، ص٩٩.

(٢) للمزيد من هذه الخلافات وأوضاع الأجزاء الجنوبية من شرقي الأردن انظر: القسوس، مذكرات عودة القسوس، ص٢٥-٢٩.

(٣) منصور، تاريخ الناصرة، ص٧٩، والموسى، امارة شرقي الأردن، ص١٣.

(٤) محمود العبادي، أوابد من التاريخ، جميعية عمال المطابع التعاونية، عمان ١٩٧٨، ص٨١. وانظر ايضاً: لنش: نهر الأردن والبحر الميت: من كتاب: سليمان الموسى، رحلات في الأردن وفلسطين) المجموعة الثانية منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان ١٩٨٧،ص ٥١- ٥٢.

(٥) احسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ٣ أجزاء، مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٨م، ج٢، ص٤١٤.

ولما حكمت الأعراف القبلية ومنطق (الخوة) علاقات الفلاحين والقبائل البدوية، فقد ترك هذا الوضع أثره السلبي علي حياة الفلاحين المستقرين مما اضطرهم كثيراً إلى هجر قراهم الزراعية في منطقة الغور ،حتى قرية أم قيس شمالاً التي لم يجد فيها الكابتن لنش (Lynch) -الذي زار المنطقة عام ١٨٤٨م- سكانا عند زيارته لها، وقرية صمد التي لم يجد فيها سوى قلة من الفلاحين يدفعون الخاوة للقبائل البدوية[١].

وأكد هذا الوضع الرحالة تومبسون (Thomson) الذي زار المنطقة عام ١٨٥٧م[٢]، والرحالة شوماخر (Schumacher) الذي يقول: "إن انعدام الأمن في الفترة (١٨٤٠-١٨٥٠) وصل لدرجة أن السكان المسالمين (الفلاحين) الذين يدفعون الضرائب للحكومة قرروا ترك المنطقة، وأن قبيلة صخور الغور اعتادت جباية الضرائب من قرى الفلاحين في الشرق ويقوموا بجبايتها من قرية كفر اسد وشيوخها"[٣].

وأمام حدة الزحف البدوي هذا لجأ الفلاحون لتشكيل تحالفات عشائرية أو بمعنى آخر تحالفات إقليمية على مستوى عدة قرى تحت زعامة أقوى العائلات لحماية نفسها من اعتداءات القبائل البدوية، وتوفير أكبر قدر ممكن من الاستقرار السياسي والاجتماعي[٤].

ويرى منيب الماضي وسليمان الموسى أن هذه الزعامات المحلية وفرت لقرى الفلاحين نوعاً من الحماية ضد اعتداءات القبائل البدوية، وأن النواحي الوحيدة

---

(١) لنش، نهر الاردن والبحر الميت، ص٧٢- ٧٣.

(٢) تومبسون: الأرض والكتاب: من كتابسليمان الموسى، رحلات في الأردن وفلسطين، ج٢، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان ١٩٨٧، ص:١٥٠.

(٣) - Gottlieb Schumacher; Northern Ajlum, Within The Decoplis. London 1890. P. 28-30.

(٤) -Walid Kazziha; The Social History Of Southern Syria (Trans-Jordan) In The 19th And Early 20th Century. Beirut Arab University: Beirute. 1972. P. 10.

التي لم تتعرض للإعتداءات من القبائل البدوية هي نواحي الكورة والكفارات وعجلون[1].

ولعل أهم أثر تركته الإدارة المصرية على الرغم من قصر عهدها الذي استمر فترة لا تتجاوز عشر سنوات، أنها مهدت بصورة ملموسة لتنظيمات عثمانية جديدة وجدية، ابتداء من خط شريف كلخانة ١٨٣٩م الذي أصدره السلطان عبد المجيد أثناء الحكم المصري لبلاد الشام، وأتبعه بخط التنظيمات الخيرية عام ١٨٥٦م في محاولة منه لإصلاح وتجديد أنظمة الدولة العثمانية، ثم صدور قانون الولايات ثم مرحلة المشروطية[2]. فبدأت الدولة العثمانية بالتدخل في شؤون التعليم والقضاء والمواصلات والاحتساب بشكل فاعل والتجارة، لا سيما التجارة الخارجية، وتدخلت في تنظيم الزراعة والصناعة وتوجيهها في خدمة مصالح الدولة[3].

ونالت شرقي الأردن جزءاً من هذا الاهتمام - ولكنه كان بطيئاً جداً لم يؤت ثماره إلا في فترة متأخرة من القرن التاسع عشر- إذ بدأت الدولة العثمانية، ومنذ بداية الخمسينات من القرن التاسع عشر بمحاولة بسط نفوذها في شرقي الأردن سعياً للحد من تمرد الدروز والقبائل البدوية في جبل حوران وعجلون، وسعياً منها لجباية الضرائب من السكان، إذ أرسلت أحد قادتها في دمشق بوصفه حاكماً للمنطقتين لتحقيق الغاية السالفة الذكر. فما كان من السكان إلا أن رفضوا دفع الضريبة وطردوا الحاكم المعين. لذلك حاولت الدولة استرضاءهم، فانعمت على الشيوخ المحليين بأوسمة شرف، وعينت شيخ الدروز شبلي العريان حاكماً على جبل حوران وقائداً للقوات غير النظامية المكونة من نفس رجاله، ولكن هذه السياسة سرعان ما تغيرت[4].

فكلف محمد قبرصلي باشا متصرف القدس الزعيم البدوي عقيلة أغا الحاسي بالمحافظة على منطقة الغور من جهات عجلون، فالتقى بجموع المتمردين على نهر

---

(١) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨، ص٤.

(٢) عن هذه التنظيمات والقوانين ونتائجها انظر: عوض، مرجع سابق، ص١٩-٤٥.

(٣) غرايبة، تاريخ سوريا في القرن التاسع عشر، ص٥٧- ٥٨.

(٤) - Moshe Ma'oz; Ottoman Reform In Syria And Palestine (1840-1861). The Impact of the Tanzimat on Politics And Society. The Clarendon Press Oxford. 1968: P. 124.

الشريعة (اليرموك) ولكنهم فروا إلى الشمال[1]. وفي عام ١٨٥٢ نجحت جموع أهالي عجلون والدروز في صد الحملة التي أرسلت لإخضاع القبائل البدوية والدرزية، ولم تحقق هذه الحملة أي مكسب للحكومة، ولم تنجح في إخضاع الدروز وأهالي عجلون، بل توصل الأهالي في نهايتها إلى اتفاق مع الحكومة على دفع كمية من الضرائب وتقديم بعض المساعدات العسكرية للدولة[2].

حقيقة أن الدولة العثمانية كانت قد ألفت وحدة إدارية في المنطقة الممتدة بين نهر اليرموك شمالاً ونهر (سيل) الزرقاء جنوباً عرفت باسم سنجق عجلون تبعت للواء حوران، ومركز هذا السنجق إربد ويضم نواحي الكورة وبني جهمة والسرو والوسطية وبني عبيد والكفارات وجبل عجلون وجرش، باستثناء الرمثا ونواحيها التي كانت تابعة الى قائمقامية طبريا[3] إلا أن هذا لا يعني أن الحكومة قد تمكنت من السيطرة المباشرة على المناطق السالفة الذكر، ذلك أن الحكومة العثمانية، لم تتمكن من إخضاع هذه المناطق كجزء من شرقي الأردن إلا بعد مضي عدة سنوات من تطبيق قانون الولايات العثماني سنة ١٨٦٤م[4].

أما الأجزاء الوسطى والجنوبية من شرقي الأردن فقد بقيت تحكم نفسها بنفسها مع خضوعها إسمياً لحكام دمشق وفلسطين- الذين بقي لهم القليل من السلطة في هذه الأجزاء- حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر عندما بدأت الدولة العثمانية بفرض سيطرتها الإدارية في هذه الأجزاء[5].

---

(١) منصور، تاريخ الناصرة، ص٧٤.

(٢) - Ma'oz, OP. Cit. P.127.

(٣) الماضي، تاريخ الاردن، ص٧.

(٤) - Ma'oz, Op cit. P. 125.

(٥) شقيرات، تاريخ الادارة العثمانية، ص١٦١ ، ١٧٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦.

خاتمة:

لكل دراسة خاتمة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، كان أهمها:

– شكلت فترة الحكم المصري منعطفاً واضحاً في تاريخ شرقي الأردن بين دَوريّ الحكم العثماني قبل وبعد الحكم المصري إذ بدأت الدولة العثمانية تسعى للسيطرة المباشرة علي شرقي الأردن وانشائها قضاء عجلون ثم السلط ثم الكرك.

– يتبين لنا من هذه الدراسة انه على الرغم من أن سياسة إبراهيم باشا والإدارة المصرية قد تغيرت في السنوات الأخيرة في بلاد الشام وشرقي الأردن -عندما بدأت الحكومة المصرية بتطبيق سياسة نزع السلاح من السكان وتجنيدهم- فإن بلاد الشام وشرقي الأردن لم ينعما بالأمن والاستقرار بشكل كامل في القرن التاسع عشر الميلادي وقبله إلا في فترة الحكم المصري والتي استمرت عشر سنوات.

– أظهرت الدراسة من خلال الوثائق التي اعتمدت عليها أن شرقي الأردن لم تكن خالية من السكان وانها كانت تضم أعداداً كبيرة من الفلاحين والبدو منتشرين في مختلف بقاعها ساهموا في صنع الأحداث في فترة الحكم المصري.

– بينت الدراسة مؤكدة أهمية موقع شرقي الأردن على مر العصور كطريق لقافلة الحج الشامي وكيف أن الهيبة العامة لأي دولة إسلامية كانت تتوقف على تأمين مرورهذه القافلة ذهاباً وإياباً من أخطار الطريق في شرقي الأردن. وكيف أن الإدارة المصرية تمكنت من فرض هيبتها عليها وعلى خط مسير القافلة بالقوة دون حدوث أي عوائق في عهدها مقارنة مع الفترة العثمانية السابقة للحملة المصرية على بلاد الشام.

– ونتيجة أخرى تمثلت بمدى الوعي الذي تمتع به سكان شرقي الأردن في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر بالسعي الى المطالبة بحقوقهم بالوسائل السلمية كما حدث عند تقديم شيوخهم الشكاوي للحكام المصريين ثم استنفارهم للتمرد على الحكومة إذ لم تكن شكواهم تجد أذناً صاغية لديها.

– أظهرت الدراسة أيضاً الأهمية العسكرية للجمال في العمليات العسكرية في ذلك الوقت، واحتواء شرقي الأردن على أعداد كبيرة منها،

قائمة
المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ- وثائق المحفوظات الملكية:

١- الدفاتر

- دفتر رقم ٣ وثيقة رقم ١٢٤، عابدين من الجناب العالي إلى الخواجا حنا بحري بتاريخ ٢ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٣ أيار ١٨٣٢م.
- دفتر رقم ٣ وثيقة رقم ١٥٢، عابدين من الجناب العالي إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٢٠ أيار ١٨٣٢م.
- دفتر رقم ٤ وثيقة رقم ١١٩، عابدين أمر عالي إلى الباشا السر عسكر بتاريخ ١٤ محرم ١٢٤٨هـ/١٣ حزيران١٨٣٢م.
- دفتر رقم ٣١: وثيقة رقم ٧٦ معية سنية: من الجناب العالي إلى حضرة الأفندي قبو كتخدا بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية ١٢٤٣هـ/١٤ كانون ثاني ١٨٢٧م.
- دفتر ٤٠: وثيقة رقم ٣٣٢ معية سنية: من محمد علي باشا إلى والي عكا بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٤٥هـ/٢٢ آذار ١٨٣٠م.
- دفتر رقم ٤٠ وثيقة رقم ٦٨٧: معية سنية: من محمد علي باشا إلى برتو أفندي محافظ دمياط بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٢٤٦هـ/٣ حزيران ١٨٣١م.
- دفتر رقم ٤٤ وثيقة رقم ٣٢٧: معية سنية: من محمد علي باشا إلى البك الكتخداة (محمد شريف بك) بتاريخ ١١ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٨ أيلول ١٨٣٢م
- دفتر رقم ٢١٠ وثيقة رقم ١٩: من محمد علي باشا إلى أحمد بك متسلم (دمشق) بتاريخ ١٩ صفر ١٢٤٨هـ/١٨ تموز ١٨٣٢م.
- دفتر رقم ٢١٠ وثيقة رقم ٦٩: عابدين أمر عالي إلى أحمد بك محافظ الشام بتاريخ غاية صفر ١٢٤٨هـ/٢٨ تموز ١٨٣٢م.

- دفتر رقم ٢١٠ وثيقة رقم ١٧٧: من محمد علي باشا إلى شريف باشا بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/١٤ تشرين ثاني ١٨٣٢م.
- دفتر رقم ٢١٠ وثيقة رقم ٥٩٠: أمر من محمد علي باشا إلى أبراهيم باشا بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٤٩هـ/٢٧ تموز ١٨٣٣م.
- دفتر رقم ٢١١ وثيقة رقم ٥٨ من الجناب العالي إلى شريف بك بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٤٩هـ/٤ شباط ١٨٣٤م.
- دفتر ٢١٢ وثيقة رقم ٣٢٢. من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ غرة صفر ١٢٥٢هـ/١٨ أيار ١٨٣٦م.
- دفتر رقم ٢١٢ وثيقة رقم ٣٥٨. من محمد علي باشا إلى محمد شريف باشا بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٥٢هـ/٢٩ حزيران ١٨٣٦م.
- دفتر رقم ٢١٤ وثيقة رقم ٥٥٣ من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٤ شوال ١٢٥٦هـ/٢٩ كانون أول ١٨٤٠م.
- دفتر رقم ٢١٤ وثيقة رقم ٥٦٢ من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١١ ذي القعدة ١٢٥٦هـ/٤شباط ١٨٤١م.
- دفتر رقم ٢١٤ وثيقة رقم ٥٧١ من محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا بتاريخ سلخ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/٢٥ آذار ١٨٤١م.

٢- المحافظ:

- محفظة رقم ٢ وثيقة رقم ٥٥٥ الجهادية ٢ شوال ١٢٤٧هـ/٢٣ آذار ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ١٨ بحر برا وثيقة رقم ٢٧من ناطق الاصلاحات والترميمات الى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٥١هـ/٢٤ حزيران ١٨٣٥.
- محفظة رقم ٢٣١ وثيقة رقم ٢: عابدين من أحمد خلوصي إلى والي دمشق بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٤٧هـ/١٢ اب ١٨٣١م.

- محفظة رقم ٢٣١ وثيقة رقم ١٧: عابدين من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ١٤و١٥ جمادى الثانية ١٢٤٧هـ/ ٢٠ و٢١ تشرين ثاني ١٨٣١م.
- محفظة رقم ٢٣١ وثيقة رقم ٦٦. عابدين من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٦ رجب ١٢٤٧هـ/٢١ كانون أول ١٨٣١م.
- محفظة رقم ٢٣٣ وثيقة رقم ٤ عابدين من يوحنا بحري الى الباشمعاون بتاريخ ٢ ذي القعدة ١٢٤٧هـ/٣ نيسان ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٤ وثيقة رقم ٣١: من يوحنا بحري إلى الجناب العالي بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٨ أيار ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٤ وثيقة رقم ٧٦ عابدين: من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٢٦ أيار ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٦ وثيقة رقم ١٥١: عابدين من بطرس كرامة إلى الجناب العالي بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٤٨هـ/٢٣ تموز ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٧ وثيقة رقم ١١٠ من الجناب العالي إلى متسلم آغا السلحدار بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٤٨هـ/١١ آب ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٧ وثيقة رقم ٢٤٢ عابدين من إبراهيم باشا إلى سكان بلاد الشام ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/٢٦ آب ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٧ ٢٥٦ عابدين من: إبراهيم باشا ألى محمد علي باشا بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٤٨هـ/٢٦ آب ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٨ وثيقة رقم ٦٣ عابدين من يوسف عيروط الى الباشمعاون بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٤ أيلول ١٨٣٢م.
- محفظة ٢٣٨ وثيقة رقم ٨٤ عابدين من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ٩ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٦ آب ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٨ وثيقة رقم ١٦٥: عابدين من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ١٧ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/١٣ أيلول ١٨٣٢م.

- محفظة رقم ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٨ عابدين من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ٣ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٣٠ آب ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٣٩ عابدين من سليم السلحدار إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٤٨هـ/٢٣ آب ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٤٥ عابدين من إبراهيم باشا إلى متسلم اللاذقية بتاريخ ٢٤ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٢٠ أيلول ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٦٣ عابدين من يوسف عيروط إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٦ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/١٢ أيلول ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٨ وثيقة رقم ٢٨٣ من ميخائيل العورة إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٩ ربيع آخر ١٢٤٨هـ/٢٥ أيلول ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٩ وثيقة رقم ٢٧: عابدين من سليم السلحدار إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ ٣٠ أيلول ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٩ وثيقة رقم ٣٥ عابدين من سليم السلحدار إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/١ تشرين أول ١٨٣٢.
- محفظة رقم ٢٤٠ وثيقة رقم ٩٣ عابدين من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/٧ تشرين ثاني ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ١٤٢ عابدين من ميخائيل العورة إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/١٤ تشرين ثاني١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠٣ عابدين من يوحنا بحري الى الباشمعاون بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/٢٣ تشرين ثاني ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٤٠: عابدين من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/٩ تشرين ثاني ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٤١ وثيقة رقم ١٦٧ عابدين من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٤٨هـ/٢٠ كانون أول ١٨٣٢م.

- محفظة رقم ٢٤٢ وثيقة رقم ٣٦ عابدين بيان يتضمن تفاصيل ودقائق محلية تتعلق بالشؤون الإدارية والمالية في بر الشام صادرة عن مجلس شورى دمشق بتاريخ ٤ شعبان ١٤٤٨هـ/٢٧ كانون الأول ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٣٢ وثيقة رقم ٩٢، عابدين، من إبراهيم باشا إلى محمد شريف بك بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٤٨هـ/٤ كانون ثاني ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٢ وثيقة رقم ١١٤: بيان يبحث شؤون بر الشام من بعض النواحي الإدارية والمالية صادرة عن مجلس شورى دمشق بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٤٨هـ/٢٨ كانون ثاني ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٢ وثيقة رقم ٢٤٢ من محمد شريف بك الى إبراهيم باشا بتاريخ غاية شعبان ١٢٤٨هـ/٢٢ كانون ثاني ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٣ وثيقة رقم ١٢٩: عابدين من محمد شريف بك الى سامي بك بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٤٨هـ/٩ شباط ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٣ وثيقة رقم ٢٠٦ من إبراهيم باشا إلى محمد شريف بك بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٤٨هـ/١٠ شباط ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٥ وثيقة رقم ٤٤ عابدين من يوحنا بحري إلى الباشمعاون بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/٦ أيار ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٥ وثيقة رقم ٨٢ عابدين من محمد شريف بك إلى ابراهيم باشا بتاريخ ١٩ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/٩ نيسان ١٨٣٢م.
- محفظة رقم ٢٤٦ وثيقة رقم ٢٣٢ من محمد شريف بك إلى محمد علي باشا بتاريخ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ نيسان ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٧ وثيقة رقم ١٣٩ عابدين من سليم سري بك الى سامي بك بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٤٩هـ/٢٢ تموز ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠ عابدين من المير لواء احمد بك الى دولة الباشا السر عسكر بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/٢ تشرين ثاني ١٨٣٣م.

- محفظة رقم ٢٤٨ وثيقة رقم ٣٧ من ابراهيم باشا الى محمد علي باشا بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١٢ تشرين اول ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٨ وثيقة رقم ٧٦ من إبراهيم باشا الى محمد علي باشا بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/٦ تشرين ثاني ١٨٣٣م.
- محفظة رقم٢٤٨ وثيقة رقم ٩٥ من محمد شريف بك إلى سامي بك بتاريخ غرة رجب ١٢٤٩هـ/منتصف تشرين ثاني ١٨٣٣م.
- محفظة رقم ٢٤٨ وثائق رقم ٢١٤ و٢١٦ و٢٢٠ و٢٢٣ و٢٢٥ و٢٢٧ و٢٣١. من محمد شريف بك إلى سامي بك بتاريخ ١٣-١٩ شوال ١٢٤٩هـ/٢٢-٢٨ شباط ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٣٥ عابدين من ابراهيم باشا الى محمد شريف باشا بتاريخ ١٢ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/٢٣ آذار ١٨٣٤م
- محفظة رقم ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٨٣ عابدين من يوحنا بحري الى سامي بك بتاريخ ٣ و٤ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/١٣ و١٤ نيسان ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٨٩ عابدين من يوحنا بحري الى سامي بك بتاريخ ٩ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/١٩ نيسان ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠ عابدين اللواء علي بك الى سامي بك بتاريخ ١٥ محرم ١٢٥٠هـ/٢٤ أيار ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ١٩٥ عابدين من السر عسكر ابراهيم باشا الي والده الجناب العالي بتاريخ ٣ ربيع آخرة ١٢٥٠هـ/٩ آب ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ١٩٧ عابدين من دولة السر عسكر ابراهيم باشا الى الجناب العالي بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٢٥٠هـ/١٦ آب ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٠١ عابدين من اللواء أحمد منكلي بك الى سامي بك بتاريخ ٨ ربيع آخرة ١٢٥٠هـ/١٤ آب ١٨٣٤م.

- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ٢١٢ عابدين من يوحنا بحري الى ابراهيم باشا بتاريخ ١٦ ربيع أخرة ١٢٥٠هـ/ ٢٢ أب ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٢٥ عابدين من ابراهيم باشا الى محمد علي باشا بتاريخ ٢١ ربيع أخر ١٢٥٠هـ/٢٧ أب ١٨٣٤م.
- محفظة ٢٤٩ وثيقة رقم ٢٧٥ من ابراهيم باشا إلى سامي بك بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ/ ١٢ أيلول ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٥٠ وثيقة رقم ٥٤ من ابراهيم باشا الى محمد علي باشا بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ/١٦ تشرين اول ١٨٣٤م.
- محفظة رقم ٢٥٠ وثيقة رقم ٤٠١ عابدين من اللواء محمد بك الى محمد علي باشا بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٠هـ/٢٧ شباط ١٨٣٥.
- محفظة رقم ٢٥٢ وثيقة رقم ٩٢ عابدين من محمد شريف باشا الى سامي بك بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٥١هـ/٢٠ تشرين ثاني ١٨٣٥م.
- محفظة رقم ٢٥٢ وثيقة رقم ١٢٦ عابدين من محمد شريف باشا الى سامي بك بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ/٦ كانون أول ١٨٣٥م.
- محفظة رقم ٢٥٢ وثيقة رقم ٣١٩ عابدين من محمد شريف باشا الى سامي بك بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٢٥١هـ/٥ نيسان ١٨٣٦م.
- محفظة رقم ٢٥٣ وثيقة رقم ٤٩ عابدين من ابراهيم باشا الى سامي بك بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٥٢هـ/ ١٦ ايار ١٨٣٦م.
- محفظة رقم ٢٥٤ وثيقة رقم ٣٩١ عابدين من ابراهيم باشا الى سامي بك بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٥٢هـ/٦ آذار ٨٣٧م.
- محفظة رقم ٢٥٧ وثيقة رقم ٣٠ عابدين من يوحنا بحري الى إبراهيم باشا بتاريخ غرة صفر ١٢٥٥هـ/١٥ نيسان ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٧ وثيقة رقم ١٧٦ عابدين من شريف بك الى ابراهيم باشا بتاريخ غاية ربيع آخرة ١٢٥٥هـ/٩ ايلول ١٨٤٠م.

- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٢ من أعيان جبل عجلون إلى شريف باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٢ أب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣ عابدين من محمد شريف بك الى ابراهيم باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٢ أب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٤ عابدين من شيوخ عجلون إلى محمد شريف بك الى ابراهيم باشا بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢١ أب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٧ من إبراهيم باشا الى الجناب العالي بتاريخ ٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٣ آب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٨ من محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٢ آب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة من شيوخ عجلون إلى محمد شريف باشا إلى الباشا السر عسكر بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢٣ اب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ٤ من محمد شريف باشا الى السرعسكر ابراهيم باشا بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢٣ اب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤ رسالة رقم ٨ من محمد شريف باشا الى ابراهيم باشا بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢١ اب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٥ رسالة رقم ١ عابدين من ابراهيم باشا إلى أحمد منكلي باشا بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢٤ أب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٥ رسالة رقم ٤ عابدين أمر عسكري من ابراهيم باشا الى محمد شريف باشا بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢٤ أب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٦ من ابراهيم باشا الى خفتان بك بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٥هـ/١٢ أيلول ١٨٣٩م.

- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٤ من اسماعيل عاصم بك الى ابراهيم باشا بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١ أيلول ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٧ من اسماعيل علي بك الى السر عسكر ابراهيم باشا بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٤ ايلول ١٨٤٠م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٧ رسالة رقم ٢ من اسماعيل عاصم بك الى ابراهيم باشا بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٥هـ/١٦ أيلول ١٨٤٠م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٨٥ رسالة رقم ٧ من محمد شريف باشا الى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٠ أيلول ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٨٥ رسالة رقم ١٢ من محمد شريف باشا الى ابراهيم باشا بتاريخ ١٤ رجب ١٢٥٥هـ/٢٣ ايلول ١٨٤٠م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٦ عابدين من محمد خفتان اغاسي الى السر عسكر ابراهيم باشا بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٥هـ/١ تشرين أول ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١١٧ رسالة رقم ٢ من محمد شريف باشا الى ابراهيم باشا بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٥هـ/٢ تشرين أول ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٤٤ رسالة رقم ١ عابدين من اسماعيل عاصم بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٣ تشرين أول ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٤٤ رسالة رقم ٣ من محمد شريف باشا الى ابراهيم باشا بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٨ تشرين أول ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٤٤ رسالة رقم ٤ من اسماعيل عاصم بك الى الباشا السر عسكر بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٣ تشرين اول ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٢٤٠ من محمد شريف باشا الى ابراهيم باشا بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢٣ اب ١٨٣٩م.
- محفظة رقم ٢٥٩ وثيقة رقم ١٤٨ عابدين من ابراهيم باشا الى شريف باشا بتاريخ ٤ ربيع اخر ١٢٥٦هـ/٥ حزيران ١٨٤٠م.

- محفظة رقم ٢٦٠ وثيقة رقم ١٨٨ من يوحنا بحري الى الباشمعاون بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٢٥٦هـ/١٨ شباط ١٨٤١م.
- محفظة رقم ٢٦٠ وثيقة رقم ٢٣٤. من ابراهيم باشا الى محمد علي باشا بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/٣ آذار ١٨٤١م.

ب- جريدة الوقائع المصرية.

- عدد: ٥٥٥، ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ / ١٩ تشرين الثاني ١٨٣٢م.
- عدد: ٥٨٢، ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ/ ١٦ تشرين أول ١٨٣٤م.

ج- وثيقة معاهدة لندن / مركز الوثائق، دمشق.

د- المؤلفات العربية والمعربة والمحققة:

- **ابن غنام**: الشيخ الامام حسن: تاريخ نجد: حرره وحققه: د. ناصر الدين الأسد، قابله على الأصل عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الشيخ، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥.
- **ابن طولون** شمس الدين محمد: مفاكهة الخلافة في حوادث الزمان (تاريخ مصر والشام) حققه وكتب له المقدمة والحواشي والفهارس محمد مصطفى، القسم الثاني (٩٢٢-٩٢٦هـ/١٥١٦-١٥٢٠م) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٢م.
- **انطونيس**: جورج: يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية: ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور احسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- **باشا: أمين سامي**: تقويم النيل (وأسماء من تولوا أمر مصر مدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشؤون مصر الخاصة، عن المدة المنحصرة بين سنة ٩٢٣ وسنة ١٢٦٤هـ/١٥١٧-١٨٤٨م، بما في ذلك عصر محمد علي باشا معززاً بوثائق لم يسبق نشرها في كتاب جزئين، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٤٦هـ/١٩٢٩.

- **البخيت: محمد عدنان ونوفان الحمود**: دفتر مفصل لواء عجلون، طابو دفتري رقم ١٨٥، دراسة وتحقيق وترجمة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١م.
- **بولياك: أ. ن**: الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان تعريب عاطف كرم منشورات دار المكتوف، لبنان، ١٩٤٨م.
- **حتي: فليب**: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ترجمة كمال اليازيجي، أشرف على مراجعته وتحريره د. جبرائيل جبور، جزئين، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢.
- رستم: **أسد**: الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، ٤ أجزاء تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها، الجامعة الأمريكية، بيروت ١٩٣٠-١٩٧٤.
- رستم: **أسد واخرون**: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تحقيق، منشورات الجامعة اللبنانية ٣ اقسام، بيروت ١٩٦٩.
- الريحاني: **أمين**: تاريخ نجد وملحقاته: ويشتمل على نبذات ثلاث في نواحي نجد ومحمد بن عبد الوهاب وآل سعود منذ نشأتهم الى حين اسيلاء محمد بن رشيد على نجد وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن إلى فيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، منشورات الفاطرين بالرياض بالاشتراك مع دار الكتاب العربي في بيروت، ١٩٨٨.
- **زكريا: أحمد**: عشائر الشام: قدم له المحامي احمد غسان سبانو. جزئين، دار الفكر، ١٩٨٣.
- الصفدي: **احمد الخالدي**: تاريخ الأمير فخر الدين المعني: نشره: اسد رستم وآخرون تحت اسم (لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩.

- **القلقشندي:** أبي العباس احمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الانشاء ١٣ جزء، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ومذيلة بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية مع دراسة وافية، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية ١٩٦٣.
- **قرالي:** الخوري بولس: فتوحات ابراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا (نقلاً عن تقارير انطون كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا ١٨٣١-١٨٤١م)، تعريب وتعليق. مطبعة العلم، لبنان ١٩٣٧.
- **متولي:** أحمد فؤاد الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية والمعاصرة له. دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٦.
- **مشاقه:** ميخائيل وآخرون: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان (بلاد الشام في القرن التاسع عشر: روايات تاريخية معاصرة لحوادث ١٨٦٠ ومقدماتها في سورية ولبنان)، دراسة وتحقيق سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٢.
- **نوار:** عبد العزيز سليمان: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، جمع وتعليق، دار الأمل بيروت ١٩٧٤.
- **نوفل:** نعمة الله: كشف اللثام عن محيّا الحكومة والحكام في إقليمي مصر وبر الشام أوجزه جرجي يحي، قدم له وحققه واعاد ملاحقه وفهارسه ميشا أبي فاضل وآخرون، طرابلس ١٩٩٠م.

هـ- المعاجم:

- **الدهمان:** محمد احمد: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٩٩٠م.
- **عبد القادر:** حسن وآخرون: أسماء المواقع الجغرافية في الأردن

وفلسطين، من منشورات اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر، ١٩٧٣م.

- كحالة: عمر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ٣ أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.

و- المذكرات:

- القسوس: عودة: مذكرات عودة القسوس (١٨٧٧-١٩٤٣) وثورة الكرك (١٩١٠) وثائق ووقائع من تاريخ شرق الأردن خلال ٧٠ عاماً.

- مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا: تقيق وتقديم أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، د.ن.

ثانياً: المراجع

أ- المراجع العربية والمعربة:

- أبو عز الدين: سليمان: ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٩.

- بركات: داوود: البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحه للشام ١٨٣٢، عني بنشره بركات البركات، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٣٤م.

- بيركهاردت: جون لويس: رحلات في سوريا الجنوبية: ترجمة أنو عرفات راجعه شكري الهتدي وأخرون، المطبعة الأردنية ، ١٩٦٩م.

- توما: إميل: فلسطين في العهد العثماني، الدار العربية ، عمان ١٩٨٠م.

- تومبسون: الأرض والكتاب: من كتاب الموسى: سليمان: رحلات في الأردن وفلسطين، المجموعة الثانية منشورات دائرة الثقافة والفنون عمان ١٩٨٧م.

- الحتة: أحمد أحمد: جهود ابراهيم باشا في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة. من كتاب ذكرى البطل الفاتح (ابراهيم باشا ١٨٤٨-١٩٤٨م) مجموعة ابحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الحمود: العسكر في بلاد الشام (في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.
- الرافعي: عبد الرحمن: عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.
- رستم: ادارة الشام روحها وهيكلها وأثرها: من كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا (١٨٤٨-١٩٤٨) مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية، تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- رستم: أسد: بشيريين العزيز والسلطان ١٨٠٤-١٨٤١م، القسم الثاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧م.
- زكي: عبد الرحمن البكباشي: حملة الشام الأولى والثانية: من كتاب ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا (١٨٤٨-١٩٤٨) مجموعة ابحاث ودراسات تاريخية، تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- سالم: لطيفة محمد: الحكم المصري في الشام (١٨٣١-١٨٤١)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- شقيرات: أحمد تاريخ الادارة العثمانية في شرق الأردن ١٨٦٤-١٩١٨م، مطبعة آلاء، عمان، ١٩٩٢م.
- الصلاح: محمد أحمد: الادارة في امارة شرقي الأردن (١٩٨١-١٩٤٦م)، تقديم عاكف الفايز، دار الملاحي للنشر والتوزيع ، اربد، ١٩٨٦م.

- طرّازي: الفيكونت فيليب دي: تاريخ الصحافة العربية، ٤ اجزاء، المطبعة الادبية، بيروت، ١٩١٤م.
- الطراونة: محمد سالم: تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك (١٢٨١-١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤-١٩١٨م). منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٢م.
- العبادي: أحمد عويدي: مقدمة لدراسة العشائر الأردنية، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٠م.
- العبادي: محمود: أوابد: من التاريخ، جميعة عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨٧م.
- العطار: نادر: تاريخ سوريا في العصور الحديثة، جزئين (دور حكم الفلاحين الفعلي في العهد العثماني (١٥١٦-١٩٠٨م).
- عوض، عبد العزيز: الادارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤-١٩١٤)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
- غرايبة: عبد الكريم: سوريا في القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦)، محاضرات في جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٢م.
- كريتيس: بيير: إبراهيم باشا: ترجمة محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.
- كفاني: حسين: محمد علي رؤية لحادثة القلعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.
- لنشن: نهر الأردن والبحر الميت: من كتاب الموسى: سليمان (رحلات في الأردن وفلسطين). المجموعة الثانية، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٨٧م.
- الماضي: منيب وسليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩) مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨م.

- محافظة: علي: الفكر السياسي في الأردن (منذ بدايةالثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة ١٩١٦-١٩٤٦)، جزئين، مركز الكتب الأردني، عمان،.١٩٩٠م.
- الموسى: سليمان: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦) منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٠م.
- النمر: حسان: تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ٢ أجزاء، مطبعة إبن زيدون،١٩٣٨م.

ب- المراجع الأجنبية:

-**Abujaber,** Raouf Said; Pioneers over Jordan (The Frotier of settlement In Jordan 1850-1914). London. I.B. Tauris and co. Ltd. publishers, 1939.

- **Burchardt,** J:L; Travells In Syria and The Holy land London, 1822.

- **Hofman**, Yitzhak; The Administration Of Syria And Palestine Under Egyptian Rule (1831-1841). In Studies on Palestine During The Ottoman Period. Editted By Moshe Ma'oz , Jerusaleme,1975.

- **Kazziha,** Walid; The Social History of Southern Syria (Trans-Jordan) In The 19th And Early 20th Century. Beirut Arab University. Beirut 1972.

- **Lewis,** Norman; Nomads And Settlers In Syria And Jordan (1800-1980) Cambridge University Press. 1987.

- **Ma'oz,** Moshe; Ottoman Reform In Syria And Palestine (1840-1861) The Impact of Tanzimat on Politics And Society. Clarendon Press. Oxford. 1968.
- **Peter,** Gubser; Politics And Change In Al-Karak Jordan (Astudy Asmall Arab Town And Its District) London. Oxford University Press. 1973.
- **Rustum,** Asad. J:L; Notes on Akka And Its Defences Under Ibrahim Pasha. American University of Beiruit 1936.
- **Rustum,** Asad: J:L; The Royal Archives of Egypt And The Disturbances In Palestine. 1834. Printed At American Press, Beirut. 1938.
- **Rustum,** Asad: J:L; The Royal Archives of Egypt And The Orgins of The Egyption Expedition To Syria: 1831-1834, Printed At American Press, Beirute. 1936.
- **Schumacher,** Gottlleb; Northern Ajlun. Within The Decaplis. London. 1890.
- **Volney,** M.C.F; Travells Through Syria And Egypt. Tow Volum. London Republished In 1972.

جـ الموسوعات:

- **أوين:** روجر: فلسطين في عام ١٨٠٠، الموسوعة الفلسطينية ٦ مجلات، بيروت ١٩٩٠.
- **رافق:** عبد الكريم: الإطار الإداري والسياسي لفلسطين: الموسوعة الفلسطينية: ٦مجلدات، بيروت،١٩٩٠.
- **وجدي:** محمد فريد: دائرة معارف القرن العشرين، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.

د- رسائل الماجستير:

- ابو جابر: رؤوف سعيد: تطور الزراعة في شرقي الأردن خلال القرن التاسع عشر، اشراف: أ.د عبد الكريم غرايبة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٤م.
- الجالودي:عليان: قضاء عجلون (١٨٦٤-١٩١٨)، اشراف أ.د. عدنان البخيت، الجامعة الأردنية ،١٩٩٠م.
- جرار: عدنان: الحكم المصري في سوريا (١٨٣١-١٨٤٠)، اشراف: أ.د: عبد الكريم غرايبة، الجامعة الأردنية، ١٩٧٩م.

هـ- المقالات والدراسات:

- افندي: عين علي: قوانين آل عثمان: ترجمة وتعليق خليل ساحلي أوغلو، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، م٤، ع٦٤، ١٩٨٦.
- رستم: أسد: العوامل الجغرافية والاقتصادية والقومية في الصراع بين محمد علي والسلطان محمود الثاني، مجلة المقتطف، ج١، م٦٧، ١٩٣٥م.
- العقاد:صلاح: الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب (١٨١١-١٨١٨)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع٦، جامعة الكويت، ١٩٧٦م.
- وثيقة: طريق الشام إلى مكة المكرمة منذ قرن ونصف قرن: مجلة الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، ع ٢، ١٩٩٢م.

الملاحق

ملحق رقم (١):

- رسالة صادرة من دمشق من يوحنا بحري إلى محمد علي باشا بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٨ أيار ١٨٣٢م. محفوظة في دار الوثائق القومية بمصر تحت عنوان المحفوظات الملكية: محفظة ٢٢٤ وثيقة رقم ٣١، يعرض له فيها عدم إمكانية الحصول على الجمال من بني صخر بالوسائل السلمية وجاء في الرسالة:

"هذا ما يبلغه عبدكم أعتاب دولتكم بأنه تلقى أمرين في ابتغاء الإبل واعدادها وأن سموه يعلم من التقارير التي قدمت إلى أعتابه أن الجمال التي كان يرجى ابتغاؤها من عرب بني صخر وغيرهم لم يتيسر الحصول عليها، وأنني شاورت الشيوخ حسين وأحمد ومصطفى في ابتغائها أولاً بالكراء فعلموا عند المذاكرة أن عرب هذه الديار لا يرضون اعطاءها بالأجرة لاحترارهم، فلم يبق إلا حيلة واحدة وهي اشتراؤها بالمال وأنهم يأملون أن يستأجروا جمالاً من عرب عنزة برضاهم".

يوحنا بحري

ملحق رقم (٣):

- أمر صادر من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم باشا بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ٢٠ أيار ١٨٣٢م. محفوظ في دار الوثائق القومية بمصر تحت عنوان المحفوظات الملكية: دفتر رقم ٣ وثيقة رقم ١٥٢، يقضي بضرب قبيلة بني صخر جاء فيه:

"وأنه إذا لم تنجح هذه الطريقة (يقصد طريقة شراء الجمال أو استئجارها) يصير الهجوم على العربان بعدة أورطة من الجنود بالاشتراك مع فرسان العرب، وأنه ليس من الجائز أن تسير على العربان لأنك خلقت للمسائل الكبيرة، وأنه صار تعيين إبراهيم أغا على هذه المسألة ووجوب بقاؤك في الجهة التي أنت فيها. وبعد ضرب بني صخر وإيجاد جمال بمقدار كاف لنقل الذخائر وبعد وصول فرسان العرب وفرسان الجيش تقوم بالذهاب إلى الشام عن طريق حمص وحماه حيث تكون انتهت غائلة الشام".

محمد علي باشا

ملحق رقم (٣):

- رسالة من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي (محمد علي باشا) بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٢٦ ايار ١٨٣٢م. محفوظة في دار الوثائق القومية في مصر تحت عنوان المحفوظات الملكية: محفظة ٢٣٤ وثيقة رقم ٧٦. يعلمه فيها بوصول أمره بضرب قبيلتي بني صخر والسرحان. جاء فيها:

"تفضلتم فأوضحتم في إرادتكم الجليلة الصادرة يوم ١٩ ذي الحجة أنكم اطلعتم على ما عرضته على أعتابكم العلية بتاريخ ٨ ذي الحجة من أن نيتي منصرفة الى حرب العربان بواسطة السير عليهم بفرسان العرب مصطحباً معي بضع اورط من فرسان الجهادية وذلك في حالة عدم التوقف إلى جمع الجِمال للجيش المنصور سواء بطريق الاستكرار وبطريق الشراء من قبيلتي بني صخر والسرحان. ووقفتم على نواياي ثم ذكرتم أنكم ترونني أليق للمصالح الكبيرة ذات الشأن. وأنني على يقين من توجيهاتكم العلية وتعطفاتكم في هذا الصدد كما أني ابتهلت الى الله المرة بعد المرة بنصركم وتوفيقكم. وأنني سأعهد بهذه المهمة الى إبراهيم آغا واثنين من خدمة الخاصة وهما خفتانية معجونية وأقترح تعيين الآغا السلحدار رئيساً عليهم في هذه المهمة.

ابراهيم باشا

ملحق رقم (٤):

- أمر عالي من محمد علي باشا إلى احمد بك محافظ الشام بتاريخ غاية صفر ١٢٤٨هـ/٢٨ تموز ١٨٣٢م. محفوظة في دار الوثائق القومية بمصر. تحت عنوان: المحفوظات الملكية: دفتر رقم ٢١٠، وثيقة رقم ٦٩، يقضي بالتأكيد على الشيخ دوخي السمير لنقل ذخائر الجيش المصري، وجاء فيه:

"يقتضي الحال استدعاء الشيخ دوخي السمير من مشايخ عربان عنزة إلى طرفكم بنقل الذخائر اللازمة للجيش المصري واستلم نصف أجرته مقدماً دينة عليه بأن يعتني في نقل الذخائر بسرعة وأن يمنع الأذى بفقراء الأهالي حسب تعهده وإلا فأنني سأجرد عليهم قوة عظيمة من الفرسان لتأديبهم وتخريب قراهم ومصادرة أموالهم وأملاكهم وإنني اكلفك بهذه المسألة إذا اقتضى الحال".

محمد علي باشا

ملحق رقم (٥): أ:

- رسالة من الميـر لواء أحمد بك إلى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/٥ تشرين أول ١٨٣٣م. محفوظة في دار الوثائق القومية في القاهرة تحت عنوان: المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ وثيقة رقم ٢٠. يطلعه فيها على أخبار حملته على الكرك ونتائجها: وجاء فيها:

"أقمت في الكرك نحو خمسة عشر يوماً لتحصيل الأموال الموزعة على أهاليها المطلوبة منهم بموجب الكشف، وقد التمسوا غير مرة إمهالهم عشرين أو ثلاثين يوماً لأنهم لا يستطيعون تسديد الأموال المطلوبة منهم بسرعة إذ ليس عندهم نقود فيحتاجون الى المهلة المذكورة حتى يتمكنوا من بيع دوابهم ويوردوا المبلغ المطلوب إلى الديوان وأبدوا استعدادهم لتقديم أي شخص منهم كرهينة إلى أن يسدوا الأموال المطلوبة بتمامها. وكنت لم أوافق على التماسهم هذا ولكني في آخر الأمر لاحظت أنهم لا يستطيعون أن يؤدوا المبلغ المطلوب ما لم يبيعوا داوبهم وطبقاً لالتماسهم أخذت قاسم بن الشيخ الكبير والشيخ إبراهيم من مشايخ حمولته وستة عشر شخصاً من مشايخ حمولتين أخريين كرهائن وصحبتهم معي وقدمت اليهم كشفاً بأصل المطلوب والباقي منه وقدمت صورة منه الى أعتابكم السر عسكر للتفضل بالاطلاع عليه. هذا وقد أحصيت منازل الكرك والقرى الثلاث وظهر أن المنازل العامرة ٤١٩ منزلاً وبالنسبة لعدد هذه المنازل كلف أهاليها بمبلغ ٣٠٠ كيسة ما عدا أثمان البغال، وسيؤدون منها ٢٠٠ كيسه في هذه الأيام والتمسوا إمهالهم ستة أشهر لتأدية مائة كيسه الباقية وأجبت التماسهم وقدمت طياً إلى مقامكم العالي كشفاً بالمنازل التي أحصيت".

وضمت هذه الرسالة كشفاً بمطالب من أهل الكرك والقرى الثلاث المجاورة لها من أموال وما تم تحصيله وما لم يتم تحصيله من هذه الأموال.

ملحق رقم (5): ب:

- كشف يتضمن الأموال المطلوبة من الكرك والقرى الثلاث المجاورة لها رفعه المير لواء أحمد بك إلى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/٥ تشرين أول ١٨٣٣م محفوظ في دار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ ومرفق بالوثيقة رقم ٢٠ وجاء فيه:

"عن بيان الذي انطلب من الكرك ومن الثلاث قرايا التابعة للكرك وبيان الذي تحصل والذي بقي ومباشرين في تحصيله عن الذي انطلب حنطه:

عنـــ٢٠٠ غراره ـــها

٢٢٠٠٠ أمداد

بـــ ١٦٨٥٦ـــاقي

٥١٤٤ مباشرين بإخذة وإحضاره

يخرج الذي وصل

١١٠٠٠ امداد الذي وصل وانصرف.

٥٨٥٦ امداد الذي وصل وموجود بالكرك ومباشرين بإحصائـــه

عن الذي انطلب شعير

٣٠٠ غراره

بـــ٣٠٠ـــاقى وصلت بالتمام

عن الذي انطلب غنم وماعز

٣٠٠ راس.

بـــ٢٨٢ـــاقى الذي وصل

١٨

عن البواريد التي أخذت من الكرك وقراياها.

٤٤٠ بارودة من الكرك وقراياها.

كـــ١٠ـــل بارودة من المذكورة من بارود العسكر بالمدد السابقة

٤٥٠

تابع ملحق رقم (٥):ب:

عن الذي انطلب بغال

عدد ٦٠٠ بغل

بـ $\frac{٢١٥}{٣٨٥}$ ـا قـي   من الذي تحصل

فيه كل بغل ألف غرش

عنـــــــبينهـــا

غروش   ثمن البغال ٣٨٥ $\frac{١}{١٠٠٠}$

٣٨٥٠٠٠

عن الذي انطلب منهم غرش نقد

غروش	
١٠٠٠٠٠	الذي يندفع بشهرين
٥٠٠٠٠	الذي يندفع بعد ٦ أشهر تمضي من تاريخه
١٥٠٠٠٠	

١٥٠٠٠٠

٥٣٥٠٠٠

غروش

بيـــ ٥٣٥٠٠٠ ـــنـها ما قبله

غروش	
٤٨٥٠٠٠	الذي يندفع بشهرين وخاصلة المباشرة بتحصيله.
٥٠٠٠٠	الذي يندفع بعد ٦ أشهر تمضي من تاريها

عنـــ ٥٣٥٠٠٠ ـــها

غروش

تابع ملحق رقم (5):ب:

٨٨٣٤٢ الذي تحصل غرش عين.

٥٣٠٠٢ الذي تحصل عن القرايا التابعة الكرك ثمن ماعز وأبقار

١٤١٣٤٤

صحـــــــباقي

غروش

٣٤٣٦٥٦ الذي يندفع بشهرين

٥٠٠٠٠ الذي يندفع بعد ٦ أشهر.

من خنزيرة

غروش

١٢٩٧٨ ثمن ماعز ٧٢١ رأس فيّه ١٨

١٥٠٧٨

٢١٠٠ ثمن بقر ٢١ رأس فيّه ١٠٠

من العراق

غروش

٩٢٥٢ ثمن ماعز ٥٠٤ رأس فيّه ١٨

٩٩٥٢

٧٠٠ ثمن بقر ٧ رأس فيّه ١٠٠

من كفربيا (كثربا).

غروش

٢٧٩٧٢ ثمن ماعز ١٥٥٤ رأس فيّه ١٨

٢٧٩٧٢

٥٣٠٠٢

ملحق رقم (٥):ج:

-كشف يتضمن إحصاء البيوت في الكرك والقرى الثلاث التابعة لها رفعه الميرلواء أحمد بك إلى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ ٥ تشرين أول ١٨٣٣م محفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان المحفوظات الملكية: محفظة ٢٤٨ مرفق بالوثيقة رقم ٢٠ جاء فيه:

"عن عدد البيوت الموجودة بالكرك وبيوت الثلاث قرايا التابعة للكرك الذي موجود بهن عمار والذي خراب وذلك ما يأتي بيانه أدناه:

الكرك:

بيوت عمار	بيوت خراب	جمله	
١٩٢	٠٤٣	٢٣٥	بيوت الاسلام
٨٣	٠٠٩	٠٩٢	بيوت النصارى
القرى الثلاث:			
٣٣	٠٠٣	٣٦	قرية خنزيرة
٢٧	٠٠١	٢٨	قرية العراق
٨٤	٠٢١	١٠٥	قرية كثربا
٤١٩	٠٧٧	٤٩٦	

ملحق رقم (٦):

- كشف يتضمن القرى العامرة والمستجد اعمارها في ولاية الشام ومن ضمنها مقاطعة اربد وعجلون رفعه إبراهيم باشا إلى سامي بك بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٥٢هـ/٦آذار ١٨٣٧م. محفوظ في دار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان المحفوظات المكية: محفظة ٢٥٤ وثيقة رقم ٣٩١ ومما جاء فيه:

"حضرة صاحب السعادة والنجابة اخي المحترم سامي بك لقد قدم الينا كشف بيان القرى المعمورة الكائنة بإيالة الشام فأرسلنا إلى سعادتكم توطئة لعرضه على الأعتاب الكريمة

.... مقاطعة اربد وعجلون

عن القرايا العمار حكم الدفتر التمويل ١٢٥١هـ.

قرايا قديم لغاية سنة ١٢٤٧هـ

قرية كفر يوبا	قرية جمحه	قرية البارحة	قرية تقبل
قرية كفر رحتة	قرية صمه	قرية ججين	قرية الدير
قرية كفر اسد	قرية قميم	قرية مندح	قرية سوم
قرية حوفة	قرية زهر النصارى	قرية ايدون	قرية هام
قرية جحفية	قرية الحصن	قرية المزار	قرية سحم
قرية كفر سوم	قرية يبلا	قرية الرفيد	قرية عقربة
قرية سمر	قرية صيدور	قرية دوقرة	قرية فوعرة
قرية ملكا	قرية ايبدر	قرية المخيبة	قرية الطيبة
قرية سموع	قرية بيت ايدس	قرية دير ابو سعيد	قرية كفرعوان
قرية خنزيرة	قرية جفين	قرية كفرابيل	قرية تبنة
قرية حرتا	قرية حكمة	قرية عنبة	قرية زمال
قريةجنين (جنين الصفا)	قرية حلاوة	قرية فارة	قرية حبكة
قرية باعون	قرية عين جنا	قرية اوصرة	قرية عنجرة
قرية سيفين	قية كفرنجة	قرية عجلون	قرية عرجان
قرية راسون	قرية الكتة	قرية ريمون	قرية برمة
قرية سوف	قرية الاربعين	قرية زوبيا	قرية حريما

اجمال عدد ٦٤

اجمال القرايا العمار ٨٢.

قرايا مستجد عمارهم سنة١٢٤٩هـ

قرية زبدة	قرية كفرجايز	قرية علعال
قرية كفرداهم	قرية صمد	قرية حاتم
قرية اسمرة	قرية خرجة	قرية دبين
قرية الجزازة	قرية زهر العقبة	قرية مخربا
قرية ناطفة	قرية اربد	

اجمال عدد ١٤

سنة ١٢٥١

قرية داعية	قرية البرز
قرية عزريت	قرية خربة

اجمال عدد ١٨

ملحق رقم (٦):أ:

القرايا الذين تعهدوا بعمارهم الذوات من سنة ١٢٥١ واعفاء ثلاث سنوات:

زحر	قرية سال	قرية منصورة	قرية قميم
عهده سعادة افندينا حكمدار باشا	عهده سعادته	عهده شمدين أغا	تعهد الاهالي
قرية بلوعية	قرية حبراص	قرية الصريح	
تعهد الأهالي	تعهد جناب ميرلواء بحري بك	تعهد سعادة أفندينا حكمدار باشا	
قرية شطنة	قرية صخرة	قرية مكس	قرية سما
تعهد الاهالي	تعهد الأهالي	تعهد الاهالي	تعهد الأهالي
قرية مرو	قرية الرجيم	قرية السقيمة	
تعهد الاهالي	تعهد الأهالي	تعهد الأهالي	
قرية بيت راس.			

جميعة مستجد من سنة ١٢٥٢هـ

اجمال قرايا الذي تعهدوا بعمارهم عدد ١٥.

اجمال مقاطعة اربد وعجلون عدد ٩٧.

-(ولما كانت بعض قرى مناطق شرقي الأردن الشمالية تتبع لحوران فقد أدرجت الوثائق المصرية اسماء ثلاث قرى أعطي تعهد اعمارها لبعض الرجال وأعيان الحكومة المصرية) ومن هذه القرى كما ورد في الوثائق:

مقاطعة حوران:

قرية الرمثة: تعهد محي الدين بك وعثمان آغا مرعشلي.

قرية عمراوة: تعهد مير الالي محمد بك قفطان أغاسي.

قرية ذنيبة: تعهد احمد افندي حسبي زادة.

ملحق رقم (٧):

تقرير يتضمن تفاصيل مراحل طريق قافلة الحج الشامي، قدمه ناطق الاصلاحات والترميمات إلى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ٢٧صفر ١٢٥١هـ/٢٤ حزيران ١٨٣٥م. محفوظ في دار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان المحفوظات الملكية: محفظة رقم ١٨ بحربرا وثيقة رقم ٢٧. جاء فيه:

إن المياه الموجودة في مرحلة المزيرب ، هي عبارة عن بحيرة متجمعة في خمسة أو عشرة ينابيع والمياه فيها متوفرة ، وليس ثمة أي ضيق من ناحية الماء هناك وجميع جهات البحيرة في غنى عن الترميم .

مرحلة الرمثة

هذه المرحلة على مسافة اربع ساعات من المزيرب . وهناك على بعد ربع ساعة منها بركة مربعة الشكل مبنية بالحجر مكانها في بطن واد ، وهي حديثة البناء ولا تحتاج الى ترميم ما . وبجوار هذه البركة فجوة محفورة في الصخر على شكل بركة تحفظ فيها المياه ومن البداهة ان الامطار متى هطلت تسربت الى هذه الفجوة ولم تذهب سدى على أن هاتين البركتين قد غمرهما الوحل والتراب الى نصفيهما . وعلى ما يُظن ان الأمطار لم تهطل بكثرة في هذه السنة حول هذه المرحلة أو ان الأمطار نزلت قليلا ولكن التراب الذي طمر نصفيهما قد امتص الماء الذي تسرب اليهما فكان سببا في انعدامه فيهما . ولما كانت هذه المرحلة على بعد أربع ساعات من المزيرب وحولها قرى أخرى غيرها فإنه لمن الممكن تطهيرها من الوحل والتراب في مدة يوم أو يومين بواسطة مائتي عامل ومتى كُشف قعراهما بعد عملية التطهير واتضح ان فيهما أي خلل امكن اصلاحه بسهولة وقد حملنا الماء معنا من المزيرب حتى عين الزرقاء نظرا لإنعدام الماء هنا .

عين الزرقاء

هذه المرحلة تبعد مسافة ٢٤ ساعة عن المزيرب وهي كثيرة المياه ويمر فيها مجرى نهر عين الزرقاء ، وماؤها طيب للغاية وقد نبتت حوله أشجار الزقوم والغابة بكثرة . وهذه المرحلة تقع بين جبلين وفيها قلعة أشرفت على الانهدام وقد رُفع لأعتاب الحكمدار أمر اصلاحها .

البلقاء

على بُعد ١٤ ساعة من عين الزرقاء تقوم على الطريق قلعة تسمى البلقاء وهذه القلعة مربعة الشكل مبنية بالحجر طول كل ضلعة من أضلاعها ٢٥ ذراعا معماريا وهي جيدة البناء وقد أنشىء بداخلها بعض الغرف إلا ان واحدة أو اثنتين منها قد تهدمت كليا بينما بقية الغرف في حاجة الى الترميم ايضا ، كما أن ركنا من اركان هذه القلعة قد انشق عن البناء وأشرف على السقوط حيث يقتضي ترميم هذا الركن ايضا . وقد حفر بئر بداخل القلعة لتوفير الماء لشروب المأمور الذي يعين للمحافظة عليها . ويؤتى بالماء لهذه البئر بواسطة القرب من البركة الموجودة خارج القلعة . بيد أنه يقال ان قعر البئر قد اصيب بتلف حيث أخذت المياه التي تصب فيه تضيع سدى . وبما ان هذه البئر ضرورية لحياة محافظيها فلا بد والحالة هذه من ترميم قعرها وقد بنيت بركتان خارج هذه القلعة ليشرب منهما الحجاج ولكن أسفلهما قد تشقق واصبحت المياه التي تتجمع فيهما من الامطار تغور في الأرض وقد تطرقت الوحول بكثرة الى هاتين البركتين واصبح لا مندوحة عن تطهيرهما . وقد كان في هاتين البركتين عند مرورنا بهما نحو ذراعين من الماء ، ولما عدنا

البهما . وكانت الأمطار قد هطلت بكثرة وامتلأت البركتان حتى حافتيهما بالماء . لم نجد فيهما سوى ثلاثة اذرع . وذلك يرجع الى ما فيهما من خلل . وخلاصة القول ان هاتين البركتين لا تحتاجان لغير الترميم إذ ان بناءهما متين . فإذا ما ازيلت الوحول المتراكمة فيهما . وتم اصلاحهما جيدا بحيث لا تغور المياه التي تتجمع فيهما . فسوف لا تكون هناك اية مشقة من ناحية الماء في تلك المرحلة . ويتوفر الماء للحجاج فيهما مدة سنتين . وهناك بركة اخرى طولها ٥٠ ذراعا معماريا وعرضها ١٠ اذرع وعمقها ٥ اذرع وهي مستطيلة الشكل وليس في بنائها اي خلل ولكنها تحتاج الى تطهيرها من الوحول . وترميمها والخلاصة ان الامر يستدعي تخصيص أوسطة عامر لهذه القلعة يتولى ترميم واصلاح بعض نواحيها . حتى اذا ما تم ذلك وطهرت البرك من الوحول ورممت توفر الماء للحجاج وسواهم وكان ذلك سببا في توفير الراحة والرفاهية للناس .

القطـــرانة

اسم يطلق على قلعة قائمة في الطريق على بعد ١٢ ساعة من البلقاء . وهذه القلعة مربعة الشكل طول كل ضلع من ضلوعها ٢٥ ذراعا معماريا . وليس في بنائها اي خلل إلا أن العنبر الموجود بداخلها ، المخصص لخزن المئونة قد تخرب ولا بد من اصلاحه كما ان الغرف التي يقيم فيها المحافظ قد تهدمت وهي أيضا في حاجة الى الأصلاح . والحجارة اللازمة لهذه العملية متوفرة ولا تحتاج لغير الجير وهذا ممكن جلبه من معان ، وفي خارج القلعة ، بركة كبيرة ، مربعة الشكل طول كل ضلع من اضلاعها ١٠٠ ذراع معماري وعمقها ٢٠ ذراعا وهي سليمة البناء وانما في حاجة الى التلبيس ، بعد تطهيرها مما تجمع بها من الوحول .. وقد فهم من كلام محافظ القلعة انه لا ينقص ماء هذه البركة ، في مدة شهر سوى شبرين فهي والحالة هذه كبيرة جدا وعند عودتنا الفينا مياه هذه البركة لم تنقص سوى شبر واحد ، على الرغم مما صرف منها من الماء الكثير للحجاج والحيوانات ، وقد ظلت فيها مقادير عظيمة من المياه فإذا ما تم تلبيسها جيدا فإن ماؤها سيفي بالحاجة لمدة بضع سنين . وبما ان قسما من مجرى السيل الذي يصب في هذه البركة يمر بمحاذاة حافة البركة فقد اقيم هناك سد من الحجارة طوله ٢٠٠ ذراع . كما حفر بئران الواحد خلف الآخر في طريق قناة الماء حتى لا تتسرب الوحول التي تحملها السيول الى البركة وحتى يصفى الماء فيهما قبل وصوله الى البركة . فإذا ما نزلت السيول انحدرت في بادىء الأمر الى البئر الأول وبعد أن يمتلىء هذا البئر تسيل المياه الى البئر الثاني حيث يصفى الماء فيهما ثم ينحدر الى البركة . على ان السيول التي انحدرت قديما كانت من الشدة بحيث اجتاحت نحو ٣٠ ذراعا من السد الآنف الذكر وهدمته . وبما ان السد الذي تهدم من جراء السيول ابان المطر ، يقع على حافة البركة فإن المياه اخذت تتسرب الى خارجها حيث يضيع أكثرها سدى ولذا فإن البركة لا تمتلىء تماما فإذا لم يشرع في اعادة بناء السد الذي تهدم ، في الوقت المناسب وحدث أن انحدرت سيول شديدة - حفظنا الله تعالى - فمن المحتمل ان تهدم السيول ما تبقى من أجزاء السد . إذ ان انهدام بقية السد سيعطل البركة ويضر بالحجاج سيما وان عودة الحجاج ستكون في ابان الصيف فيضطر الناس الى حمل الماء والحرص عليه مسافة ٢٠ أو ٤٠ ساعة فلابد والحالة هذه من اصلاح السد لوقاية الحجاج من هذه التهلكة .

الحسا

اسم يطلق على قلعة تقع في الطريق على مسافة ١٤ ساعة من القطرانه. وهذه القلعة مربعة الشكل مبنية بالحجر طول كل ضلع من اضلاعها ٥٠ ذراعا معماريا وقد انشق ركنان من اركانها بتأثير الزلزال الذي وقع قديما واشرفا على السقوط ولئن تم «تلبيسهما» في السنة الماضية فان ذلك لم يجد نفعا فإذا أهمل أمرهما ووقعا فان اعادتهما الى حالتهما الأصلية تتطلب مصروفات كثيرة. وقد حفر بئر لتوفير الماء للبركة الموجودة داخل القلعة تجاه المكان الذي خصص لاقامة قلعة اخرى هناك وأقيمت على هذا البئر ساقية تدار بواسطة البغال والى جانبي البئر نصب عمودان من الحجارة لترتكز عوارض الساقية عليهما وقد اشرفا على الخراب ولا بد من اصلاحهما تفاديا لتعطل البركة. وهناك خارج القلعة بركة مربعة الشكل طول كل ضلع من اضلاعها ٤٠ ذراعا، وهي تغذي بالماء من الساقية الموجودة داخل القلعة وهذه البركة سليمة البناء ويقع بجوار القلعة، في الطريق، واد عظيم تسيل فيه المياه ابان المطر، ولا يمكن بأي حال اجتياز هذا الوادي عند جريان السيول فيه وقد اقام عليه فاعل خير قنطرة ضخمة إلا ان السيول الشديدة قد خربت من المباني الجانبية لهذه القنطرة نحو ٤٠ ذراعا فإذا ما صادف مرور الحجاج في هذه الجهة، حين انحدار السيول فلا يتاح لهم اجتياز الوادي بأية صورة ولما كان لابد من اصلاح هذه القنطرة فقد عرض أمرها على أعتاب الحكمدارية فاوفدت العمال والاسطوات الى هناك حيث رمموا وأصلحوا النواحي التي كانت في حاجة الى الاصلاح في القلعة، والقنطرة. بيد ان الطريق المارة من امام القلعة والتي تكتنف القنطرة من جانبها أي التي يسلكها الحجاج وطولها نحو ١٥٠٠ ذراعا، أديمها عبارة عن تراب ناعم كالدقيق في بياضه ونعومته ومن البداهة ان الحجاج إذا ما مروا في هذه المنطقة إبان هطول الأمطار سيعانون متاعب جمة ويتضررون كثيرا. وقد فهمت مما سمعته من أهل الخبرة ان الحجاج قد وصلوا في احدى السنين الى هذه الرقعة من الأرض ابان نزول الأمطار ولم يتمكنوا من اجتيازها إلا بعد ان لاقوا من المشاق الشيء الكثير ومنوا بأضرار فادحة ومات من جمالهم عدد وفير. وبعد ان قضوا في اجتياز هذه الرقعة من الأرض التي لا يبلغ طولها أكثر من ١٥٠٠ ذراعا، يوما كاملا. ومن الملحوظ في حالة ما اذا كان هطول المطر شديدا ان يتعذر مرور الحجاج في هذه الرقعة كليا. إذ ان هطول الأمطار على هذه الطبقة الناعمة من التراب تجعل قوائم الجمال تغوص حتى الركب، فلو رصفت هذه الرقعة من الأرض التي هي عبارة عن ١٥٠٠ خطوة، حفظا للحجاج عن التهلكة لكان في ذلك نعم العمل الخيري، ولنجت ألسن الحجاج بخير الدعاء ولوازم هذا المشروع متوفرة لأن الحجارة مبذولة في مكان قريب من هذه الرقعة ومن الميسور أيضا ان يؤتى باللوازم الأخرى من معان.

ظهر العنيزة

اسم لقلعة تقع في الطريق على بعد ١٠ ساعات من قلعة الحسا وهي مربعة الشكل مبنية بالحجر طول كل ضلع من اضلاعها ٥٠ ذراعا معماريا . وقد تهدم بابها ، والغرف التي بداخلها كما تهدم البناء العلوي منها ولذا فإن محافظها لا يقيم فيها وقد علمت من التحقيقات التي قمت بها أن هذه القلعة قد ظلت متهدمة كما هي منذ مدة طويلة وعلى مسافة مرمى الرصاص من القلعة توجد بركة مربعة الشكل طول كل ضلع من اضلاعها ٥٠ ذراعا معماريا وقد كان بها نحو ثلاثة أذرع من الماء وهي مغمورة بالوحول الى نصفها وقد تآكلت «مونتها» من الداخل ولذا فإن مياه الأمطار التي تتسرب اليها سرعان ما تتلاشى وعلى ما أظن ان هذا المكان [القلعة] لم يتخذ منزلا من منازل الطريق وان المسافر يسير حتى معان ، وهذا ما أدى الى عدم اصلاح هذه القلعة حتى الآن على ان اصلاح حالة هذه القلعة لا يخلو من الفائدة إذ قد يصادف ان يعود الحجاج في وقت الصيف وتكون حاجتهم الى الماء شديدة كما ان ترك هذه القلعة على ما هي عليه من الخراب سيؤدي الى اضمحلالها كليا .

معان

اسم لمرحلة تقع على مسافة ١٠ ساعات من قلعة ظهر العنيزة وتقوم على

هضبتين هناك قريتان الواحدة تجاه الأخرى مبنيتان بالطوب النيء على شكل القلاع وهذه المرحلة ، بالنسبة الى البادية ، معمورة وينتج فيها من انواع الفاكهة الرمان ، والسفرجل ، والتين . وتوجد بجوار احدى هاتين القريتين في بطن واد هناك عدة ينابيع صغيرة كما يوجد في القرية الثانية عدة آبار تقع بينها بركة ماء طولها ٢٥ ذراعا معماريا وعرضها ٢٥ ذراعا وعمقها ١٥ ذراعا تغذى بالماء من الآبار بواسطة الشواديف وليس ثمة أية ضايقة والحمد لله من ناحية الماء في هذه المرحلة .

قلعة العقبة

هذه القلعة تقع على مسافة ١٥ ساعة من معان ، وهي بعيدة عن الطريق مبنية بالحجر ، مربعة الشكل طول كل ضلع من اضلاعها ٣٥ ذراعا معماريا ونظرا لأن بابها قد تهدم فقد كتب الى شيوخ معان بشأن ارسال العمال والحجر اللازم لاصلاحه ، وفي عودتنا الى هذه القلعة كان قد تم اصلاح الباب . وليس ثمة أي تهدم في بناء القلعة السفلي ولكن البناء العلوي في حاجة الى الاصلاح وتقوم الى جانب هذه القلعة بركتان طول كل منهما ٤٠ ذراعا والعرض ٣٠ ذراعا ، والعمق ١٠ أذرع معمارية ، وعلى ما قيل ، لم يكن فيهما ماء في السنة الماضية ولكن في هذه السنة المباركة قد تجمع فيهما نحو ذراع ونصف من الماء بيد اننا عندما عدنا اليهما لم نجد فيهما أي كمية من الماء إذ ان [التجريدة] قد نزلت في هذه الجهة واستنفدت ما فيهما من الماء . وهاتان البركتان لا تحتاجان الى اصلاح ما ، ونظرا لأن الوحول قد غمرتهما الى نصفيهما وكان ذلك (سببا) في ضياع الماء فيهما فإنه يقتضي تطهيرهما من الوحول وذلك ميسور إذ من الممكن جلب العمال من معان لهذه العملية .

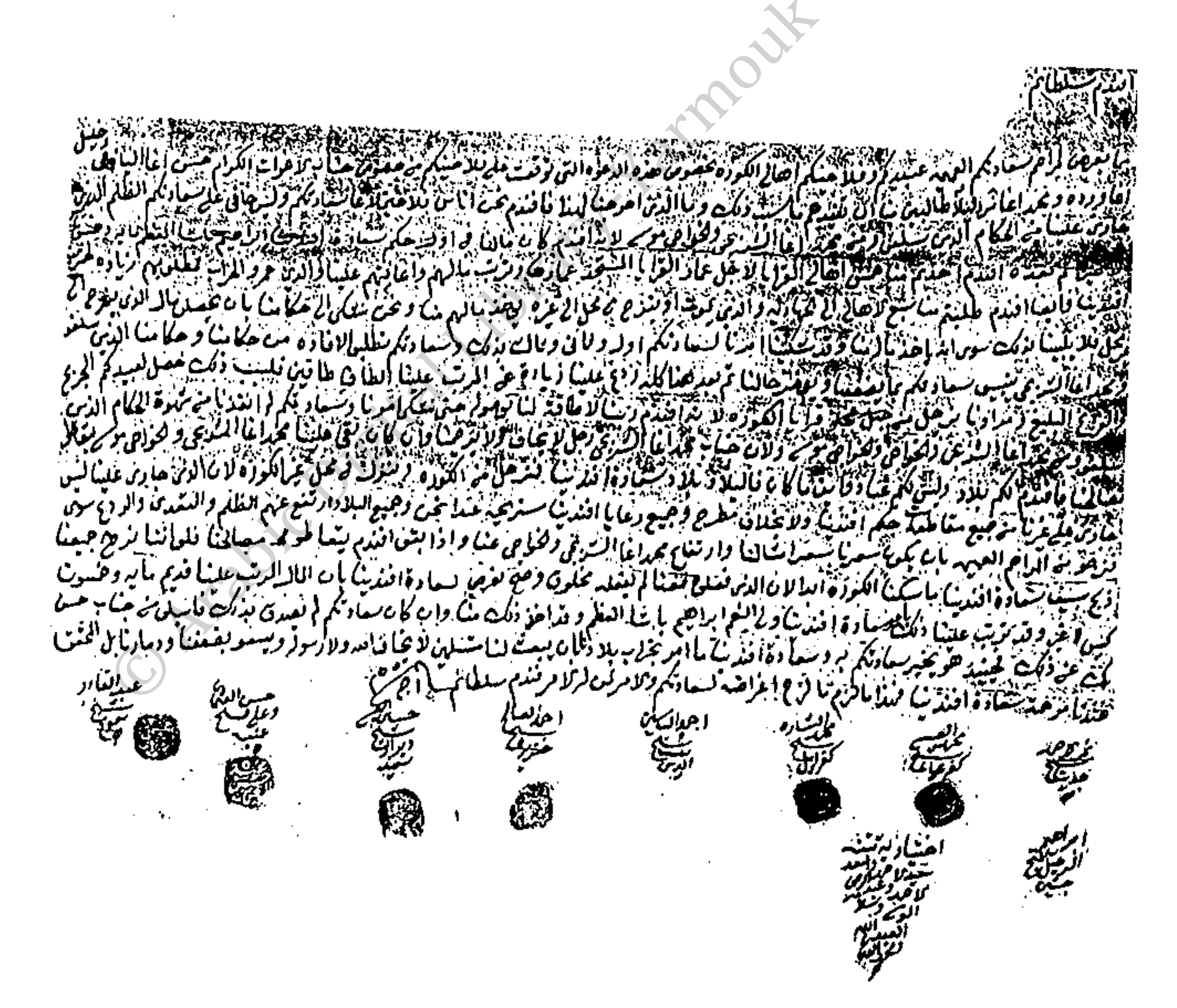
قلعة المدورة

تقع هذه القلعة على مسافة ١٤ ساعة من قلعة العقبة ومكانها في الطريق وهي مربعة الشكل مبنية بالحجر طول كل ضلع من اضلاعها ٣٠ ذراعا معماريا وليس فيها ما يحتاج الى الترميم وقد بني تجاهها بركة مستطيلة الشكل طولها ٥٠ ذراعا معماريا وعرضها ٣٠ ذراعا . وبداخل هذه البركة عدة ينابيع صغيرة وقد جعل لهذه البركة قناة يسيل فيها الماء من هذه البركة الى البركة الاخرى القائمة الى جانب الناحية الثانية من القلعة وهذه البركة مستطيلة الشكل ، طولها ٤٠ ذراعا وعرضها ٢٥ ذراعا معماريا وقد القينا فيها ثلاثة أذرع من الماء عند وصولنا الى هناك . وبما ان المنطقة الواقعة فيها

البركة ذات الينابيع تكتنفها الرمال ، فإن الرياح عندما تعصف تحمل الرمال الى هذه البركة وتسد ينابيعها فيقل الماء فيها .. حتى اننا عندما عدنا الى هذه المرحلة عانينا بعض الضيق من ناحية عدم كفاية الماء الموجود في البركة الثانية إذ ان الرمال غمرت الينابيع وقل نبع الماء منها . وقد كلفنا عمال مجاري الماء الذين اتوا مع الحملة لترميم بركة مداين صالح بالكشف على هذه البركة فقرروا ان قناة الماء التي بين البركتين - والمسافة بينهما نحو ٤٠٠ خطوة - قد تهدمت فحال تهدمها دون جريان الماء اليها من البركة الأولى وان القناة برمتها تحتاج الى الترميم والاصلاح وانه ربما امكن اصلاحها في خلال شهر واحد بواسطة اربعة انفار من عمال مجاري الماء وعشرة كلاسين وخمسين عاملا وخلاصة القول اننا عانينا الضيق الشديد من ناحية الماء عند عودتنا الى هذه المرحلة ولا بد والحالة هذه من الشروع في اصلاح وترميم هذه البركة وتفرعاتها في الوقت المناسب حيث يقتضي تخصيص [عمال مجاري الماء] لهذه العملية من الشام وارسال العمال الأخرين من معان ، كما أن الأمر يستدعي اقامة سور حول البركة ارتفاعه ذراعا للحيلولة دون الرمال التي تحملها الرياح الى البركة .

ملحق رقم (٨):

نص العريضة التي رفعها شيوخ الكورة بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٢ آب ١٨٣٩م، بواسطة اللجنة التي أرسلها محمد شريف باشا إليهم مرفوعة إلى إبراهيم باشا. محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان: المحفوظات الملكية: محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣.



ملحق رقم (٩):

نص العريضة التي رفعها شيوخ عجلون الكورة معاً بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٢ آب ١٨٣٩م، بواسطة اللجنة التي أرسلها محمد شريف باشا إليهم مرفوعة إلى إبراهيم باشا. محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان: المحفوظات الملكية: محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٤.

حفظهم الله تعالى

جناب حضرة افندينا الاغوات الكرام حسن اغا باجي وكيل احمد اغا وخليل اغا ور[illegible]

افندم سلطانم

تم المعروض لجنابكم انه طلبتوا الافاده منا ما سبب ذلك وما الذي احوجنا لهذه الضرورة الذي حصلت فاذ ليس
خافي عن جنابكم الحال الذي صار وتوقع من جناب محمد اغا الشريجي علينا وعلى غيرنا من اهالي البلاد فاول تزويره علينا الى سعادة
افندينا سر عسكر المعظم وشكى علينا لاجل خراب بيوتنا من دون سبب وسعادة افندينا وضع اخواننا في السجن
بسبب شهوة محمد اغا الجوزي من غير وجه حق والى حد الان موضوعين في السجن ودار علينا كذلك لاجل خراب بيوتنا
اخواننا ما دام محمد اغا والخواص موجود يتعاطى مصالحنا لم نسكن في جبل عجلون والكوره ولو رحنا نبيع تحت سيف افندينا
لانهم لا يخافون الله ولا يرحموا الخليقة واصحاب شهوة علينا وكذلك نرجو من جنابكم ان تتلطفوا الرجا في خلاص حدا منهم من
السجن لانهم مربوطين من غير وجه حق وواصلكم عروضات من الفلاحين الى سعادة افندينا لكي نطلبهم عليهم [illegible]
حيث الامر وغرضهم الباقي عندنا فنحن مبقى الى حضور جواب سعادة افندينا وورود جنابكم وبنظر سعادتكم لا يصير الا
كل خير

[illegible] مصطفى [illegible] صالح [illegible] [illegible] العبابنة احمد [illegible] بركات [illegible]

ملحق رقم (١٠):

نص العريضة التي رفعها شيوخ عجلون بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٢ آب ١٨٣٩م، بواسطة اللجنة التي أرسلها محمد شريف باشا إليهم مرفوعة إلى إبراهيم باشا. محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان: المحفوظات الملكية: محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٨.

افندم سلطانم

ملحق رقم (11):

- رسالة من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي بتاريخ ٢ جمادى الآخرة ١٢/١٢٥٥ اب ١٨٣٩م يشرح فيها أهمية القضاء على انتفاضة عجلون. محفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان: المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٧. يقول فيها:

"طبقاً لإدارتكم السنية الصادرة بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٥٥ وكنت قررت ان استصحب البنائيين والعساكر اللتين أمرتموني باستصحابهما وأتوجه بهم إلى اللجاه لبناء الأبراج على المياه الكائنة المسيحية والقعفل وسائر المواضع المعلومة الواقعة بجوار لجاه غير أنني تبادلت الرأي مع شريف باشا والبك الخفتاني وبحري بك في حادث عجلون الذي عرضه على الاعتاب السنية خادمكم الباشا الحكمدار في ١٣ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ واتفقت كلمتنا على أن العناية بالقضاء وعلى قمع فتنة عجلون والعمل على انهائها قبل ان يزيد عدد الثوار فيتسع نطاق الثورة الزم واوجب من التفوغ لبناء الأبراج وبموجب هذا الاتفاق سأتوجه مع البك الخفتاني الى عجلون ونأمل أن نفرغ من أمرها في مدة وجيزة في ظل ولي النعم وبعد ذلك أتوجه الى جهة اللجاه ونسرع في بناء الأبراج ونجتهد ان تكون أعمالنا وفقاً لارادتكم السنية في كل شيء.........".

ملحق رقم (١٢):

نص الرسالة التي رفعها إسماعيل عاصم بك إلى الباشا السر عسكر بتاريخ ١٩جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١ أيلول ١٨٣٩م، محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان: المحفوظات الملكية: محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٤.

[illegible]

ملحق رقم (١٣):

- رسالة من اسماعيل بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/٢ ايلول ١٨٤٠م يشرح له فيها أخبار ونتائج حملته على المتمردين ضد الحكم المصري في عجلون. محفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ٧٦ رسالة رقم ٧ جاء فيها قوله:

"هذا ما يرفعه عبدكم: كنت أبلغت أعتاب دولتكم السامية تفصيل حوادث جبل عجلون وقد أخذ الفلاحون يقدمون عليا أفواجاً أفواجاً ليأمنونا بعد ضجيجهم الفارغ. وقد أوتوا سؤالهم فأمنوا. وعاد كل أناس إلى قريتهم وهرب رؤساء الفتنة وهم صلاح وبركات واحمد لوباد مع نفر من المتشردين. وقد أخذنا نجمع الأسلحة الموجودة لدى الفلاحين فأرسلنا عبدكم خفتان بك في فوج من الجنود إلى قرية كفرنجة الواقعة على بعد خمس ساعات ليمكن جمعها في نحو يومين. وقد وصينا البك المشار إليه بجمع أسلحتهم الموجودة في مدة يومين. وقد شرع خادمكم أيضاً في جمع الأسلحة من هذه الجهة. وسنأخذ أسلحتهم الموجودة خلال يومين فتنتهي مصلحة هذه الجهة بفضل ولي النعم. فإن بقي منها شيء قليل فإن عبدكم حسن بك معاون خادمكم الباشا الحكمدار قد سبق له أن قام بخدمة المتسلم بعجلون فكان ملماً بأموال هذه الديار وسنعهد اليه جمع بقية الأسلحة والقبض على رؤساء الفساد وصلاح ورفاقه الذين مر ذكرهم ونستخلفه هنا مع فريق من فرسان عبد الهادي ثم أولي -أنا خادمكم- صوب مهمتي. هذا ما رفعناه ليحاط بعلم سموكم ولي النعم. والأمر فيه وفي كل شيء لحضرة من له الأمر".

اسماعيل بك

ملحق رقم (١٤):

- أمر عالي من محمد علي باشا إلى السر عسكر إبراهيم باشا بتاريخ ١١ ذي القعدة ١٢٥٦هـ/٤ شباط ١٨٤١م. محفوظ في دار الوثائق القومية بالقاهرة تحت عنوان المحفوظات الملكية: دفتر ٢١٤ وثيقة رقم ٥٦٢، للجلاء عن بر الشام. جاء فيه:

"كان أفاد سليم باشا في مكاتبته المؤرخة بتاريخ غرة ذي القعدة ١٢٥٦ أن تحريراتكم البهية المؤرخة بتاريخ ٢١ شوال ١٢٥٦هـ الموجهة لطرفي المرسلة إلى اسماعيل بك ومع مكاتبته إليه من طرف دولتكم قد وصلت وارسلت لطرفي لكن حيث لم ترد الى هذا الطرف كتبت إلى عباس باشا لأجل فحصها في البريد بتاريخ ٦ ذي القعدة ١٢٥٦ وقد وردت اليوم من إسماعيل بك ورقة يفيد فيها أنه أطلع عن أن العربان أخذوا التحريرات المذكورة في بئر العبد بعث الينا بصورة مكاتبتكم إليه وعلى من مطالعتها أنكم كنتم عزمتم على المجيء اي طرفنا مع الجيش لكن حيث اشتد الشتاء أخرتم المجيء وانكم اخرجتم موظفين لكشف الطرق. فاذا تيقنتم امكان مجيئكم تقومون من هناك. وذا تبين وجود صعوبة تقيمون في الشام الى انقضاء زمن الزمهرير. فيا ولدي بينت تفصيلاً في مكاتبتي بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٦ كنت ارسلت حميد بك بتاريخ ٤ شوال لأجل تخليكم بر الشام بناء على القرار الواقع مع جناب نابير ودولة الإنجليز وتأكيدهم بوارثتنا على مصر فقط. ولكن اميرال الانجليز كان افاد في تحريزاته الينا انه لم يمكن ارساله الى طرف دولتكم عند وصوله الى بيروت بسبب اختلال الطرق واعاده من هناك. ثم قدمت عريضة الى الباب العالي مع الاوفيجال الذي أوفده جناب أميرال الإنجليز من مرفأ مرسوس وكنا في انتظار وروده الجواب الرسمي على الانعام بالوراثة المذكورة في أثناء ذلك مر بالإسكندرية جناب اسميث جنرال العساكر البرية من بيروت مفرداً فأخبر أنكم لم تقوموا بعد عن الشام وان جبل الدروز في ثورة واضطراب.

وبمناسبة انقطاع مخابرتنا معكم . لكن لم يرد جواب شافي عن المصلحة ولكن

تابع ملحق رقم (١٤):

بموجب المكالمة والشروط المعقودة مع نابير والأميرال استقفورد. اخيراً يلزم تشريف جنابكم لهذا الطرف باستصحاب الجيش كافة ومستخدمي مصر عامة غاية اللزوم لكن لا بأس في اقامتكم بالشام إلى انقضاء من الزمهرير على تقدير حيلولة شدة الشتاء دون المجيء كما عقدم النية عليه بالنظر اي هذه الضرورة وعدم اخذ الجواب القطعي عن المصلحة من على الوجه المشروح الا أنه اذا أمكن المجيء من الآن تتوجهون في الحال الى هذه الطرق حيث وقع كف اليد في بر الشام واذا حالت شدة الشتاء دون المجيء فالاقامة بالشام الى انقضاء من الزمهرير مفوضة لرأي جنابكم يا ولدي.

محمد علي باشا

ملحق رقم (١٥):

نص معاهدة لندن وملحقها:

(١ ـ اتفق السلطان مع ملكة بريطانيا وامبراطور النمسا والمجر وبوهيميا وملك بروسيا وقيصر روسيا على شروط التسوية التي تريد الدول ان تمنح لمصر وهي مبينة في الفصل الملحق بهذه المعاهدة .

ويتعهد اصحاب الجلالة ان يعملوا متحدين وبان يوحدوا مجهوداتهم لاكراه مصر على ان تتبع هذه التسوية ويتعهد كل فريق بان يساعد بلوغ هذا الغرض تبعا للوسائل التي يستطيع استخدامها في هذا العقبل .

٢ ـ اذا رفضت مصر التسليم بهذه التسوية التي تبلغ اليها من لندن السلطان بمعاونه اصحاب الجلالة فان هؤلاء يتعهدون بان يتخذوا بناء على طلب السلطان ـ الوسائل المتفق عليها بينهم حتى يتم تنفيذ التسوية وقبل ذلك يدعو السلطان حلفاء ـ لمعونته على قطع المواصلات البحرية بين مصر وسورية والى ارسال المواد الحديدية والسلاح ومعدات الحرب من كل نوع .

ويتعهد اصحاب الجلالة بان يصدروا اوامرهم اللازمة الى قوادهم البحرية المتوسط حيث يبعدونها فوق ما تقدم بان يقدم قولد اساطيلهم طبقا للوسائل المتوفرة لديهم كل تأييد ـ ومعاونة في امكانهم وذلك لرعايا السلطان الذي يعربون عن اخلاصهم .

٣ ـ اذا رفضت مصر الخضوع لشروط التسوية المذكورة ووجهت قواها البرية والبحرية الى الاستانة فان المتعاقدين يلبون دعوة السلطان الى سفرائهم في الآستانة ـ ليتذرعون بالوسائل التي يتفقون عليها للدفاع عن عرشه وجعل البوسفور والدردنيل بمنجاة من كل عدوان .

ومن المتفق عليه ان القوات التي تندب للقيام بمهمة في مكان معين تظل قائمة بمهمتها الى ان يستغني السلطان عنها وعندما يرى ان وجودها لم يعد لازما تنسحب تلك القوات راجعة الى البحر الاسود او الى البحر المتوسط .

٤ ـ و من المعلوم حتما ان التعاون المذكور في البند السابق والذي يرمي الى وضع البوسفور والدردنيل والعاصمة التركية تحت رعاية الدول المتعاقدة لمقاومة كل عدوان من مصر لا يعد الا وسيلة استثنائية بناء على طلب السلطان والغرض منها الدفاع عنه في الحالة الخطرة والمتفق عليه ان هذه الوسيلة لا تخالف في شيء القاعدة القديمة المتبعة في السلطان وهي التي منعت في كل وقت المراكب الحربية للدول الاجنبية من دخول البوسفور والدردنيل .

دائما كأنها معدة لخدمة الدولة .

٥ ـ اذا لم يقبل محمد علي في مدة عشرة ايام او عشرين يوما كما جاء في المادة الثالثة

تابع ملحق رقم (١٥):

ويعلن السلطان من جهته انه يصمم في ماعدا الحالة المذكورة كل التصميم على ان يحافظ كل الاحتفاظ بالقاعدة القديمة المقررة في سلطنته وانه مادام الباب العالي في سلام لا يسمح لاي مركب حربي بالمرور في البوسفور والدردنيل ويتعهد اصحاب الجلالة المتعاقدون على احترام ذلك .

وهذا هو ملحق المعاهدة .

ينوي السلطان ان يمنح مصر مايأتي ويبلغه لها .

المادة الاولى ــ يعد السلطان بان يمنح محمد علي وسلالته المباشرة من بعده ادارة باشاوية مصر ويعد بان يمنحه مدة حياته (باشاوية) عكا وقيادة قلعة عكا مع ادارة الجزء الثاني من سورية الذي يحدد فيما بعد على شرط ان يقبل هذه المنح بعد عشرة ايام من تبليغه اليه في الاسكندرية على يد مندوب من جانب السلطان .

وعليه ان يسلم الى هذا المندوب التعليمات اللازمة لقواد البر والبحر لينسحبوا في الحال من البلاد العرب ومن المدن المقدسة ومن جزيرة كريت ومن الاجزاء الاخرى من املاك السلطنة الخارجة عن حدود مصر وحدود باشاوية عكا كما بيناها .

٢ ــ اذا لم يقبل هذه التسوية في مدى عشرة ايام يسحب السلطان ادارة باشاوية عكا على ان يظل راضيا بمنح محمد علي وسلالته المباشرة حكم مصر بالتوارث بشرط ان يقبل هذه المنحة في مدى عشرة ايام اخرى تالية للعشرة ايام الاولى اي في مدى ٢٠ يوما تبتدئ من اليوم الاول الذي يلقي فيه البلاغ وعلى شرط ان يسلم المندوب السلطان الاوامر اللازمة لقواد بريته بان ينسحبوا حالا .

٣ ــ ان الضريبة السنوية التي تدفعها مصر للسلطان تحسب على حساب الاملاك التي تعطى ادارتها لا على حساب المنحة الاولى ولا على حساب المنحة الثانية .

٤ ــ وبعد ما تقدم اليكن مفهوما انه سواء اكان في الحالة الاولى ام في الحالة الثانية كان على محمد ان يسلم قبل انقضاء العشرة الايام الاولى او العشرين يوما الاسطول التركي وعساكره وسلاحه للمندوب الذي يعين لتسلمه ويشهد قواد الاساطيل الحلفاء هذا التسليم .

وليكن مفهوما ايضا ان مصر لا تستطيع بحال من الاحوال ان تدخل في الحساب او تخصم من الضريبة التي تدفعها للسلطان النفقات التي انفقتها على الاسطول العثماني مدة اقامته في المواني المصرية .

٥ ــ ان جميع المعاهدات والقوانين في السلطنة العثمانية تنفذ في مصر وفي باشاوية عكا وبالنيابة عنه في الاملاك التي يتولى ادارتها ــ الضرائب والرسوم المقررة شرعا ومن هذه الضرائب والرسوم تدفع النفقات الملكية والعسكرية في تلك الاملاك .

٦ ــ القوات التي ينظمها باشا مصر وعكا تعد شطرا من قوات السلطنة العثمانية وتعتبر دائما كانها معدة لخدمة الدولة .

٧ ــ اذا لم يقبل محمد علي في مدة عشرة ايام او عشرين يوما كما جاء في المادة الثانية المنح المعروضة عليه فان السلطان يكون حرا في سحبها وفي اتباع الخطة التي توحي بها مصالحه طبقا للنصائح التي يسديها اليه حلفاؤه .

ملحق رقم (٦أ): تعريف بأسماء القبائل والعشائر التي ورد ذكرها في الدراسة

- الكراد: هم غير الأكراد الذين بدأت هجراتهم لبلاد الشام في فترة متأخرة كثيراً عن فترة الدراسة. تضم عشيرة (كراد) العشائر التالية: الحيارات والحياصات والرحامنة والجزازية والنسور والهزايمة والرحاحلة والعبد اللات والخليفات والعناسوة. أنظر العبادي: أحمد عويدي: مقدمة لدراسة العشائر الاردنية. الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٥م، ص ٥٧٧.
- البرارشة: من عشائر الكرك بشرقي الأردن يقال أنهم من بقايا الصليبيين، وقد أخرجهم السلطان صلاح الدين الأيوبي من الكرك وأسكنهم في قرى عي، وكثربا، وجوزه حيث هم الآن. وقد خرج منهم فروع عديده إلى منطقة عجلون اهمها العثامنه، الحاج علي، الحموري بقريه قميم، الشناق بقرى مرو، صما، مخربه، سوم، والدعاس من بني حسن. وينقسم البرارشه إلى أحد عشر فريقاً: القرالّه، السلامات، المهاينه، الغيلات، الرماضنه، الدليعييّن، الحروب، الخريسات، الطريمات، وعيال محمد. أحمد عويدي: مقدمة لدراسة العشائر الأردنية، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ١٩٨٠م. ص: ٥٦٩.
- البطين (البطانيه): عشيرة تقيم بناحية بني جهمه بمنطقة عجلون بشرقي الأردن. قدم عبدالله جد هذه العشيرة من قريه عرمان من أعمال جبل الدروز منذ ٢٥٠ سنه تقريباً، ونزل في قرية كفريوبا، ولما تكاثر اعقابه نزحت فروع منهم إلى قريتي البارحه وحكما ولهذه العشيرة أقرباء في فلسطين يقال لهم عائلة ابي غوش، وفي البلقاء ويقال لهم: السيوف من عشيرة الغنميات البدوية. كحاله: عمر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ٣ أجزاء، دار العلم للملايين، ١٩٦٨. ج١، ص: ٨٤.
- الحجايا: من قبائل بادية شرقي الأردن، يقال: إنها من عشيرة عبدة، من شمر، من طيء، ويقال: غير ذلك. تنقسم إلى ثلاثة أقسام: المحموديين، العليّين، المناعين. كحالة: ج١، ص٢٤٣.

-حسن (بني حسن): من عشائر شرقي الأردن يحدها شرقاً أرض بني صخر، وغرباً بحيره لوط، ونهر الأردن، وشمالاً زرقاء شبيب، وجنوباً حمام الزرقا. كانوا طوال القرن التاسع عشر للميلاد في كفاح مستمر مع بني صخر، وكان حلفاؤهم قبيله العدوان البلقاوية، وبعض عشائر منطقة عجلون، وكان السرحان وبني حميدة، والحجايا والرواله، حلفاء بني صخر. وينقسمون إلى حزبين: بنو هليل وهم: الحراحشه والخزاعله والخوالده. والشبته وهم المشاقبه والعموش والزيود. كحالة:ج١ ص ٢٧١و٢٧٣. وأنظر العبادي: ص ٥٦٩و ٥٧٠.

-الحمايده: من عشائر الطفيلة بمنطقة الكرك من بني حميده، وتتألف من الأفخاذ الآتيه: الحساسنه، السوالقه، الشباطات، القطاميين، الشتيات. كحالة: ج١، ص:٢٩٥. وانظر: العبادي: ص٥٦٢.

-حميدة: (بنو حميده): من قبائل الكرك، منازلها بحمره وادي حماد، وشمالي القصر وغربي جبل شيحان، ووادي الموجب، وتملك من القرى : امرع، فقوع، صرمه، جالول، بصيره، والزيت، وتنقسم إلى فخدين كبيرين: الدعاجنة، والمطارفه. كحاله: ج١، ص:٣٠٥ ، وانظر : العبادي: ص ٥٦٨.

-الحويطات: قبيلة كبيرة تقع منازلها بين تيماء جنوباً، والكرك شمالاً، ووادي السرحان، والنفوذ الكبير شرقاً، وساحل خليج العقبه، وشبه جزيرة سيناء غرباً. وتقسم إلى ثلاثة اقسام :

١- حويطات التهمه ٢- حويطات العلويون ٣- حويطات ابن جازي. تنقسم الحويطات إلى عدة بطون منها: العمران والعميرات، المساعيد، الذبابين، الزماهره، والطقيقات، السليمانيين، الجرافين، العبيان، المواسه، المشاهير، الفرعان، والجواهره، القبيضات، الفحامين، المطالقه، العودات، الدراوشه، العطون، النواصرة، المراعية،الفريجات، الركيبات، ولد سليمان، الدمانيه، الفته، الزوايده، الزرابيه. كحاله: ج١ ص٣١٨. وانظر العبادي ص٥٥٨-٥٦٠.

-الدعجه: يطلق هذا الاسم على ثلاثه عشائر لا تمت الى بعضها البعض بصله اصل او قرابة وهي : الشبيكات، الخصيلات والجواميس. كحاله ج١، ص٣٨٠ وراجع زكريا، عشائر الشام: ص١٤١.

-السرحان: قبيلة عريقة في القدم تنسب إلى السرحان، من قضاعه. كانت من أقوى قبائل حوران واعظمها سلطانا في القرن السادس عشر للميلاد، كانت على رأس حلف قبائل كبيره، تدعى بأهل الشمال، ويضم قبائل العيسى والفحيلي والفضل. وحوالي عام ١٦٥٠م نازع السرديه بزعامه محمد المهيدي سيادة السرحان فاقتتل الطرفان قتالاً عنيفاً، سقط فيه عدد كبير من القتلى، فآلت سياده المنطقه الممتده من دمشق إلى البلقاء بعده، إلى المحفوظ السردي، ثم انفصل العيسى والفحيلي عن حلفائهم السرحان، فتضاءلت قوتهم وتزعزع سلطانهم، واصبحوا مرغمين على الرحيل من حوران. ثم خرج السرحان من حوران حوالي عام ١٦٥٠-١٧٠٠م ونزلوا في الجوف بعد ان اغتصبوه من اصحابها، وشرعوا في بناء مجدهم الغابر، الذى قضى عليه المحفوظ السردي في حوران. وينقسم السرحان إلى خمسه بطون:الراشد، الهياب، الحجل، المنيد، الحمدان. كحاله: ج٢ ص٥٠٧ و ٥٠٨. وانظر العبادي ص٥٦٤.

-السرديه: من عشائر محافظة جبل الدروز بسوريا. ينسبها بعضهم الى بعض بني صخر العشيره الاردنية، وقد تغلبت قديماً على عشيرة السرحان وانتزعت السيادة منها، ودفعتها إلى الجوف. تنقسم الى فرقتين العون والكليب. كانت منازلها حول قرية القريّة، ومواردها ماء النمره، ثم في قرى حوت، وبكة، وام الرمان، وديبين، واكثر اقامتها الآن في داخل الحدود الاردنيه، قرب جبل الدروز، وتقضي الصيف في الغور أو البلقاء والشتاء في المنطقة الواقعة جنوبي جبل الدروز، وديبين، حتى جهة القصر الازرق. كحالة ج٢ ٥٠٩. وانظر العبادي ص٥٦٤ و ٥٧١.

-السليط: من عشائر البلقاء. منازلها بخربتي الهون والمشرفه بين ام رصاص والموجب. وتنقسم الى فريقين: الغثيان وابو رميلة. كحالة، ج٢،ص٥٤١.

-الشريده: عشيرة بناحية الكورة بمنطقة عجلون، وهي من امنع عشائر هذه المنطقة، ويقال إنها من بني مخزوم، وإنها قريبة لآل الخالدي، بالقدس، ولآل شاهين بنابلس، ولآل قدوره بصفد، وتنقسم إلى الافخاد الآتيه: الشريدة، بنو يونس، بنو عيسى، بنو بكر، بنو ياسين، بنو مصطفى، بنو عبد الرحمن. كحاله ج٢ ص ٥٩١.

-صخر (بني صخر): من عشائر البدو الكبيرة. كانت تقطن في جهة العلا بالحجاز، فنزحت إلى بلاد الكرك انتقلت إلى البلقاء، ثم رحلت إلى جهة غزه، واتحدت هناك مع عشيرة الوحيدات، ونهبت وإياها جردة الركب المصري سنة ١١٩٧هـ وقتلوا اميرها موسى باشا المعراوي، فخرج إليهم حسين باشا المكي أمير لواء غزه، فقتل منهم عدداً كبيراً، ونهب ابلهم، وخيولهم فعادوا إلى البلقاء فقراء ضعفاء. ولما كانت عشيرة العدوان متضايقة من حلف عباد رحبت بهم، وحالفتهم . وقد إنضم لحلفهم الغزاوية في فلسطين والفريحات في جبل عجلون، وفي هذا الوقت خرجت قبيلة عنزه من نجد، فردها بنو صخر الذين عدوا سوراً للبلقاء، وصار شيخهم يلقب بسلطان البرية وقد كان لبني صخر صله قوية بنابلس. وتقع ديار بني صخر في المشرفه، ويحدها شرقاً درب الحج وغرباً حمايده وعباد، وشمالاً البلقاء، وجنوباً ارض اليهون وينقسم بنو صخر إلى فخذين كبيرين: الطوقه والكعابنه. كحالة ج٢، ص: ٦٣٤ و ٦٣٥، وأنظر العبادي: ص ٥٥٥ و ٥٥٧.

-الصقر: من عشائر البدو، يسنبها بعضهم إلى المقداد بن الاسود الكندي الحضرمي. تنقسم إلى الافخاذ الاتية: صقر، شاهين، المقداد، ثم انضم اليهم السردية، والمهادوه، وحالفوا عشيرة عباد في البلقاء والهنادي في فلسطين ومنازلهم في سهول بيسان وغوره. كحالة : ج٢، ص٦٤٤.

-العباد: من عشائر منطقة البلقاء. تتألف من عدة عشائر، يكاد يكون أغلبها لا يجتمع في اصل واحد وتنقسم إلى فريقين كبيرين: الجروميه، الجبورية. كحاله: ج٢، ٧١٩.

-العجارمه: من عشائر البلقاء، ومنهم اليسفه (السحيم، الحلاحله، العلاوي، الفاليح، الفقرا والخبايبه)، الحرافين، المساعفه، والمناعسه والشريفين والسواعير والهفيتات والمرعي. هناك فريق منهم وهو من القطيفات احدى عشائر الطفيلة بمنطقة الكرك. كحالة: ج٢، ص: ٧٥٦ . انظر ايضاً العبادي ص: ٥٧١و٥٧٢.

-العدوان: من عشائر منطقة البلقاء تقيم في غور نمرين والكفرين وحسبان وتنقسم إلى الافخاد الآتيه، العساف، السكر، الكايد، النمر. كحاله: ج٢، ص:٧٦٢

-العمرو: من بدو الكرك، من بقايا آل عمرو، من غزيّة. منازلهم بجوار قريتي العروض والمجرة، ووادي الموجب ووادي حماد. ويتبعهم فريق يقال لهم: الجراودات ومنازلهم بقريه دمنة. كحالة ج٢ ص ٨٢٩.

-عنزة: أكبر قبائل العرب في وقتنا الحاضر. تنتسب الى عنزه بن اسد بن ربيعه بن نزار بن معد. وتمتد منازلها من نجد إلى الحجاز، فوادي السرحان، فالحماد، فبادية الشام، حتى حمص وحماه وحلب. ويمكن تقسيم هذه القبيلة إلى ثلاثة بطون كبيرة: مسلم، وائل وعبيد. وتقسم عنزه بحسب مواقعها الجغرافيه: عنزه العراق العمارات (الجبل والدهامشه)، عنزه الفرات، والجزيرة: الفدعان«الولد والخرصة»، عنزة حماه: الاسبعه «البطينات والاعبدة»، عنزه حمص: الاحسنه، عنزه دمشق وحوران: السرواله، والولد علي، والمحلف، عنزه الحجازيه، الايدة، والفقرا. كحاله ج٢، ص ٨٤٦ و ٨٤٧ .

-العيسى: وهم من بطن الفضل منازلهم في شمال شرقي الاردن، وجبل الدروز ويتألف من اربعه افخاد: السويلم، العلي الحويطه الحرير. يقطن بطن منهم يعرف بعيال عيسى من الداوود من الصرايره احدى عشائر الكرك. وهناك فرق منهم من الشريده بناحية الكوره وتقطن في قريه الصمط . كحاله: ج٢ ص٨٦٩. وانظر العبادي ص٥٦٦.

-الغزاوية: ينسبون إلى غازي وهو بطن أصله من بني حسن احدى قبائل شرقي الأردن، تفرع منه أسر كثيره، منها: عثمان، مدينة، عوض، علي، قاسم، أبو عمر، وفارس. وقد ساد هذا البطن في ناحية جماعين كلها، وظهر منهم فرعان كبيران بلغا درجة الاماره، وهم: آل القاسم الذين نزلوا فيما بعد في نابلس، وآل ريان الذين نزلوا في نابلس، وآل ريان الذين نزلوا في مجدل يابا. كحاله: ج٣، ص٨٧٣.

-الغنيمات: من عشائر البلقاء، يقال: انها بطن من بني غنيم، من لخم، هجر جدهم قبيلته منذ ٢٦٤ سنة على اثر خصام بينه وبين اقاربه ونزل عند قبائل الرواله، ثم نزح من الكوره في جنوبي مادبا، ثم تنازع اعقابه، وبنو حميده ونزلوا في الكفير غربي مادبا. وتنقسم إلى ثلاثه افخاد، آل عبدالله وال حمد. ويتبعهم فريق السيوف. كحالة ج٣ ص ٨٩٦.

-الفحيلي: بطن يقطن بجوار سمخ. كحاله ج٣ ص ٩٠٩.

-الفريحات: عشيرة تقيم بناحية جبل عجلون تقطن في قرية كفرنجه، وبعضهم يقطنون في مزرعتي الحسينات والجزازه، بجوار جرش.

-القطيشات: من عشائر السلط تنسب إلى جدها محمد بن احمد الجغبيري الحسيني، وقد نزح من الخليل منذ ٣١٤ سنة تقريبا. كحاله: ج٣، ص ٩٦١.

-المجالي: أكبر قبائل الكرك وأقواها. تنقسم إلى بطنين كبيرين هما اليوسف والسليمان. ويتبع المجالي عشيرة يقال لها المواجده. أما مجالي اليوسف فيتألف من الفرق الأتيه: اولاد محمد، أولاد سالم، أولاد مزعل، أولاد خليل، أولاد أحمد، القواسمه، الجبور، السحاقات. ويتألف مجالي سليمان من الفرق الأتيه المصطفى، الداوود، وقوم الجذ. كحاله ج٣ ص ١٠٣٨و١٠٣٩.

ملحق رقم (١٧)

الخرائط

ملخص

الأردن في ظل الحكم المصري

(١٨٣١-١٨٤١)

إعداد

عبد العميد محمد أبو صيني

ماجستير تاريخ

جامعة اليرموك- إربد، ١٩٩٥م.

إشراف

الأستاذ الدكتور علي محافظه

تناولت هذه الدراسة الحديث عن مرحلة هامة من تاريخ شرقي الأردن في العقد الرابع من القرن التاسع عشر. وتهدف إلى إعطاء صورة وصفية تحليلية للحملة المصرية على شرقي الأردن وأهم اصلاحات الحكومة المصرية فيها في الجوانب الادارية والاجتماعية والدينية والاقتصادية خلال هذه الفترة باعتمادها بشكل رئيسي على وثائق المحفوظات الملكية المصرية. وانقسمت هذه الدراسة إلى تمهيد واربعة فصول رئيسه وخاتمة.

فالتمهيد تحدث عن منطقة شرقي الأردن قبيل الحكم المصري من حيث أوضاعها الادارية والاجتماعية والاقتصادية، وبدايات النفوذ المصري فيها قبل قدوم الحملة المصرية إلى بلاد الشام. وكان موضوع الفصل الأول: الحملة المصرية على شرقي الأردن: حيث تحدث عن أسباب الحملة على بلاد الشام وشرقي الأردن ، ثم تحرك الحملة إلى شرقي الأردن وإخضاع بني صخر والسلط وعرب العبّاد وملاحقه بني صخر وحصار الكرك واحتلالها.

وكان موضوع الفصل الثاني: الادارة المصرية في شرقي الأردن: حيث تحدث عن التنظيم الاداري والمالي والضرائبي والقضاء.

وكان موضوع الفصل الثالث: الأحوال الاجتماعية والدينية والاقتصادية، حيث تحدث عن أحوال مجتمع شرقي الأردن وأهم الإصلاحات الاجتماعية، وكيف عملت الحكومة المصرية على تأمين قافلة الحج الشامي، وأهم الاصلاحات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة).

أما موضوع الفصل الأخير فكان الانتفاضات والانسحاب المصري وقد تحدث عن أسباب هذه الانتفاضات في بلاد الشام وفي شرقي الأردن. وتحدث عن أهم الانتفاضات في شرقي الأردن التي تمثّلت بانتفاضة الكرك وانتفاضة عجلون، وأهم أعمال المتمردين وموقف الدولة منهم. وتحدث عن معركة نصيبين ومواقف الدول الأوروبية منها، ثم الانسحاب المصري من بلاد الشام وشرقي الأردن، وعن أوضاع شرقي الأردن عقب الانسحاب المصري.

وضمّت الدراسة مقدمة وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع وملاحق (وثائق، ملحق تعريف باسماء القبائل والعشائرالتي ورد ذكرها في الدراسة، وملحق خرائط) استكمالاً للفائدة.

ABSTRACT

jordan Under the Egyptain Rule 1831-1841

By

Abu-Sini, Abdul Hamid,

M. A. History
Yarmouk University . 1995

Supervisor

Prof. Dr. Ali Mahafzah

This thesis deals with a very important era in the history of Trans-jordan in the forth decade of the nineteenth centary. It aims at describing and analyzing the Egyption Campaign to Trans-Jordan and the political, social, economic and administrative reforms of this area during the period of the Egyption rule between 1831-841, drawing mainly upon the documents of the Royal Egyption archives.

The study is divided in a preface, four chapters and a conclusion.

The preface attempts to define the administritive, social and economic situation of Trans-jordan shortly before the beginning of the Egyption Rule in 1831, and the Egyption influence on it which preceded the arrival of the Egypian campaign to Bilad Al-Sham (Syria).

Chapter 1 deals with the Egyptian campaign to Trans-Jordan. It tackles the reasons for the campaign to Syria and those for the campaign to Trans-jordan, its movement to the area, the following subjugation of the Bani-Sakhir, the Abbads and Salt, in addition to the pursuit of the Bani-Sakhir and the seige of Kerak before its final occupation.

Chapter 2 discusses the Egyptian administration in Trans-Jordan, in particular, the administritive and financial organization, taxes and jurisdiction.

Chapter 3 explores the social, religious and economic conditions of Trans-Jordan, and the main social reforms that took place at that time, and how the Egyptian government worked to secure the Syrian pilgrimage caravans, besides the most important economic (agricultural, industrial and commerical) improvements.

Chapter 4 deals with the uprisings and the Egyption withdrawal. It demonstrates the reasons for the uprisings in Syria and Trans-Jordan, the most important uprisings in the latter (espeicially Kerak and Amman ones), the main actions of the mutineers, and the state's reactions towards them. It also discusses Nusaybin Battle and the attitude of the Eurpoean countries towards it, the Egypian withdrawal from Syria and Trans-Jordan, and the conditions of Trans-Jordan after the withdrawal.